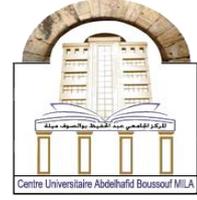




الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة



معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

الشعبة: علوم التسيير

التخصص: إدارة مالية

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر بعنوان:

مساهمة تحليل القوائم المالية في التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة
الاقتصادية

- دراسة حالة مجمع صيدال خلال الفترة 2018-2022-

الأستاذ المشرف	إعداد الطلبة	
د. مجدوب علاء الدين	قسيسة كوثر	1
	بوحلوس فاطمة الزهراء	2

لجنة المناقشة:

الصفة	اسم ولقب الأستاذ(ة)
رئيسا	د. بوبكرياسين
مشرفا ومقرا	د. مجدوب علاء الدين
ممتحنا	د. بن الطيب علي

السنة الجامعية 2024/2023

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



شكرو تقدير

الشكر في عظيم الصنع قليل... وفي رواء الهمم نهرا بالخيرات يسيل.
نشكر الله العلي القدير الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة ووقفنا في
مسيرتنا العلمية وأعاننا على إتمام هذا العمل.

نتقدم بخالص الشكر والامتنان وفائق التقدير والاحترام إلى الأستاذ
"مجدوب علاء الدين" لقبوله الإشراف على هذه المذكرة وعلى ما قدمه لنا من
توجيهات وإرشادات، فقد كان عوناً لنا وناصحاً أميناً ساهم بحسن توجيهاته
ودقة تصويباته في إنجاز هذا العمل المتواضع كنت نعم المشرف جزاك الله
كل الخير.

كما لا يفوتنا أن نتقدم بأسمى عبارات الشكر للأساتذة الأفاضل أعضاء
لجنة المناقشة لقبولهم قراءة هذه المذكرة ومناقشتها.
"فالحمد لله الذي لا يتم عملاً إلا بأمره ولا توفيقاً إلا بحكمه".

الإهداء

"وَ آخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ"

"من قال أنا لها نالها"

الحمد لله الذي يسر البدايات وأتم النهايات وبلغنا الغايات

الحمد لله حبا وشكرا وامتنانا على البدء والختام.

لم تكن الرحلة قصيرة ولا ينبغي لها أن تكون... لم يكن الطريق محفوفًا بالتسهيلات لكنني

فعلتها... بكل حب أهدي ثمرة نجاحي وتخرجي إلى:

من قال فيهما الله تعالى "وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا" ، إلى والدي

ووالدي سندي ومسندي حفظهما الله.

إلى ضلعي الثابت من شددت بهم عضدي إخوتي "رؤوف، صالح، موني، حنان وشناز".

إلى كتاكيت البيت "زكرياء، أصيل، أبرار، ينيس ووسيم".

إلى من شاركتني هذا العمل المتواضع صديقتي "كوثر".

إلى كل الأصدقاء والزملاء ورفقاء السنين.

إلى كل الأهل والأقارب.

فَاطِمَةُ الزُهْرَاءُ.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

شكر وتقدير

الإهداءات

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

أ..... مقدمة

الفصل الأول: الإطار النظري لتحليل القوائم المالية

2..... تمهيد

3..... المبحث الأول: ماهية التحليل المالي

3..... المطلب الأول: مفهوم التحليل المالي

7..... المطلب الثاني: الأطراف المهتمة بالتحليل المالي

9..... المطلب الثالث: مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية المستخدمة في التحليل المالي

18..... المبحث الثاني: عموميات حول القوائم المالية

18..... المطلب الأول: مفهوم القوائم المالية

20..... المطلب الثاني: أهداف وخصائص القوائم المالية

21..... المطلب الثالث: مستخدمي القوائم المالية

23..... المبحث الثالث: عرض القوائم المالية

23..... المطلب الأول: عرض قائمة المركز المالي

28..... المطلب الثاني: عرض قائمة الدخل

31..... المطلب الثالث: عرض قائمة التدفقات النقدية

35..... خلاصة الفصل

الفصل الثاني: الإطار النظري للتنبؤ بالفشل المالي

- تمهيد 37
- المبحث الأول: ماهية الفشل المالي 38
- المطلب الأول: مفهوم الفشل المالي 38
- المطلب الثاني: أسباب ومظاهر الفشل المالي 42
- المطلب الثالث: مراحل الفشل المالي والعوامل المالية المفسرة لحدوثه 45
- المبحث الثاني: عموميات حول التنبؤ بالفشل المالي 49
- المطلب الأول: مفهوم التنبؤ بالفشل المالي 49
- المطلب الثاني: أهمية ومحددات التنبؤ بالفشل المالي 51
- المطلب الثالث: أساليب وطرق التنبؤ بالفشل المالي 54
- المبحث الثالث: بعض نماذج التنبؤ بالفشل المالي 57
- المطلب الأول: تقديم نموذج ألتمان 57
- المطلب الثاني: تقديم نموذج كيدا وشيرود 60
- المطلب الثالث: المقارنة بين نسب النماذج الثلاث، ألتمان، كيدا وشيرود 64
- خلاصة الفصل 65

الفصل الثالث: تحليل القوائم المالية للتنبؤ بالفشل المالي لمجمع صيدال

- تمهيد 67
- المبحث الأول: نظرة عامة حول مجمع صيدال 68
- المطلب الأول: نشأة وتطور مجمع صيدال 68
- المطلب الثاني: تقديم مجمع صيدال 70
- المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمجمع صيدال 72
- المبحث الثاني: تحليل القوائم المالية لمجمع صيدال خلال الفترة 2018_2022 76
- المطلب الأول: تحليل قائمة الدخل (جدول حسابات النتائج) 76

المطلب الثاني: تحليل قائمة المركز المالي (الميزانية).....	81
المبحث الثالث: تحليل النسب المالية، المؤشرات المالية وبعض نماذج التنبؤ بالفشل على مجمع صيدال في الفترة 2018-2022.....	89
المطلب الأول: التحليل بواسطة المؤشرات المالية وفق مجمع صيدال	89
المطلب الثاني: التحليل بواسطة النسب المالية وفق مجمع صيدال	92
المطلب الثالث: تحليل بعض نماذج التنبؤ بالفشل المالي لمجمع صيدال.....	96
خلاصة الفصل.....	99
خاتمة.....	101
قائمة المراجع والمصادر.....	105
قائمة الملاحق	
ملخص	

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	نسب السيولة	12
02	نسب النشاط	13
03	نسب الربحية	14
04	نسب المديونية	15
05	نسب السوق	16
06	جانب الأصول للميزانية	26
07	جانب الخصوم للميزانية	27
08	شكل جدول حسابات النتائج	30
09	الهيكل العام لقائمة التدفقات النقدية	33
10	أهم الفروقات بين الفشل المالي والمصطلحات المتقاربة له	41
11	تصنيف المؤسسات باستعمال النموذج حسب درجة المخاطر	63
12	المقارنة بين نسب النماذج الثلاث، ألتمان، كيدا وشيروود	64
13	قائمة جدول حسابات النتائج الخاص بمجمع صيدال خلال الفترة 2018-2020	76
14	قائمة جدول حسابات النتائج الخاص بمجمع صيدال لسنتي 2021-2022	78
15	جانب الأصول لقائمة المركز المالي لمجمع صيدال خلال الفترة 2018-2020	81
16	جانب الخصوم لقائمة المركز المالي لمجمع صيدال خلال الفترة 2018-2020	84
17	جانب الأصول لقائمة المركز المالي لسنتي 2021-2022	85

87	جانب الخصوم لقائمة المركز المالي لسنتي 2021-2022	18
89	رأس المال العامل لمجمع صيدال خلال الفترة 2018-2020	19
90	رأس المال العامل لمجمع صيدال لسنتي 2021-2022	20
90	الاحتياج في رأس المال العامل لمجمع صيدال خلال الفترة 2018-2020	21
91	الاحتياج في رأس المال العامل لمجمع صيدال لسنتي 2021-2022	22
91	الخزينة الصافية لمجمع صيدال خلال الفترة 2018-2020	23
92	الخزينة الصافية لمجمع صيدال لسنتي 2021-2022	24
92	نسب السيولة لمجمع صيدال خلال الفترة 2018-2022	25
93	نسب النشاط لمجمع صيدال خلال الفترة 2018-2022	26
94	نسب الربحية لمجمع صيدال خلال الفترة 2018-2022	27
95	نسب المديونية لمجمع صيدال خلال الفترة 2018-2022	28
96	نموذج ألتمان لمجمع صيدال خلال الفترة 2018-2022	29
97	نموذج كيدا لمجمع صيدال خلال الفترة 2018-2022	30
97	نموذج شيرود لمجمع صيدال خلال الفترة 2018-2022	31

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
47	مراحل الفشل المالي	01
73	الهيكل التنظيمي لمجمع صيدال	02

مفصلة

مقدمة

لقد شهدت السنوات الأخيرة العديد من التغيرات في المؤسسات الاقتصادية التي تعمل في ظروف محاطة بمخاطر كثيرة تهدد وجودها، من ضمن هذه المخاطر خطر الفشل المالي، حيث نجده من أخطر الظواهر التي تتعرض لها المؤسسة كونه يعتبر من الموضوعات التي شغلت بال العديد من الاقتصاديين والباحثين، لذا يتوجب إعطاء أهمية لتحليل المالي الذي يعني بالدرجة الأولى دراسة وتحليل مخرجات النظام المحاسبي أي المعلومات الواردة بالقوائم المالية، وبما أن القوائم المالية هي نتاج لهذا النظام لكل مؤسسة فهي تعتبر كذلك المصدر الرئيسي إن لم يكن الوحيد لتقديم معلومات محاسبية كمية للعديد من الأطراف والمستخدمين يجعل منها أهم المدخلات الأساسية لعملية التحليل المالي لأي مؤسسة أو وحدة اقتصادية.

يعتبر الفشل المالي من أهم ما يطارد المؤسسة التي تغفل عن حقيقة وضعها المالي ويأتي كنتيجة حتمية لجملة من الأسباب والعوامل بعضها داخلية تتمثل أساسا في ضعف إدارة المؤسسة، وأخرى خارجية تعود للظروف الاقتصادية المحيطة بها، كالمنافسة الشرسة ونقص مصادر التمويل وارتفاع تكلفتها، فإذا حل الفشل المالي بإحدى المؤسسات سيقودها تدريجيا إلى نقطة النهاية بإشهار إفلاسها والقضاء على حياتها حيث يترك آثار وخيمة تعود على المؤسسة بصفة خاصة وعلى الاقتصاد الذي تنشط فيه بصفة عامة.

يعد موضوع التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات الاقتصادية من المواضيع التي نالت اهتمام المدراء والمحليلين وغيرهم لما له من أهمية في الحد من الفشل المالي وآثاره السلبية على المؤسسات والاقتصاد ككل، وبسبب ما يشهده الاقتصاد من حالات فشل مؤسسات اقتصادية كبيرة بدأ الاهتمام بموضوع التنبؤ بالفشل المالي لهذه المؤسسات، وقد جاءت العديد من الأبحاث تخص نماذج التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات وذلك بهدف اتخاذ الإجراءات التصحيحية لتجنب الوقوع بالفشل المالي المحتمل، فمن بين هذه النماذج يوجد نموذج ألتمان، نموذج كيدا ونموذج شيرود هذه النماذج تساعد في التعرف على حالة المؤسسة وإمكانية اتخاذ القرارات داخلها وبناءا على ذلك وجب الاهتمام أكثر بهذه الظاهرة وتقييم أسبابها.

ويحظى التنبؤ بالفشل المالي لمجمع صيدال بأهمية كبيرة في الوقت الحاضر نظرا لأن التنبؤ في وقت مبكر يمكن أصحاب المجمع والإدارة من التدخل للحد من الخسائر وإيجاد الحلول اللازمة لتصحيح مسار المجمع قبل تعرضه للإفلاس.

1 الإشكالية

من خلال ما سبق يمكن طرح إشكالية بحثنا الرئيسية التالية:

إلى أي مدى يساهم تحليل القوائم المالية في التنبؤ بالفشل المالي لمجمع صيدال؟

للإجابة على التساؤل الرئيسي نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالقوائم المالية وما هي أهميتها بالنسبة للمؤسسة؟
- ما هو دور تحليل القوائم المالية في مجمع صيدال ، وما هي النسب المالية المستخدمة في ذلك؟
- هل استخدام المؤشرات المالية يسمح بالتنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة الاقتصادية؟
- هل اعتماد مجمع صيدال على نموذج ألتمان، كيدا ،شيرود يساعده على التنبؤ بالفشل المالي؟

2 فرضيات الدراسة

- تعتبر القوائم المالية وسيلة اتصال أساسية بين الإدارة ومختلف الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة الاقتصادية، بحيث تقوم بتقديم مختلف النتائج المتحصل عليها.
- يعتبر تحليل القوائم المالية والنسب المالية من بين أهم الأدوات المالية الفعالة التي يمكن استخدامها في الحكم على الوضعية المالية لمجمع صيدال.
- توجد مؤشرات مالية فعالة يمكن استخدامها في الحكم على الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية المتمثلة في رأس المال العامل، الاحتياج في رأس المال العامل والخزينة الصافية.
- يمكن لنماذج التنبؤ بالفشل المالي كنموذج ألتمان، كيدا وشيرود أن تميز بدقة بين المؤسسة الاقتصادية الناجحة والفاشلة ماليا والتي تساعدها على اتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب.

3 أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تعرض أحد أهم المواضيع المالية المطروحة ألا وهي مشكلة الفشل المالي وإبراز القدرة على التنبؤ به عن طريق تحليل القوائم المالية للكشف المبكر عن هذا الخطر، حيث اتسمت دراستنا بوجود دراسة تطبيقية على مستوى مجمع صيدال وذلك عن طريق تحليل ظاهرة الفشل المالي للمجمع باستخدام مختلف النسب والمؤشرات المالية وبعض النماذج المساعدة في التنبؤ بالفشل المالي وهذا من أجل الفهم الصحيح للوضع المالي الخاص بالمجمع.

4 أهداف الدراسة

تتمثل أهداف هذه الدراسة فيما يلي:

- ✓ وضع مفهوم للتحليل المالي والقوائم المالية وعرضها.
- ✓ معرفة النسب المالية المستخدمة في التحليل المالي.
- ✓ التعرف على مفهوم الفشل المالي ومختلف المصطلحات المرتبطة به وكل من أسبابه ومراحله.

✓ محاولة إسقاط الجانب النظري على الواقع، وذلك من خلال تحليل القوائم المالية لمجمع صيدال باستخدام بعض نماذج التنبؤ بالفشل المالي وأساليب التحليل المالي باستخدام النسب المالية.

5 أسباب اختيار الموضوع

هناك أسباب ذاتية وأخرى موضوعية دفعتنا لاختيار هذا الموضوع تتمثل فيما يلي:

1.5 أسباب ذاتية

- الميول الشخصي للمواضيع المالية.
- الموضوع يندرج مع طبيعة التخصص.

2.5 أسباب موضوعية

- الأهمية البالغة للقوائم المالية في المؤسسات الاقتصادية.
- حساسية الموضوع في الوقت الراهن مع تزايد ظاهرة الفشل المالي في المؤسسات الاقتصادية.

6 صعوبات اختيار الموضوع

- عدم توفر جميع القوائم المالية الخاصة بمجمع صيدال (عدم توفر قائمة التدفقات النقدية).
- قلة الكتب المتعلقة بالفشل المالي وكيفية التنبؤ به.
- صعوبة حساب بعض النسب كون متغيراتها غير مدرجة في معطيات المجمع.

7 الدراسات السابقة

❖ دراسة عمير عبد القادر، علال محمد بعنوان " دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة "، تهدف هذه الدراسة إلى قياس الوضع المالي للمؤسسة الوطنية لخدمات الآبار خلال 2012-2014، وذلك من خلال حساب المؤشرات والنسب المالي باستخدام الميزانية حيث لخصت دراسته مجموع من النتائج مفادها أن التحليل المالي وسيلة فعالة وأداة لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة كما أنه يساعد على معرفة نقاط الضعف لتفاديها ونقاط القوة لتعزيزها وقد وجد أن الوضع المالي لهذه المؤسسة جيد خلال فترة الدراسة.

❖ دراسة بن نونة عبد الحميد، حمودي مريم بعنوان " آليات التنبؤ بالفشل المالي في المؤسسات الاقتصادية "، تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الآليات المعتمدة في التنبؤ بالفشل المالي في المؤسسات الاقتصادية، حيث تم التعرف على الفشل المالي وأهم مراحلها بالإضافة إلى مختلف الأسباب التي أدت إلى ظهوره كما تم عرض طرق معالجة الفشل المالي ومختلف الآليات المعتمدة

بالتنبؤ به والتي بنيت أساسا على التحليل المالي ولإسقاط الدراسة النظرية على أرض الواقع تم دراسة حالة مؤسسة سونغاز لإنتاج الكهرباء من خلال تقييم وضعيتها المالية باستخدام مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية.

❖ دراسة مجدوب علاء الدين بعنوان "استخدام النسب المالية لتنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات الاقتصادية"، تهدف هذه الدراسة إلى استخدام النسب المالية للتنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات الاقتصادية، وذلك من خلال محاولة بناء نموذج رياضي مكون من نسب مالية لعينة من شركات المساهمة المدرجة في بورصة الكويت خلال الفترة 2017-2019، فالتنبؤ بالفشل المالي لشركات المساهمة في وقت مبكر يعطي مؤشر للجهات المعنية للتدخل واتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة قبل أن تعثر المؤسسة نهائيا، وقد تم في هذه الدراسة المزج بين منهجين الوصفي والتحليلي فالوصفي لاحتواء البحث على الجانب النظري الذي يتطلب توظيف التعاريف والأفكار، والمنهج التحليلي في الجانب التطبيقي أثناء محاولة بناء نموذج قادر على التنبؤ بالفشل المالي.

❖ دراسة شديرة الزينة، شليغم رقية بعنوان "دور تحليل القوائم المالية في التنبؤ بالتعثر المالي للمؤسسة"، تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى مساهمة القوائم المالية في التنبؤ المالي على مستوى محطة توليد الكهرباء والغاز خلال الفترة 2018-2021 حيث قاموا بتحليل القوائم المالية للمؤسسة من أجل إنشاء نماذج إحصائية للتنبؤ بالفشل المالي، وقد توصلت الدراسة إلى أن استخدام مؤشرات التوازن والنسب المالية تساعد على تشخيص الوضعية المالية التي تمر بها المؤسسة، تم استعمال المنهج الوصفي التحليلي من أجل تغطية جوانب الموضوع كما أنه يتناسب مع موضوع الدراسة.

❖ دراسة شداي ابتهاج، براهيمية أمينة بعنوان "التنبؤ بالفشل المالي من خلال دراسة الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية"، تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى إمكانية التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات الاقتصادية، وذلك من خلال القيام بدراسة تطبيقية على مستوى المؤسسة الوطنية للدهن سوق أهراس باستعمال التحليل المالي والنسب المالية ومن ثم استعانوا ببعض نماذج الفشل المالي (نموذج شيرود وكيدا) وذلك لمعرفة وضعية هذه المؤسسة ومدى نجاحها أو فشلها في تحقيق أهدافها، وتم في ذلك اعتماد المنهج الوصفي التحليلي بالإضافة إلى منهج دراسة الحالة.

❖ دراسة منال خلخال بعنوان "إمكانية تبني المؤسسات الاقتصادية الجزائرية نموذجا للتنبؤ بالفشل المالي"، تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى إمكانية تبني المؤسسات الاقتصادية الجزائرية نموذجا للتنبؤ بالفشل المالي، وذلك من خلال محاولة بناء نموذج رياضي مكون من نسب مالية لعينة من المؤسسات الناشطة في قطاع الصناعة الميكانيكية، وتم المزج بين المنهجين الوصفي والتحليلي اللذين يتلاءمان وطبيعة الدراسات المالية والاقتصادية.

8 منهج الدراسة

لقد اعتمدنا في دراستنا منهجين أساسيين لأي دراسة هما المنهج الوصفي لدراسة كل ما يتعلق بالجانب النظري، والمنهج التحليلي المستعمل في الجانب التطبيقي وذلك بناء على المعلومات المالية والمحاسبية المتمثلة في القوائم المالية المقدمة من طرف المؤسسة محل الدراسة والتي تخص وضعية التنبؤ بالفشل المالي انطلاقاً من مؤشرات ونسب مالية ونماذج التنبؤ لمعرفة مدى صحتها في التنبؤ بالفشل المالي لدراسة الحالة المالية للمؤسسة.

9 حدود الدراسة

تمثلت حدود دراستنا في:

- **الحدود المكانية:** والمتمثلة في المجمع الطبي صيدال.
- **الحدود الزمانية:** حيث تمت دراستنا خلال الفترة 2018-2022.

10 تقسيم الدراسة

تضمنت دراستنا ثلاثة فصول، فصلين نظريين وفصل تطبيقي.

➤ تطرقنا في الفصل الأول إلى كل من المفاهيم الخاصة بالقوائم المالية وعرضها وكذا التحليل المالي، وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث حيث تضمن المبحث الأول على التحليل المالي من مفهوم وأنواع والأطراف المهمة به، أما المبحث الثاني فتناولنا فيه القوائم المالية بمفهومها، أهميتها، أنواعها وخصائصها، والمبحث الثالث خصصناه لتقديم وعرض كل قائمة من القوائم المالية.

➤ أما الفصل الثاني فكان مفاده الفشل المالي و كيفية التنبؤ به، حيث قسم هذا الفصل هو الآخر إلى ثلاثة مباحث شمل المبحث الأول على الفشل المالي من مفهوم، أسباب ومراحل، في حين المبحث الثاني تطرقنا فيه إلى التنبؤ بالفشل المالي ومعرفة أهميته وأهم الأساليب والطرق المستعملة فيه، وآخر مبحث خصص لبعض نماذج التنبؤ بالفشل المالي التي تهمننا في دراستنا.

➤ آخر فصل وهو الفصل التطبيقي تحت عنوان " تحليل القوائم المالية للتنبؤ بالفشل المالي في مجمع صيدال" وذلك خلال الفترة 2018-2022، فقد أسقطنا فيه الجانب النظري على الواقع اعتماداً على مجمع صيدال والمعلومات الخاصة به المتمثلة في القوائم المالية، قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول عبارة عن لمحة عامة على مجمع صيدال، والمبحث الثاني عبارة عن

تحليل لكل قائمة من القوائم المالية الموجودة في المجمع، أما المبحث الثالث فخصص لتحليل النسب، المؤشرات المالية ونماذج التنبؤ بالفشل المالي الملائمة لدراستنا.

الفصل الأول

تمهيد

إن عملية تحليل القوائم المالية من الإجراءات الهامة التي تقوم بها الإدارة المالية في المؤسسة الاقتصادية لما لها من دور في معرفة الوضع المالي للمركز المالي وتقييم الأداء المالي من خلال استخدام مختلف أدوات التحليل المالي، إذ تعد القوائم المالية من أهم المدخلات الأساسية التي يعتمد عليها المحلل المالي في خط السياسات المالية للمؤسسة والتنبؤ بوضعها المالي.

لقد أصبح التحليل المالي من أهم الأدوات التي يعتمد عليها في قراءة وتفسير القوائم المالية لما يلعبه من دور هام في مجال التخطيط والتنفيذ والرقابة، ويعد كذلك من الموضوعات بالغة الأهمية في تقييم أداء المؤسسات من زوايا مختلفة لمعرفة جوانب القوة والضعف مما يساعد في اكتشاف المخاطر ومعالجتها في الوقت المناسب، لاسيما أن القوائم المالية تعتبر هي القاعدة الأساسية لانجاز التحليل المالي نظرا لما تعكسه من أهمية ودور في عملية التحليل.

لذا باتت هناك ضرورة للإدارة المالية في قراءة القوائم المالية وتحليلها وتشخيص الوضع المالي للمؤسسة للخروج بنتائج توضح الصحة المالية للمؤسسة وبيان نقاط القوة والضعف فيها.

في هذا الفصل سنتعرف أدق على تحليل القوائم المالية من خلال المباحث التالية:

➤ **المبحث الأول: ماهية التحليل المالي.**

➤ **المبحث الثاني: عموميات حول القوائم المالية.**

➤ **المبحث الثالث: عرض القوائم المالية.**

المبحث الأول: ماهية التحليل المالي

يعتبر التحليل المالي من أهم الأدوات التي يستعين بها متخذ القرار المالي في حالة استخدام الأموال أو في حالة الحصول عليها، حيث يهتم بتجميع المعلومات والبيانات الخاصة بالقوائم المالية للمؤسسة وإجراء التصنيف اللازم لها ثم إخضاعها إلى دراسة تفصيلية دقيقة وإيجاد العلاقة بينهما.

إن المسير المالي يستعمل العديد من الطرق لتقييم الوضعية المالية للمؤسسة من خلال التحقق من المؤشرات المالية الخاصة بها لتجنب الوقوع في حالات العسر، كذلك تحليل مختلف التدفقات المالية لأجل تحديد مصادر الحصول على الأموال، وأخيراً يستخدم المسير المالي النسب المالية في التحليل باعتبارها وسيلة سهلة الاستعمال وتمكن من إعطاء نتائج واضحة عن الوضع المالي للمؤسسة.

المطلب الأول: مفهوم التحليل المالي

إن التحليل المالي هو عبارة عن الدراسة المنهجية لنشاط الشركة وأدائها وهيكلها المالي من خلال المعلومات المالية والاقتصادية التي تتعلق بالماضي والحاضر والمستقبل هدفه الرئيسي هو إنشاء تشخيص مالي للشركة من أجل معرفة نقاط القوة والضعف فيها.

1 تعريف التحليل المالي

هناك عدة تعاريف للتحليل المالي نذكر من بينها:

التعريف الأول: التحليل المالي هو عملية يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المشروع الاقتصادي تساهم في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية للمشروع، وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى وذلك لكي يتم استخدام هذه المؤشرات بعد ذلك في تقييم أداء المنشأة بقصد اتخاذ القرارات.¹

التعريف الثاني: يقصد بالتحليل المالي عملية تحويل الكم الهائل من البيانات والأرقام المالية التاريخية المدونة في القوائم المالية إلى كم أقل من المعلومات وأكثر فائدة لعملية اتخاذ القرارات.²

التعريف الثالث: يقوم موضوع التحليل المالي على دراسة القوائم المالية والتي تمثل مخرجات النظام المحاسبي وما يتوفر من بيانات إضافية لغرض الحصول على معلومات غير متاحة بشكل مباشر بالقوائم

¹ محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية، ط3، دار وائل للنشر والطباعة، عمان، الأردن، 2010، ص3.

² حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص39.

المالية أو تكون مخفية وراء زحمة الأرقام بهذه القوائم، كما أن التحليل المالي يشتمل على دراسة وتحليل حاضر وماضي الوضع المالي ونتائج الأعمال لشركة معينة وذلك لغرض الحصول على مؤشرات تساعد تقييم الأداء المالي للشركة.

بناءً على هذا قام بتعريفه عدة من الكتاب كل حسب طريقته منهم:¹

➤ **تعريف خليل الشماغ:** عرفه على أنه عملية منظمة من البيانات المتاحة بهدف الحصول على معلومات تقيّد في عملية اتخاذ القرارات وتقييم أداء الوحدات الاقتصادية في الماضي والحاضر وتوقع ماسيكون عليه في المستقبل.

➤ **تعريف Bernsten:** هو عملية التحكيم التي تهدف إلى تقييم الوضع المالي ونتائج الأعمال لشركة ما عن الفترة الحالية والماضية بهدف أولي هو تحديد أفضل التقديرات والتنبؤات الممكنة عن الظروف الإدارية المستقبلية.

➤ **تعريف محمود السبع:** قد عرف التحليل المالي سنة 1986 بأنه دراسة القوائم المالية، الميزانية وحساب النتيجة والتوزيع بعد إعادة تبويبها واستخدام الأساليب الرياضية والإحصائية والنسب والمعايير، الغرض إبراز الارتباطات التي تربط بين عناصرها والتغيرات التي تطرأ على هذه العناصر على مدى فترة أو فترات زمنية وأثر هذه التغيرات على الهيكل المالي للوحدة الاقتصادية.

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن التحليل المالي من الأدوات المهمة في الإدارة المالية في منشآت الأعمال وأساساً من أسس التخطيط والرقابة، وهو يتضمن دراسة تفصيلية للبيانات الواردة في الكشوفات المالية ودراسة نتائج الأداء المالي لتفسيره وتحديد نقاط القوة والضعف في السياسات المالية المتبعة من قبل المشروع.

2 أهداف التحليل المالي

تعتبر نتائج التحليل من أهم الأسس التي يستند عليها في اتخاذ القرارات والحكم على مدى كفاءة الإدارة وقدرتها على تحقيق الاستثمار الأفضل للموارد، إذن فالتحليل المالي يهدف إلى:²

✓ تقييم الوضع المالي والنقدي للشركة.

¹ محمد مطر، مرجع سابق، ص- ص: 4-5.

² عدنان تايه النعيمي، أشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص- ص: 21-22.

- ✓ تحديد انحرافات الأداء المتحقق عن المخطط وتشخيص أسبابها.
 - ✓ تقييم نتائج قراءات الاستثمار والتمويل.
 - ✓ التنبؤ باحتمالات الفشل الذي قد يواجه الشركة.
 - ✓ الاستفادة من نتائج التحليل لإعداد الموازنات والخطط المستقبلية.
 - ✓ تحديد الفرص المتاحة أمام الشرك والتي يمكن استثمارها.
 - ✓ تقييم ملاءة الشركة في الأجل القصير والطويل.
 - ✓ التحليل المالي يعتبر مصدر للمعلومات النوعية والكمية لمتخذي القرار.
- رغم أهمية هذه الأهداف إلا أن نتائج التحليل المالي يجب التعامل بها بحذر كون أن قاعدة البيانات المعتمدة كمصدر للتحليل هي بيانات محاسبية مستخرجة من القوائم المالية التي تم إعدادها وفقاً للقواعد والمعايير المحاسبية، وكذلك أن بعض عناصر القوائم المالية قد تكون خاضعة للتقدير الشخصي هو الأمر الذي سيؤدي إلى تفاوت في نتائج التحليل خلال الفترة الزمنية المحددة.

3 أنواع التحليل المالي

يتم تصنيف أنواع التحليل المالي وفق ما يلي:¹

1.3 حسب الجهة القائمة بالتحليل

ونجد فيها التحليل المالي الداخلي والتحليل المالي الخارجي حيث أن:

التحليل المالي الداخلي يقوم به موظف أو قسم أو إدارة للمشروع أو الشركة أو فرق متخصصة من خارج المشروع، بناءً على تكليف من إدارة المشروع، ويهدف هذا النوع من التحليل إلى الحصول على معلومات تساعد في اتخاذ القرارات المتعلقة بـ :

- ✓ تقييم أداء الوحدات الاقتصادية التابعة للشركة موضع التحليل.
- ✓ متابعة تنفيذ الخطط.
- ✓ تحديد التوقعات المستقبلية بالنسبة للوحدة.

¹ محمد المبروك أبو زيد، التحليل المالي شركات وأسواق مالية، ط2، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2009، ص-ص:34-35.

✓ تحديد المركز الائتماني للوحدة على سبيل المثال لغرض حصول الوحدة على قروض من مؤسسات أخرى أو لمعرفة قدرة إدارة الشركة على الوفاء بالالتزامات القائمة عليها في مواعيدها.
إن وجود المحلل المالي هنا داخل الشركة كموظف أو بتكليف من إدارة الشركة يمنحه العديد من المزايا التي قد لا تتوفر للمحلل المالي الخارجي، من هذه المزايا:

✓ معرفة المحلل المالي المسبقة بالسياسات والطرق المحاسبية والإدارية المتبعة من قبل الشركة، كالنظام المحاسبي المتبع، طرق الاستهلاك والتقييم وسياسة البيع والائتمان وغيرها.
✓ حرية وسهولة حصول المحلل الداخلي على البيانات والمعلومات الضرورية للتحليل.

قد يشمل المحلل الداخلي على معلومات غير منشورة بالقوائم المالية لكونها مهمة للتحليل منها معلومات عن الإدارة وعن علاقة الشركة بالبيئة المحيطة بها، وهو ما قد يصعب على المحلل الخارجي الحصول عليه.

أما التحليل الخارجي فهو ذلك التحليل الذي تقوم به أطراف من خارج المشروع (سواء مؤسسات أو أفراد) وتتعدد بتعدد الأطراف التي لها علاقة ومصالح حالية أو مستقبلية مع المشروع، غالبا ما تكون أهداف وأغراض هذا التحليل مرتبطة بنوعية الأطراف القائمة بالتحليل وأغراضها من وراء القيام بعملية التحليل سواء كانوا مقرضين أو مستثمرين أو حملة أسهم أو غير ذلك.

2.3 حسب المدى الذي يغطيه التحليل

يقسم التحليل المالي استنادا إلى المدى الذي يغطيه إلى تحليل مالي شامل وآخر جزئي كما يلي:

➤ **تحليل مالي شامل:** يتعلق التحليل المالي الشامل بدراسة وتحليل المركز المالي ونتائج الأعمال لشركة ما وذلك بهدف الحصول على معلومات ومؤشرات تفيد المهتمين بأنشطة الشركة وذلك لغرض ترشيد قراراتهم بشكل عام.

➤ **تحليل مالي جزئي:** يكون الغرض من التحليل المالي الجزئي الحصول على معلومات محددة الغرض الذي تم لأجله القيام بهذا التحليل، فبهذا قد يكون التحليل جزئيا لمعالجة ظاهرة أو مشكلة معينة في الشركة كأسباب تدني مستوى الربحية أو تجنب العسر المالي. يمكن للتحليل المالي أن يقسم تبعا للهدف المنتظر منه، فقد يتعلق الأمر بتحليل المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل أو طويلة الأجل، أو تحليل التدفقات النقدية لتقويم ربحية الشركة.

3.3 حسب الهدف من التحليل

يمكن للتحليل المالي أن يقسم تبعاً للهدف المنتظر منه، فقد يتعلق الأمر بتحليل المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل أو طويلة الأجل، أو تحليل التدفقات النقدية لتقويم ربحية الشركة.

4.3 حسب البعد الزمني للتحليل

يمكن تبويبه من حيث علاقته بالزمن إلى تحليل مالي أفقي وتحليل مالي عمودي على الشكل التالي:¹

➤ **التحليل الأفقي:** يأخذ الزمن في التحليل والتقييم المالي أي دراسة البنود المالية للمشاريع القائمة وتوقعاتها من خلال السلسلة الزمنية، ويتم تحليلها ومقارنتها والاستنتاج ثم وضع التنبؤات أو التوقعات للفترة الزمنية القادمة.

➤ **التحليل العمودي:** فيتضمن تحليل البنود المكونة للمشروع خلال نفس الوقت وبيان أدوات التحليل المستخدمة ومقارنتها والاستنتاج دون أخذ أي اعتبار للزمن في التحليل.

المطلب الثاني: الأطراف المهمة بالتحليل المالي

نظراً لما يقدمه التحليل المالي من إجابات على تساؤلات مختلفة للأطراف المهمة به تعددت هاته الأطراف، وكان الاختلاف من طرف لآخر حسب الأهداف التي يحتاجها من التحليل المالي وتتمثل هذه الأطراف فيما يلي:²

1 الأطراف الداخلية

من أهم هذه الأطراف:

1.1 الإدارة

إن الإدارة بمختلف مستوياتها وأدائها بدءاً بمجلس الإدارة حتى المدير العام ومدراء الدوائر وصولاً للمستويات الدنيا تهتم بالتحليل المالي كل حسب مهامه ومسؤولياته، لذلك تسعى من خلال ذلك إلى تحقيق بعض الأهداف:

¹ خالد توفيق الشهيري، التحليل المالي والاقتصادي في دراسات تقييم وجدوى المشاريع، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص56.

² مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي، ط1، ط2، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2006-2009، ص-ص: 72-73.

- ✓ تقييم الأداء لمختلف الإدارات والمستويات والحكم على كفاءتها في استغلال الموارد المالية المتاحة وبالتالي أحكام نظام الرقابة الداخلية.
- ✓ مدى النجاح الذي أنجز في تحقيق الأهداف المرجوة في المنشأة.
- ✓ التعرف على الوضع المالي للمشروع وإلى أي حد استطاعت المحافظة على سيولته، لذا فالتحليل المالي سيشكل أفضل أداة للمنشأة من أجل اتخاذ مختلف قراراتها.

2.1 العاملین والموظفین

سبب اهتمام الموظفين والعاملين بالتحليل المالي راجع إلى طمأننتهم على استقرارهم الوظيفي المرتبط باستمرارية المشروع، كما يسلطون اهتمامهم على أرباح المشروع التي تؤثر بشكل ما على أجورهم ومكافآتهم وحتى الخدمات الاجتماعية المقدمة لهم.

2 الأطراف الخارجية

هناك العديد منها وأهدافها مختلفة حسب كل طرف، فنجد من أهم هذه الأطراف:

1.2 المستثمرون الحاليون والمرقبون

هم أصحاب الأسهم في الشركات المساهمة إن صح القول هم الملاك أو من ينوون استثمار أموالهم في أسهم هذه الشركات، حيث يسعى هؤلاء إلى تحليل القوائم المالية للمشروع من أجل التعرف على الأرباح المتحققة خلال فترات مالية معينة، ويسعون كذلك للتنبؤ بالأرباح المتوقع تحقيقها مستقبلاً، ضف إلى ذلك اهتمامهم باحتساب العائد على أسهم المشروع لدراسة سياسات توزيع الأرباح وثباتها.

2.2 الموردون والمقرضون

الموردون هم الذين يقدمون للمنشأة الخدمات أو البضائع لأجل، غالباً ما يطلبون من المنشآت تسديد ديونهم في فترة لا تتعدى السنة، لذا فهم يهتمون بدراسة السيولة النقدية أكثر من دراسة الوضع المالي للزبون وقدرته على تسديد المستحقات في المدى القصير، كما يهتمون بهيكل الأصول المتداولة ونسبة الأصول السريعة من إجمالي هذه الأصول.

أما المقرضون قد يكونون مؤسسات أو أفراد كحملة السندات، فعندما يقدمون القروض الطويلة الأجل فإنهم يركزون على القدرة الكسبية للمشروع التي تمكنه من تسديد الفائدة والسندات، كما يهتم

أصحاب الديون الطويلة الأجل بالوضع المالي للمقترضين والمصادر الرئيسية للأموال حتى يطمئنوا على قدرة المشروع على الوفاء بالتزاماتهم.¹

3 أطراف خارجية أخرى

تكون مستفيدة من التحليل المالي مثل: بيوت الخبرة المالية، الغرف التجارية والصناعية وأسواق المال، أجهزة الحكومة...، فبيوت الخبرة المالية هي عبارة عن مؤسسات تقوم بالتحليل لأهداف خاصة بها أو بتكليف من أحد الأطراف أصحاب الصلة بالمنشآت مقابل أجر معين من خلال التحليل بالإجابة على تساؤلاتهم، أما الغرف التجارية والصناعية فتقوم بجمع البيانات عن الشركات التابعة لها بهدف استخراج نسب ومؤشرات مالية لكل قطاع منها لنشرها حتى يستفيد منها المستخدمون وأصحاب الصلة للحكم على أداء المنشآت، أما الأجهزة الحكومية فهي تهتم بالتحليل المالي لما يقدمه من خدمات مهمة في إطار التخطيط الشامل وإعداد الموازنات إضافة إلى التأكد من أداء المنشآت وربحياتها.²

المطلب الثالث: مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية المستخدمة في التحليل المالي

النسب المالية هي عبارة عن مؤشرات أو معدلات تكشف عن نقاط القوة والضعف في الجوانب المالية للمنشأة، وعملية إعداد هذه النسب لا تقدم معلومات كافية للمحلل المالي إلا إذا تمت مقارنتها بنسب أخرى،

كما تعرف مؤشرات التوازن المالي بأنها من أهم أدوات التحليل المالي المستخدمة في تشخيص البنية المالية للمؤسسة والحكم على مدى توازنها المالي في تاريخ معين.

أولاً: مؤشرات التوازن المالي

يمكن دراسة التوازن المالي من خلال المؤشرات التالية:

1 رأس المال العامل (FR)

هو أداة من أدوات التحليل المالي المستعملة في تقييم البنية المالية للمؤسسة والحكم على مدى توازنها المالي خاصة على المدى القصير وذلك بتاريخ معين، ويتمثل في ذلك الجزء من الأموال الدائمة المستخدمة في تمويل جزء من الأصول المتداولة بعد تمويل كل الأصول الثابتة.³

¹ مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص75.

² المرجع السابق، ص76.

³ مليكة زغيب وبوشنقير ميلود، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2010، ص49.

ويحسب كما يلي:¹

➤ من أعلى الميزانية: رأس المال العامل = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة.

➤ من أسفل الميزانية: رأس المال العامل = الأصول الجارية - الخصوم الجارية.

ويمكن عرض حالات رأس المال العامل كما يلي:

❖ الحالة 01: رأس المال العامل = 0: أي أن الأصول الثابتة = الأموال الدائمة. هذا يعني أن الشركة تحقق الحد الأدنى للتوازن المالي.

❖ الحالة 02: رأس المال العامل < 0: في هذه الحالة تكون الأموال الدائمة كافية لتغطية الأصول غير الجارية، أي وجود فائض في دورة الاستثمار يعتبر هذا الفائض هامش أمان تستخدمه المؤسسة في تمويل اختلالات دورة الاستغلال الناتجة عن كون الخصوم الجارية غير كافية لتغطية الأصول الجارية.

❖ الحالة 03: رأس المال العامل > 0: في هذه الحالة يعني أن جزء من الأصول غير الجارية ممول من الديون قصيرة الأجل وهو وضع غير سليم كون أن فترة استحقاق الديون قصيرة الأجل أقصر من فترة تحول الأصول غير الجارية إلى سيولة مما يدع المؤسسة في حالة عسر مالي أي عدم القدرة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل.

2 احتياجات رأس المال العامل (BFR)

ينتج عن دورة الاستغلال تدفقات نقدية داخلية وأخرى خارجية، ففي كثير من الحالات لا تستطيع المؤسسة تغطية ديونها للاستغلال بواسطة حقوقها ومخزوناتا نتيجة وجود فوارق زمنية بين الاستغلال تجعل المؤسسة بحاجة للحصول على أموال لتغطية احتياجاتها والتي يعبر عنها بالاحتياجات من رأس المال العامل.²

ويحسب بالعلاقة التالية:³

احتياج رأس المال العامل = احتياجات الدورة _ موارد الدورة

¹ فاتح ساحل ويوسف بومدين، تسيير التسيير المالي للمؤسسة، ط1، دار بلقيس للنشر والتوزيع، الجزائر، 2016، ص14.

² سمروود زبيدة، سحنون جمال الدين، دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي عن طريق مؤشرات التوازن- دراسة حالة المؤسسة الوطنية للسكك الحديدية للفترة (2017-2018)، مجلة الريادة اقتصاديات الأعمال، المجلد6، العدد3، جانفي 2020، ص353.

³ خالد سيف الإسلام بوخلخال، علال بن ثابت، قياس وتقييم الأداء المالي باستخدام المؤشرات الحديثة والتقليدية ودراسة فعاليتها في خلق القيمة- دراسة حالة مجمع صيدال خلال الفترة 2009-2019، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد12، العدد1، 2011، ص147.

3 الخزينة (TN)

تمثل مجموع الأموال الجاهزة التي توجد تحت تصرف المؤسسة لمدة دورة الاستغلال، أي مجموع الأموال السائلة التي تستطيع المؤسسة استخدامها فوراً.

ويمكن حسابها بالطريقتين التاليتين:

➤ الخزينة = رأس المال العامل الصافي - احتياجات رأس المال العامل.

➤ الخزينة = خزينة الأصول - خزينة الخصوم.

ويمكن عرض حالات الخزينة فيما يلي:

الحالة 01: إذا كانت الخزينة < 0 : هذا يدل على وجود فائض وعلى المؤسسة أن تحسن استغلاله اعتماداً على مشاريعها التنموية المستقبلية وفترات استحقاق الديون وتحصيل الحقوق.

الحالة 02: إذا كانت الخزينة > 0 : أي وجود عجز على مستوى الخزينة وهذه الحالة السيئة قد تدفع بالمؤسسة إلى العسر المالي إذا كانت قيمة العجز معتبرة وحان وقت استحقاق الديون.

الحالة 03: إذا كانت الخزينة $= 0$: أي أن المؤسسة قد استعملت كل دينار متاح لها لكن تبقى هذه الحالة نظرية لأن نشاط المؤسسة يستدعي دائماً وجود قيمة معينة من السيولة.

ثانياً: النسب المالية

وتنقسم النسب المالية في التحليل إلى خمس (5) نسب ندرجها فيما يلي:

1 نسب السيولة

تستخدم نسب السيولة كأدوات لتقييم المركز الائتماني للمنشأة والذي يعبر عادة عن مدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل.¹

وتشمل هذه النسب ما يلي:

¹ عبد الحليم كراجة، ياسر السكران، علي رابعة، موسى مطر، توفيق عبد الرحيم يوسف، الإدارة والتحليل المالي، ط2، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص193.

الجدول 01: نسب السيولة.

النسبة	العلاقة	دلالاتها
نسبة السيولة العامة	<u>الموجودات المتداولة</u> المطلوبات المتداولة	هدفها قياس قدرة المنشأة على مواجهة التزاماتها التي تستحق في موعدها.
نسبة السيولة السريعة	<u>الموجودات المتداولة - المخزون</u> المطلوبات المتداولة	تبين مدى قدرة المنشأة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل دون الاعتماد على البضاعة.
نسبة السيولة الجاهزة	<u>الموجودات النقدية وشبه نقدية</u> المطلوبات المتداولة	تبين مدى قدرة المنشأة على سداد التزاماتها الحالية فقط باستخدام النقد.
صافي رأس المال العامل	الموجودات المتداولة - المطلوبات المتداولة	يعبر عن مدى هامش الأمان متاح للديون قصيرة الأجل وعلى قدرة المشروع على تمويل عملياته الجارية.

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على عبد الحليم كراجه وآخرون، مصدر سابق، ص 194.

2 نسب النشاط

تهتم بمدى فاعلية وكفاءة المنشأة محل الدراسة في استخدام الموارد المالية المتاحة لديها، فتهدف بذلك إلى قياس فاعلية الشركة في الاستثمار الأمثل لأصولها كما تبين كفاءة الأداء والربحية للشركة في المدى الطويل.¹

وتتكون من مايلي:

¹ محمد المبروك أبو زيد، مرجع سابق، ص 149.

الجدول 02: نسب النشاط.

النسبة	العلاقة	دلالتها
معدل دوران مجموع الأصول	$\frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{مجموع الأصول}}$	يعبر عن مدى كفاءة الإدارة في إدارة مجموعة الأصول وتوليد مبيعات منها.
معدل دوران الأصول المتداولة	$\frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{مجموع الأصول المتداولة}}$	توضح درجة كفاءة الشركة في استخدام الأصول المتداولة وتوليد مبيعاتها
معدل دوران الأصول الثابتة	$\frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{مجموع الأصول الثابتة}}$	تبين درجة كفاءة الشركة في استخدام الأصول الثابتة وتوليد مبيعات منها
معدل دوران البضاعة	$\frac{\text{تكلفة البضاعة المباعة}}{\text{البضاعة}}$	تعبر عن مدى كفاءة المؤسسة في إدارة أصولها من البضاعة وقدرتها على إبقائها ضمن الحد المثالي المتناسب وحجم عملياتها.

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: محمد المبروك أبو زيد، مرجع سابق، ص 150.

3 نسب الربحية

الربحية تعني قياس مقدرة المنشأة الكسبية وهي مؤشر يوضح مدى الكفاية التي صاحبت انجاز العمليات التي قامت بها خلال فترة زمنية معينة، ويقلى مؤشر الربحية اهتماما متزايدا وخاصة من قبل المالكين والمستثمرين الجدد لأن الربحية تبقى ضمن أولويات أي نشاط استثماري اقتصادي.¹

وتتكون من ما يلي:

¹ منير شاكر، اسماعيل اسماعيل، عبد الناصر نور، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، ط3، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 62.

الجدول 03: نسب الربحية.

النسبة	العلاقة	دلالتها
معدل العائد على الأصول	$\frac{\text{صافي الربح}}{\text{مجموع الأصول}}$	تقيس هذه النسبة الكفاءة الكلية للإدارة في تحقيقها الأرباح من مجمل استثماراتها في الموجودات.
معدل العائد على حقوق الملكية	$\frac{\text{صافي الربح}}{\text{حقوق الملكية}}$	تعتبر هذه النسبة مقياساً شاملاً للربحية لأنها تقيس العائد المالي المتحقق على استثمارات المساهمين في المؤسسة، كما تعتبر مؤشراً على مدى قدرة المؤسسة على جذب الاستثمارات إليها.
نسبة صافي الربح	$\frac{\text{صافي الربح}}{\text{صافي المبيعات}}$	تبين إلى أي مدى يمكن أن يقوم المشروع بتخفيض سعر الوحدة قبل أن يتحمل خسائر شاملة.

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: دريد كمال آل شبيب، مبادئ الإدارة المالية، ط2، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص - ص: 86-87.

4 نسب المديونية

وتقيس هذه النسب مدى اعتماد الشركة على الدين في تمويل استثماراتها بالمقارنة بالتمويل المقدم من المالكين، وتسمى أيضاً نسب رافعة التمويل لأنها تقيس نسبة استخدام الدين في هيكل تمويل الشركة.¹

ومن أهم هذه النسب مايلي:

¹ مجدوب علاء الدين، استخدام النسب المالية في التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات الاقتصادية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه (ل.م.د) في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 2021-2022، ص28.

الجدول 04: نسب المديونية.

النسبة	العلاقة	دالاتها
نسب الديون إلى حقوق المساهمين	<u>إجمالي الديون (قصيرة وطويلة الأجل)</u> صافي حقوق المساهمين	تقيس هذه النسبة التزام الشركة نحو دائنيها وعلاقتها بالأموال التي يقدمها الملاك.
نسب الديون قصيرة الأجل إلى حقوق الملكية	<u>الخصوم الجارية</u> حقوق الملكية	تبين العلاقات بين الأموال التي يقدمها أصحاب الشركة والأموال التي تأتي عن طريق الالتزامات الجارية، وارتفاع هذه النسبة يعتبر مؤشر خطر للشركة.
الديون طويلة الأجل إلى مصادر التمويل طويلة الأجل	<u>الديون طويلة الأجل</u> الديون طويلة الأجل + حقوق المساهمين (أسهم عادية + ممتازة)	تقيس هذه النسبة نسبة الالتزامات طويلة الأجل إلى مجموع مصادر التمويل طويلة الأجل، كلما ارتفعت هذه النسبة كلما زادت نسبة المخاطرة.
حقوق الملكية إلى الأصول الثابتة	<u>حقوق المالكين (المساهمين)</u> صافي الموجودات الثابتة	تعتبر هذه النسبة مؤشرا للمدى الذي ذهبت إليه الشركة في تمويل أصولها من أموال الغير وتعتبر مؤشرا إلى نوع التمويل الذي سوف تحتاجه الشركة مستقبلا.

<p>تقيس عدد المرات التي يمكن فيها تغطية القوائم من صافي الدخل المتاح لسدادها وكلما زادت هذه النسبة دل ذلك على ثقة المقرضين بالشركة.</p>	<p><u>صافي الدخل المتاح قبل الفوائد والضرائب</u> الفوائد</p>	<p>معدل تغطية الفوائد</p>
---	--	---------------------------

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: هلا بسام عبد الله الغصين، استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر الشركات: دراسة تطبيقية على قطاع المقاولات في قطاع غزة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2004، ص-ص: 50-51.

5 نسب السوق

تشير هذه النسب إلى فرص الاستثمار حيث تخدم المستثمرين الحاليين والمرتبين في قبولهم بفرص الاستثمار ويتوقف ذلك على مقدار العائد المحقق.¹

الجدول 05: نسب السوق.

الدلالة	العلاقة	النسبة
<p>تقيس هذه النسبة ما يحققه المساهم العادي على كل سهم يملكه من أسهم الشركة.</p>	<p><u>الربح بعد الضريبة - توزيعات الأسهم الممتازة</u> عدد الأسهم العادية</p>	<p>عائد السهم العادي</p>
<p>تقيس هذه النسبة وتحدد المبلغ الواجب استثماره من قبل المساهم للحصول على العائد المحقق</p>	<p><u>القيمة السوقية للسهم</u> العائد المحقق على السهم</p>	<p>سعر السهم إلى عائد</p>
<p>تقيس هذه النسبة في الحكم على فرص الاستثمار حيث يتوقف قبول المستثمر بفرص الاستثمار على مقدار العائد المحقق وكلما ارتفعت تلك النسب كلما كان أفضل.</p>	<p><u>حصة السهم من الأرباح الموزعة</u> سعر السهم السوقي</p>	<p>عائد التوزيع</p>

¹ مجدوب علاء الدين، مرجع سابق، ص 29.

<p>تعكس هذه النسبة التكلفة التاريخية للأسهم وهذه النسبة لمقارنة سعر السوق بتكلفة السهم فإذا كانت أقل من 1 فهذا يدل على أن الشركة لم تحقق أي قيمة إضافية لحملة الأسهم.</p>	$\frac{\text{السعر السوقي للسهم}}{\text{القيمة الدفترية للسهم}}$	<p>السعر السوقي إلى القيمة الدفترية للسهم</p>
---	--	---

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مجدوب علاء الدين، مرجع سابق، ص 29.

المبحث الثاني: عموميات حول القوائم المالية

لا يعتبر إعداد القوائم المالية الخطوة الأولى في العملية المحاسبية إلا أنها تعد نقطة البداية الملائمة لدراسة المحاسبة، فالقوائم المالية هي الوسائل التي من موجبها تنقل إلى الإدارة والأطراف المعنية صورة مختصرة على المركز المالي لأي وحدة اقتصادية، بحيث تعتبر القوائم المالية في جوهرها المنتج النهائي للعمليات المحاسبية نتيجة تطبيق الدورة المحاسبية وتزود هذه القوائم بمعلومات ضرورية ملائمة لأغراض التقرير المالي.

بمعرفة أن المحاسبة هي نظام المعلومات الذي يقوم بتجميع وتوصيل هذه المعلومات الاقتصادية عن مؤسسة معينة إلى عدد كبير من المستخدمين، فتعتبر بذلك القوائم المالية هي المخرجات الأساسية لهذا النظام والوصل الأساس للمعلومات، هذا باختلاف مفاهيم ومحتويات القوائم المالية التي تعدها الكيانات باختلاف الجهات المنظمة لمهنة المحاسبة واختلاف مفهومها للمستخدم النهائي للمعلومات الواردة في هذه القوائم.

المطلب الأول: مفهوم القوائم المالية

تعتبر المعلومات المتوفرة من القوائم المالية للمشاريع القائمة أو وضع قوائم مالية للمشروع المقترح من أهم الخطوات اللازمة لاعتماد كثير من المؤشرات عليها والوصول إلى النتائج الضرورية لاتخاذ القرار الاستثماري الملائم.

1 تعريف القوائم المالية

القوائم المالية هي تقارير تعكس الأداء المالي للشركة خلال فترة معينة وقد تعددت تعاريفها، وسنتطرق بذلك إلى مايلي:

التعريف الأول: تعرف القوائم المالية على أنها المرآة التي تعكس الصورة الحقيقية للوضع المالي للشركة، شريطة أن تتميز هذه الصورة بالاختصار، الدقة والوضوح، وهذا ما يجيز لمستخدميها اتخاذ القرارات المناسبة حول مستقبل الشركة بها وذلك على كل المستويات.¹

¹ فوزي الحاج أحمد، رحيمة العيفة، سارة بوضياف، المنظور الأخلاقي للمحاسبة الإبداعية وأثره على القوائم المالية، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، المجلد6، العدد1، 2021، ص44.

التعريف الثاني: هي مجموعة من الوثائق والمعلومات التي لها طابع مالي بالأساس تكون خاصة بالمؤسسة، وتأخذ أشكال محددة ومعروفة، تعتبر هذه القوائم الوسيلة الأساسية التي يتم من خلالها توصيل المعلومات إلى مختلف مستخدميها عند نهاية السنة المالية.¹

التعريف الثالث: هي عبارة عن أرقام تعبر عن العمليات التي قامت بها الشركة خلال السنة المالية ومرتبطة حسب الهدف، فهناك قوائم تقيس الوضع الحالي للشركة من حيث المديونية والدائنية، وقوائم تقيس النقد الصافي من حيث الإيرادات والمصروفات، وأخرى تقيس التدفقات النقدية من تدفقات داخلية وخارجية.²

من خلال ما سبق نستنتج أن القوائم المالية هي كشوف مالية يجب أن تعرض بصفة وفيية الوضعية المالية للكيان ونجاعته وكل تغير يطرأ على حالته المالية، كما تضبط تحت مسؤولية المديرين وتعد في أجل أقصاه أربعة أشهر من تاريخ إقفال السنة المالية المحاسبية، وتوفر معلومات تسمح بإجراء مقارنات مع السنة السابقة.

2 أهمية القوائم المالية

تأتي أهمية القوائم المالية من الأدوار التي تلعبها في تقييم وتحليل الأداء المالي للشركة ومن ثم اتخاذ القرارات الإستراتيجية والتشغيلية المناسبة، من بين الأهمية الخاصة بالقوائم المالية مايلي:³

- **تحليل الأداء المالي:** تساعد القوائم المالية على تحليل الأداء المالي للشركة بشكل دقيق وموضوعي، مما يمكن الإدارة من تحديد المشاكل المالية المحتملة ووضع الحلول المناسبة لها.
- **التخطيط والتوجيه:** تعتبر القوائم المالية أداة فعالة للتخطيط والتوجيه الاستراتيجي، حيث تمكن الإدارة من تحديد الأهداف المالية ووضع الخطط والسياسات اللازمة لتحقيقها.
- **مراقبة المخاطر:** تساعد القوائم المالية في تحديد المخاطر المالية والتشغيلية التي تواجه الشركة والعمل على إدارتها بشكل فعال ومناسب.
- **تقييم الجدوى الاقتصادية:** يمكن للقوائم المالية أن تستخدم في تقييم جدوى المشاريع الاستثمارية والتوسعية واتخاذ القرار المناسب بشأنها.

¹ قجطيط فريد، مكرود حسنى، أثر التضخم على القوائم المالية في ظل إعتقاد معايير المحاسبة الدولية_دراسة حالة مؤسسة مطاحن بني هارون-القرام فوقة، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بالصوف، ميلة، الجزائر، 2022-2023، ص45.

² خلدون إبراهيم الشديقات، إدارة وتحليل مالي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص101.

³ <http://www.wafeq.com/ar/consulté le 01/03/2024.à 18 :25>.

➤ المحاسبة والرقابة: تلعب القوائم المالية دورا هاما في توفير المعلومات المالية اللازمة للرقابة الداخلية والخارجية وضمان الامتثال للقوانين والتشريعات المحلية والدولية.

المطلب الثاني: أهداف وخصائص القوائم المالية

تتمثل كل من أهداف وخصائص القوائم المالية فيما يلي:

1 أهداف القوائم المالية

- ✓ تهتم الأهداف الخاصة بالقوائم المالية في التركيز على الأمور التالية:¹
- ✓ الاهتمام بكافة الفئات المرتبطة مع القوائم المالية وخصوصا المستثمرين والدائنين الحاليين والمتوقعين، حيث تعد هذه الفئات من أهم المتابعين للقوائم المالية.
- ✓ متابعة المعلومات التي تساعد في تقدير حجم ودرجة المخاطرة المؤثرة على التدفقات النقدية المستقبلية الناتجة عن الشركة.
- ✓ استخدام مقاييس التغير في الالتزامات، والموارد المرتبطة بقياس الدخل الخاص للمنشأة من خلال الاعتماد على قائمة الدخل، فيساهم ذلك في تقديم الطريقة الأفضل للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية مقارنة مع التدفقات النقدية الفعلية.
- ✓ تقديم معلومات موثوقة عن العناصر الاقتصادية للشركات، وذلك بهدف قياس أماكن القوة والضعف ومعرفة مصادر الاستثمار والتمويل.
- ✓ تقديم معلومات حول التغيرات الظاهرة في إجمالي الموارد والنتيجة عن الأنشطة الموجهة لتحقيق الأرباح، وذلك بهدف معرفة العوائد المتوقعة من الاستثمار، وتحديد مدى قدرة المؤسسة على تسديد ديونها للدائنين والموردين.
- ✓ الإفصاح عن كافة المعلومات المناسبة لحاجات الأفراد الذين يستخدمون القوائم المالية.

2 خصائص القوائم المالية

هي صفات تجعل المعلومات الواردة بين القوائم المالية مفيدة للمستخدمين، حيث أن تطبيق هذه الخصائص تجعل القوائم تظهر بصورة صادقة وعادلة، وتتمثل هذه الخصائص فيما يلي:¹

¹ طالب عبد العزيز، بلمداني محمد، مساهمة حوكمة الشركات في تحسين جودة القوائم المالية، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة، المجلد4، العدد2، أكتوبر 2020، ص101.

- **القابلية للفهم:** يجب تقديم المعلومات الصحيحة بحيث يستطيع الأفراد ذوي المعرفة المعقولة بأنشطة الأعمال الاقتصادية والمحاسبية ولديهم الرغبة في دراسة هذه المعلومات وفهمها والقدرة على استخدامها، ومع ذلك يجب عدم حجب المعلومات المعقدة بمجرد أنها معقدة جدا بحيث يمكن لبعض المستخدمين ألا يفهموها.
- **الملائمة:** تكون المعلومات ملائمة عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين من خلال مساعدتهم على تقييم الأحداث الماضية والمستقبلية أو تأكيد أو تصحيح تقييمهم الماضي، كما تتأثر الملائمة كذلك بالمادية (الأهمية النسبية).
- **التمثيل الصادق:** لكي تكون المعلومات موثوقة فإنها يجب أن تمثل المعلومات بصدق والعمليات المالية والأحداث الأخرى التي يفهم أنها تمثلها أو من المتوقع أن تعبر عنها.
- **الحياد:** حتى تكون موثوقة فإن المعلومات الظاهرة في القوائم المالية يجب أن تكون محايدة أو خالية من التحيز، ولا تعتبر القوائم المالية محايدة إن كانت طريقة اختيار أو عرض المعلومات تؤثر على صنع القرار أو الحكم بهدف النتيجة المحددة سلفا.²
- **الحيطة والحذر:** لا بد أن يواجه معدو القوائم المالية حالات عدم التأكد المحيطة والملازمة لكثير من الأحداث والظروف كقابلية الديون المشكوك فيها لتحصيل وتقدير العمر الاقتصادي للمصنع، ويقصد بالحيطة والحذر تبني درجة من الحذر في وضع التقديرات المطلوبة في ظل عدم التأكد بحيث لا ينتج عنها تضخيم للأصول أو تقليل للالتزامات.³
- **قابلية المقارنة:** يجب أن يكون المستخدمين قادرين على مقارنة أداء المشروع عبر الزمن وإجراء المقارنات مع أداء المشروعات الأخرى.⁴

المطلب الثالث: مستخدمي القوائم المالية

تتعدد القوائم المالية وتتنوع المعلومات الواردة فيها والتي يتم اعتمادها من طرف مستخدمين متعددين بغرض اتخاذ قرارات تختلف وتتعدد بتعدد احتياجات هؤلاء المستخدمين.

فيما يلي سيتم ذكر المستخدمين الرئيسيين للقوائم المالية:¹

¹ ريتشارد شرويد وآخرون، نظرية المحاسبة، دار المريخ للنشر الرياضي، المملكة العربية السعودية، 2007، ص137.

² سامي محمد الوقار، نظرية المحاسبة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2011، ص81.

³ المرجع السابق، ص82.

⁴ خالد جمال الجعرات، معايير التقارير المالية الدولية، دار إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص24.

1 المستثمرين

إن المستثمر يحتاج للمعلومات لتساعده على اتخاذ قرارات الشراء، الاحتفاظ بالاستثمار أو البيع، كما أنه يهتم بالمعلومات التي تساعده في تقييم قدرة المؤسسة في توزيع الأرباح.

2 الموظفين

يهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تقييم قدرة المؤسسة على دفع المكافآت ومنافع التقاعد وتوفير فرص العمل.

3 المقرضين

تساعدهم المعلومات المحاسبية على تحديد ما إذا كانت قروضهم والفوائد المترتبة عنها سوف تدفع لهم في تاريخ الاستحقاق.

4 الموردين والعملاء

يهتم هذين القطاعين بالحصول على معلومات تمكنهم من اتخاذ قرار بشأن استمرار أو عدم استمرار تعاملهم مع المؤسسة، خصوصا إذا كانت لهم تعاملات طويلة الأجل معها.

5 الجهات الحكومية

تهتم هذه الجهات بالمعلومات المتعلقة بحجم أعمال المؤسسة بقصد تحديد موردها والحصول على المعلومات اللازمة في مجالات إحصائيات الدخل القومي.

6 الجمهور

تؤثر المؤسسة على الجمهور من عدة نواحي مثل المساهمة في تقدم الاقتصاد الوطني من خلال خلق فرص عمل جديدة ومساندة الموردين المحليين وبالتالي فالجمهور مصلحة بمعرفة الوضع المالي للمؤسسة.

¹ طيباب صباح، القراءة المالية لخطر الإفلاس باستخدام القوائم المالية_دراسة حالة مجمع صيدال، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بالصوف، ميلة، الجزائر، 2022-2023، ص4.

المبحث الثالث: عرض القوائم المالية

إن القوائم المالية بمجملها تشكل مخرجات نظام المعلومات المحاسبي ، وتقسم هذه المخرجات إلى قسمين، الأول قوائم مالية أساسية أما الثاني قوائم مكملة للأساسية، ما يهمنا هنا هو القسم الأول أي قسم القوائم الأساسية التي يتعين فيها على الوحدات أن تقوم بإعدادها والإفصاح عنها بشكل دوري حتى تخدم أصحاب الصلة والمستفيدين.

إن المقصود بعرض القوائم المالية هو كيف يتم إظهار وترتيب وتصنيف وتجميع البنود داخل القوائم المالية وأيضا الإفصاحات المرفقة المتعلقة ببنود هذه القائمة، وهذه القوائم المالية هي:

- قائمة المركز المالي (قائمة الميزانية).
- قائمة الدخل (جدول حسابات النتائج).
- قائمة التدفقات النقدية.

المطلب الأول: عرض قائمة المركز المالي

يطلق البعض على الميزانية التي تعدها الوحدة أو الشركة في نهاية فترة مالية بقائمة المركز المالي، والبعض الآخر يطلق عليها بالميزانية العمومية.

1 تعريف قائمة المركز المالي

وتعرف بأنها قائمة ملخصة للأصول والخصوم والأموال الخاصة للمؤسسة عند تاريخ إقفال حساباتها، والعناصر المتعلقة مباشرة بالقياس في الميزانية هي الأصول (الموجودات)، الخصوم (الالتزامات) وحقوق الملكية، حيث يختلف شكل الميزانية من دولة إلى أخرى، إلا أنه في الكثير من الدول توضع أكثر الأصول سيولة والخصوم ذات أقل فترة استحقاق في آخر الميزانية والعكس في أول الميزانية.¹

¹ عبد الخالق أودينة، أثر الإفصاح عن التثبيات وفق القيمة العادلة على جودة القوائم المالية_دراسة ميدانية لآراء عينة من الأكاديميين والمهنيين المحاسبين في ولاية الجزائر، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه (ل.م.د.)، علوم التسيير، العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ميلة، الجزائر، 2020،2021، ص54.

إن الاستخدامات الأساسية في قائمة المركز المالي تقتصر في مساعدة مستخدمي التقارير المالية في عملية تقييم بعض خصائص الوضع المالي خاصة ما تعلق منها بدرجة السيولة ودرجة مرونة الهيكل المالي واحتمالات المستقبل ودرجة المخاطرة وإجراء مقارنات للمركز المالي فيما بين مؤسسات مختلفة.¹

من خلال ما سبق نستنتج أن قائمة المركز المالي هي عبارة عن قائمة مختصرة من المعلومات المالية للمؤسسة في لحظة معينة أو تاريخ معين للتعرف على المشاريع القائمة ودراستها.

2 تصنيفات قائمة المركز المالي

لفهم الميزانية فإنه يتعين على مستخدمي القوائم المالية تفهم هيكل الميزانية والعناصر التي تتكون منها والعلاقات التي تربط تلك العناصر.

تتكون قائمة المركز المالي من جزئين موضحين فيما يلي:

1.2 الأصول

تعرف كذلك بالموجودات، وهي الموارد التي تسيرها المؤسسة نتيجة أحداث سابقة وتتوقع الحصول من خلالها على منافع اقتصادية سابقة، حتى يمكن اعتبار البند أنه أصل يجب أن تتوفر فيه ثلاثة خصائص:²

✓ يجب أن يوفر الأصل منفعة اقتصادية مستقبلية محتملة وتمكن من توفير تدفقات نقدية صافية في المستقبل.

✓ أن تكون المنشأة قادرة على الحصول على المنافع من الأصل وتمنع أو تقيد حصول المنشآت الأخرى على تلك المنافع.

✓ أن يكون الحدث الذي وفر للمنشأة الحق في الحصول على منافع من الأصل قد حدث فعلا.

ويتم تبويب عناصر الأصول إلى أصول متداولة وأخرى غير متداولة كما يلي:³

➤ **الأصول المتداولة:** هي أصول جارية يتم الحصول عليها بهدف المتاجرة والتي تم شرائها أو إنتاجها خلال دورة الاستغلال العادي، تضم كل من المخزونات بأنواعها، الزبائن، الحسابات المدينة والخزينة.

¹ مداحي عثمان، القوائم المالية: محدداتها ومميزاتها، موجهة لطلبة العلوم الاجتماعية، جامعة البليدة، الجزائر، ص217.

² المرجع السابق، ص218.

³ عبد الخالق أودينة، مرجع سابق، ص55.

➤ **الأصول غير متداولة:** هي أصول موجهة للاستعمال المستمر في احتياجات نشاط المؤسسة، كالتشبيات المادية وغير المادية، وتلك التي تتم حيازتها لغرض توظيفها للأجل الطويل.

2.2 الخصوم

تعرف أيضا بالالتزامات، وهي التزامات مالية نشأت على المنشأة، حيث يعد الالتزام واجب للدفع إلى أطراف أخرى ولدى معظم المنشآت، ولكي يعتبر البند انه التزام يجب أن تتوفر فيه الخصائص التالية:¹

- ✓ يتطلب الالتزام أن تقوم المنشأة بتسوية التزام حالي عن طريق تحويل مستقبلي لأصل ما عند الطلب أو عند حدوث حدث معين في تاريخ معين.
 - ✓ لا يمكن تفادي الالتزام.
 - ✓ وقوع الحدث الملزم للمنشأة.
- وتنقسم الخصوم بدورها إلى:²

➤ **حسابات رؤوس الأموال (الأموال الخاصة):** ويتشكل هذا الجزء من رأس مال الشركة وكل الحسابات المرتبطة به والاحتياطات، فارق إعادة التقييم، الترحيل من جديد، إضافة إلى بعض النواتج والأعباء المؤجلة.

➤ **ديون طويلة الأجل:** هي التزامات المؤسسة اتجاه الغير، عادة ما تتجاوز السنة وتكون نتيجة الاقتراض من البنوك والمؤسسات المالية.

➤ **ديون قصيرة الأجل:** هي التزامات المؤسسة اتجاه الغير، تكون مقابل الموارد والخدمات المقدمة للمؤسسة والتي يجب تسديدها خلال فترة زمنية معينة عادة لا تتعدى السنة.

الشكل الموالي يمثل الهيكل العام للميزانية:

¹ مداحي عثمان، مرجع سابق، ص 220.

² عبد الخالق أودينة، مرجع سابق، ص 56.

الجدول 06: جانب الأصول للميزانية.

السنة n-1	السنة n	الأصول
//	//	الأصول غير الجارية
//	//	فارق الشراء
//	//	التثبيتات المعنوية
//	//	التثبيتات العينية
//	//	التثبيتات المالية
//	//	إجمالي الأصول غير الجارية
//	//	الأصول الجارية
//	//	المخزونات والمنتجات قيد الصنع
//	//	الزبائن
//	//	المدينون الآخرون
//	//	الضرائب
//	//	توظيفات وأصول مالية جارية
//	//	القيم الجاهزة
//	//	إجمالي الأصول الجارية
//	//	إجمالي الأصول

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على محمد المبروك أبو زيد، مرجع سابق، ص 151.

الجدول 07: جانب الخصوم للميزانية.

السنة	السنة	الخصوم
//	//	رؤوس الأموال الخاصة
//	//	رأس المال الصادر
//	//	العلاوات والاحتياطات
//	//	النتيجة الصافية
//	//	إجمالي رؤوس الأموال الخاصة
//	//	الخصوم غير الجارية
//	//	القروض والديون المالية
//	//	الضرائب المؤجلة
//	//	المؤونات
//	//	إجمالي الخصوم غير الجارية
//	//	الخصوم الجارية
//	//	الموردون والحسابات الملحقة
//	//	الضرائب
//	//	الديون الأخرى
//	//	إجمالي الخصوم الجارية
//	//	إجمالي الخصوم

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على محمد المبروك أبو زيد، مرجع سابق، ص 153.

المطلب الثاني: عرض قائمة الدخل

إن توجه اهتمام الميزانية إلى تقديم معلومات عن أرصدة حسابات المشروع فيما يتعلق بالأصول والخصوم في تاريخ معين، دعا إلى ضرورة أو الحاجة إلى وجود تقارير أخرى، نقد معلومات عن نتائج نشاطات المشروع خلال فترة معينة من ربح وخسارة من هنا جاءت قائمة الدخل أو حساب النتائج كما تسمى أحياناً.

1 تعريف قائمة الدخل

هي ملخص للمصاريف التي يتحملها المشروع والعائدات أو الإيرادات التي يحققها خلال فترة زمنية معينة، كما تأخذ لفترة زمنية سابقة للمشاريع القائمة فعلاً وتوضع توقعات للمشاريع الجديدة أو القائمة.¹ تمثل كذلك إحدى القوائم المالية الإلزامية المطلوب من كل مشروع إعدادها كي تطلع عليها الجهات المستفيدة من المعلومات المحاسبية الواردة فيها من أجل تسهيل مهمة اتخاذ القرار المناسب لها.² كما عرف النظام المحاسبي المالي حساب النتائج بأنه: "بيان ملخص للأعباء والمنتجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب، ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية (ربح أو خسارة)".³ من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن: قائمة الدخل هي قائمة يتم فيها مقابلة الإيرادات بالمصروفات وفقاً لمفهوم المقابلة التي تم التطرق إليها، ويتم إعدادها للتعرف على نتيجة الأعمال من ربح أو خسارة عن فترة مالية معينة.

هناك ثلاث نتائج محتملة لنتيجة الأعمال على النحو التالي:⁴

- عدم تحقيق أرباح أو خسائر عند تساوي الإيرادات مع المصروفات.
- تحقيق أرباح عند زيادة الإيرادات على المصروفات.
- تحقيق خسائر عند زيادة المصروفات على الإيرادات.

¹ خالد توفيق الشهيري، مرجع سابق، ص 67.

² خالد حجال جهارات، محمود عمر الطبري، جمال علي الطرايرة، بلال فايز عمر، مبادئ المحاسبة المالية الجزء الأول، ط1، دار الإثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 33.

³ طالب عبد العزيز، بلمداني محمد، مرجع سابق، ص 102.

⁴ خالد حجال جهارات، محمود عمر الطبري، جمال علي الطرايرة، بلال فايز عمر، مرجع سابق، ص 34.

2 بناء جدول حسابات النتائج

من أجل تحديد الكيفية التي تشكلت بها الخزينة، نلجأ إلى تفكيك النتيجة إلى أرصدة وسيطية للتسيير، وعندها نحصل على جدول حسابات نتائج تحليلي، حيث تتجزأ تكلفة الاستغلال إلى أربعة وظائف أساسية: إنتاجية، إدارية، تجارية والبحث والتطوير، وذلك من أجل تسهيل عملية التحليل المالي للنتيجة وفهم كيفية تطور هيكل التكاليف، ويكون ذلك وفق ما يلي:¹

❖ **تحويل المصاريف:** حيث تهدف هذه العملية إلى فصل الدورات حيث يتم توزيع مختلف المصاريف حسب وظائفها، كما يتم توزيع بعض المصاريف إلى عدة سنوات، وذلك على النحو التالي:

- مصاريف الاستغلال.
- المصاريف المالية.
- المصاريف الاستثنائية.

بعد تحويل المصاريف يمكن تحديد كيفية تشكل النتيجة الصافية وذلك اعتماداً على الأرصدة الوسيطة للتسيير.

❖ **التغير في المخزون:** من بين أهم العقبات التي تقف أمام حساب النتيجة لحساب الاستهلاكات من المواد الأولية والبضائع ومستلزمات الإنتاج من جهة، والإنتاج المباع والبضائع المباعة من جهة أخرى، ولتجاوز هذه العقبة تلجأ إلى مراقبة حركة المخزون ومقارنتها بالمدخلات والمخرجات من الجهتين.

3 المعلومات المقدمة في حسابات النتائج

تتمثل فيما يلي:²

- تحليل الأعباء حسب طبيعتها، الذي يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية التالية: الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، الفائض الإجمالي عن الاستغلال.
- منتجات الأنشطة العادية.
- المنتجات المالية والأعباء المالية.
- أعباء المستخدمين.

¹ الياس بن ساسي، يوسف قرعشي، التسيير المالي (الإدارة المالية)، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص184.

² الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 19، قرار يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجزائر، 2009، ص - ص: 24-25.

- الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة.
 - المخصصات للإهلاكات ولخسائر القيمة التي تخص التثبيتات المعنوية.
 - النتيجة الصافية لكل سهم من الأسهم بالنسبة إلى شركات المساهمة في حالة حساب النتائج المدمجة.
 - حصة المؤسسات المشاركة والمشاركة والمدمجة حسب طريقة المعادلة في النتيجة الصافية.
 - حساب الفوائد ذات الأقلية غير النتيجة الصافية.
- الجدول الموالي يوضح شكل جدول حسابات النتائج:

الجدول 08: شكل جدول حسابات النتائج.

السنة n_1	السنة n	البيان
//	//	رقم الأعمال
//	//	1. إنتاج السنة المالية
//	//	الخدمات الخارجية
//	//	2. استهلاك السنة المالية
//	//	3. القيمة المضافة للاستغلال
//	//	أعباء المستخدمين
//	//	ضرائب ورسوم
//	//	4. الفائض الإجمالي عن الاستغلال
//	//	أعباء تشغيلية أخرى مخصصات الإهلاكات والمؤونات
//	//	5. النتيجة التشغيلية
//	//	النواتج المالية
//	//	الأعباء المالية
//	//	6. النتيجة المالية
//	//	7. النتيجة العادية قبل الضرائب

//	//	الضريبة على النتائج العادية
//	//	8. النتيجة الصافية للأنشطة العادية
//	//	9. النتيجة غير العادية
//	//	10. النتيجة الصافية للسنة المالية

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على عبد الخالق أودينة، مرجع سابق، ص56.

المطلب الثالث: عرض قائمة التدفقات النقدية

الغرض الرئيسي من قائمة التدفقات النقدية هو توفير معلومات ملائمة عن المتحصلات والمدفوعات النقدية وذلك لمساعدة المستثمرين والدائنين وغيرهم في تحليلهم للنقدية.

1 تعريف قائمة التدفقات النقدية

هي كشف بالمقبوضات والمدفوعات الخاصة بمؤسسة ما خلال فترة زمنية معينة، وتختلف المعلومات الواردة في هذه القائمة عن القوائم المالية الأخرى في أنها تساعد مستخدمي القوائم المالية في تقدير قدرة المؤسسة على تحقيق التدفقات النقدية في المستقبل.¹

إن قائمة التدفقات النقدية تتضمن تدفقات نقدية داخلية وتدفقات نقدية خارجية بحيث تساعد مستعملي القوائم المالية في ترشيد قراراتهم الاستثمارية بتسليط الضوء على جوانب متعددة من التقرير المالي، حيث تسمح بيانات التدفقات النقدية بالحكم على الحالة المالية للمؤسسة من خلال تقييم جودة الربحية والتعرف على موقف السيولة المالية والاكتشاف المبكر لحالات العسر والإفلاس.²

من خلال ماسبق نستنتج أن: قائمة التدفقات النقدية هي تقديم معلومات مفيدة عن المقبوضات والمدفوعات النقدية التي تمت خلال فترة ما لتقديم معلومات حسب الأساس النقدي عن أنشطة المنشآت المختلفة سواء منها الأنشطة التشغيلية أو الاستثمارية أو التحويلية.

2 تصنيف التدفقات النقدية

إن تصنيف التدفقات النقدية يكون لغرض إعداد قائمة التدفقات النقدية وإدراجها ضمن ثلاث أنشطة كما يلي:

¹ فايز سليم حداد، الإدارة المالية، ط2، دار الحامد للنشر، الأردن، 2009، ص40.

² مداحي عثمان، مرجع سابق، ص221.

- ❖ **التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة التشغيلية:** هي الأنشطة الرئيسية المولدة لإيرادات المؤسسة وكذلك الأنشطة الأخرى التي لا تعتبر أنشطة استثمارية أو تمويلية، وتنشأ التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل في المقام الأول عن طريق أنشطة توليد الإيراد الرئيسي للمؤسسة، ولذلك فإنها تنتج بصفة عامة من المعاملات والأحداث الأخرى التي تدخل في تحديد صافي الربح أو الخسارة.¹
- ❖ **التدفقات الناتجة عن الأنشطة الاستثمارية:** يقصد بها كل العمليات التي تؤثر بالزيادة أو النقصان في الأصول طويلة الأجل المتاحة للوحدة، حيث يدخل ضمن هذه الأنشطة الاستثمار في بيع وشراء أصول ثابتة، بالإضافة إلى بيع وشراء الاستثمارات المالية في الأسهم والسندات بالشركات الأخرى، وكذا القروض الممنوحة من المؤسسة أو الوحدة وتعتبر من الأنشطة الاستثمارية.²
- ❖ **التدفقات الناتجة عن الأنشطة التمويلية:** عبارة عن الأنشطة التي ينتج عنها تغيرات في حجم ومكونات الأموال الخاصة والقروض الخاصة بالمؤسسة، والتي تشمل جمع الأموال عن طريق بيع استثمارات قصيرة الأجل، أو إصدار ديون قصيرة أو طويلة الأجل، أو أسهم، وبسبب أن كل ممن الحصص المدفوعة والنقود المستخدمة في إعادة شراء أسهم أو سندات قائمة يقلل من السيولة النقدية للمؤسسة.³

3 خطوات إعداد قائمة التدفقات النقدية

يتم إعداد قائمة التدفقات النقدية بإتباع الخطوات التالية:⁴

- **تحديد التغير في النقدية** حيث يتم إيجاد النقد بمقارنة رصيد النقدية في ميزانيتي عامين مختلفين.
- **تحديد النقدية في الأنشطة التشغيلية:** حيث يتم تحليل قائمة الدخل للسنة الجارية بالإضافة إلى الميزانيات المقارنة.
- **تحديد النقدية في الأنشطة الاستثمارية:** حيث يتم تحليل بنود الأصول طويلة الأجل في الميزانيات المقارنة والمعلومات المفترقة التي تم جمعها.

¹ رضوان حلوة حنان، تطور الفكر المحاسبي مدخل نظرية المحاسبة، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2001، ص345.

² محمد المبروك أبو زيد، مرجع سابق، ص-ص: 224-225.

³ أوجين، بريجهام، ميشيل ايرهاردت، تعريب سرور علي إبراهيم، الإدارة المالية-النظرية والتطبيق العملي-، ج1، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2009، ص188.

⁴ عبد الناصر إبراهيم نور، وليد زكرياء صيام، حسام الدين مصطفى الخدش، أصول المحاسبة المالية الجزء الثاني، ط3، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2005، ص284.

➤ **تحديد النقدية في الأنشطة التمويلية:** حيث يتم تحليل بنود الميزانيات المقارنة والمعلومات المأخوذة من دفتر الأستاذ العام.

ويجب أن نذكر أن تحديد النقدية بالأنشطة التشغيلية يتم وفق طريقتين نوضحها فيما يلي:¹

❖ **الطريقة المباشرة:** وفقا لهذه الطريقة يتم حصر بنود النقدية المقبوضة في الأنشطة النقدية وحصر بنود النقدية المدفوعة للأنشطة التشغيلية وإيجاد الفرق بينهما واعتباره صافي التدفق النقدي في الأنشطة التشغيلية، أي أننا نتجاهل صافي الربح في الطريقة المباشرة ونقوم بإيجاد صافي التدفقات النقدية التشغيلية مباشرة.

❖ **الطريقة غير المباشرة:** وفقا لهذه الطريقة يتم التعديل على صافي الربح المحاسبي لتحويله إلى صافي التدفقات النقدية في الأنشطة التشغيلية وذلك باستبعاد الإيرادات والمصاريف التي تؤثر في صافي الربح ولكنها لا تمثل عناصر نقدية أي أنها لا تؤثر على النقدية لا بالزيادة ولا بالنقصان. والجدول الموالي يمثل الهيكل العام لقائمة التدفقات النقدية.

الجدول 09: الهيكل العام لقائمة التدفقات النقدية.

البيان	تدفق نقدي إلى الداخل	تدفق نقدي إلى الخارج	الصافي
التدفق النقدي في الأنشطة التشغيلية:			
صافي الربح	×		
مبيعات السلع والخدمات	×		
فوائد القروض	×		
المسدد للموردين ثمنا للبضاعة		×	
المسدد للدولة عن الضرائب		×	
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية			×
التدفق النقدي في الأنشطة الاستثمارية:			

¹ د. عبد الناصر إبراهيم نور وآخرون، مرجع سابق، ص 285.

		×	بيع عقارات
		×	بيع آلات
	×		شراء معدات
	×		شراء سندات
×			صافي التدفقات النقدية في الأنشطة الاستثمارية
			التدفق النقدي في الأنشطة التمويلية:
		×	بيع أسهم ملكية
		×	إصدار سندات
	×		توزيع حصص أرباح على المساهمين
	×		إطفاء ديون طويلة الأجل
×			صافي التدفقات النقدية في الأنشطة التمويلية
xxx			الزيادة في النقدية + النقدية في بداية الفترة
×			النقص في النقدية + النقدية في بداية الفترة
xxxx			= النقدية في نهاية الفترة

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على عبد الخالق أودينة، مرجع سابق، ص 60.

خلاصة الفصل

من خلال معالجتنا لهذا الفصل اتضح لنا:

أن التحليل المالي هو عملية تحويل البيانات المالية الواردة في القوائم المالية إلى معلومات تستخدم كأساس لاتخاذ قرارات لأجل تعزيز الاتجاهات الحالية في المؤسسة، إلى جانب أن القوائم المالية بدورها تهدف إلى إعطاء صورة دقيقة عن وضع المؤسسة المالي ونتائج عملياتها خلال فترة زمنية معينة. كما يجب على المسير المالي الاستعانة بالنسب المالية لزيادة الوضوح أكثر كونها وسيلة بسيطة وتعطي مؤشرات حول الأداء المالي للمؤسسة.

إذا فموضوع التحليل المالي للقوائم المالية يقوم على دراسة القوائم المالية والتي تمثل مخرجات النظام المحاسبي المالي، ولذلك فإن نتائج التحليل رهينة بمحتويات القوائم المالية التي يتم تحليلها من جهة وبأساليب التحليل المالي المستعملة من جهة أخرى.

الفصل الثاني

تمهيد

إن الفشل المالي ظاهرة تواجه كافة المنشآت وذلك لأنها تعمل في ظروف محيطية بمخاطر كثيرة ومتنوعة تهدد وجودها وتزيد من احتمالية تعرضها للفشل المالي، مما ينتج عنه آثار سلبية على مستوى المؤسسة والمستثمرين والاقتصاد والمجتمع ككل، فالفشل المالي بدوره يعني عدم قدرة الموارد المتاحة للمؤسسة على الإبقاء بمتطلبات استمرارية المؤسسة.

يمكن للمؤسسة أو المنشأة أن تتنبأ بالفشل المالي في المستقبل من خلال استعمالها لعدة طرق، فيتوجب بذلك إعطاء أهمية بالغة للتنبؤ بالفشل المالي عن طريق اطلاع المؤسسة على كل المستجدات واستعمالها مختلف الوسائل والطرق التي تم التوصل إليها من خلال الأبحاث والدراسات، وكذلك استخدامها لأساليب ونماذج التنبؤ بالفشل المالي من طرف بعض الباحثين في مختلف الدراسات المتعلقة بالتنبؤ بالفشل المالي قبل وقوعه.

وأن موضوع نماذج التنبؤ بالفشل المالي من المواضيع التي لاقت اهتمام الكثير من الباحثين والدارسين في ميدان العلوم المالية والمحاسبية لكونه من أهم الأدوات المستخدمة في الكشف عن الوضع المالي لهذه المؤسسات للتقليل من خطر الإفلاس الذي يؤدي بحياة المؤسسات الاقتصادية إلى الفشل.

سنتعرف أكثر في هذا الفصل على الفشل المالي والتنبؤ به وأهم النماذج المستخدمة في التنبؤ بالفشل المالي من خلال المباحث التالية:

➤ **المبحث الأول: ماهية الفشل المالي.**

➤ **المبحث الثاني: عموميات حول التنبؤ بالفشل المالي.**

➤ **المبحث الثالث: بعض نماذج التنبؤ بالفشل المالي.**

المبحث الأول: ماهية الفشل المالي

يتعدد استخدام مصطلح الفشل المالي في مجال الإدارة المالية، فهناك من يستخدمه للإشارة إلى لحظة انتهاء حياة المؤسسة بإشهار إفلاسها، والبعض للإشارة إلى المرحلة التي تلي إعلان إفلاس المؤسسة الاقتصادية، والبعض الآخر إلى تلك المرحلة التي تتعرض فيها المؤسسة الاقتصادية إلى اضطرابات مالية خطيرة، كونه يعتبر من أكثر المواضيع التي أخذت حيزا واسعا من الأبحاث العلمية في مجال الإدارة المالية ونال اهتمام العديد من الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة الاقتصادية نظرا لآثار الجسيمة المترتبة عنه على مستوى المؤسسة والمجتمع ككل.

المطلب الأول: مفهوم الفشل المالي

لقد اختلف العديد من الباحثين الماليين والمحاسبين حول مفهوم الفشل المالي وأصبح هناك العديد من المفاهيم والمصطلحات المرتبطة به.

1 تعريف الفشل المالي

هناك العديد من التعاريف للفشل المالي نذكر منها:

التعريف الأول: يتمثل الفشل المالي في العجز المالي للوحدة إلى درجة إعلان الإفلاس ووضع المنشأة في حالة التصفية، والعجز المالي يعني أن القيمة الدفترية للالتزامات المنشأة تكون أكبر من القيمة الدفترية لأصولها، وبالتالي تكون المنشأة في حالة عجز عن تسديد التزاماتها.¹

التعريف الثاني: لقد ارتبط مفهوم الفشل المالي بالباحث الاقتصادي بيفر الذي يعد أول من استخدم هذا التعبير لدلالة علة بداية وصول المؤسسة إلى إشهار إفلاسها حيث عرفه بأنه عدم قدرة الشركة على دفع التزاماتها المالية عند استحقاقها، ومن الناحية التشغيلية يقال أن الشركة قد فشلت عند حدوث أي من الأحداث التالية: الإفلاس، التخلف عن السداد، أو حساب بنكي مفرط أو عدم دفع أرباح الأسهم الممتازة.²

¹ محمد عزت اللحام، محمود ابراهيم نور، مصطفى يوسف كافي، أنس علي القضاة، الإدارة المالية المعاصرة، ط1، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص369.

² Castagna A D and matolcsy Z P, the prediction of corporate failure: testing the Australian experience, Australian journal of management, vol: 1, no:06, 1981. P: 31.

التعريف الثالث: هو تلك الحالة المرادفة لحالة العسر المالي الحقيقي أو القانوني التي تعني عدم قدرة المشروع على مواجهة و سداد التزاماته المستحقة للغير بكامل قيمتها، حيث تكون أصوله أقل من قيمتها الحقيقية ومن قيمة خصومه، الأمر الذي يصل بالمشروع في أغلب الحالات إلى الإفلاس.¹

من خلال التعريفات السابقة نستنتج أن:

البعض يستخدم الفشل المالي للتعبير عن الأحداث التي تسبق لحظة إعلان إفلاس المؤسسة المتمثلة في عدم قدرتها على تسديد التزاماتها المستحقة في آجالها، في حين يستخدمه البعض الآخر للإشارة إلى لحظة الإفلاس وانقضاء عمر المؤسسة بإشهار إفلاسها، وهناك أيضا من يستخدمه للتعبير عن التصفية أي أحداث ما بعد مرحلة الإفلاس، وبالتالي فإن مصطلح الفشل المالي مصطلح غير دقيق من ناحية وصف الحالة المالية للمؤسسة كي تعتبر فاشلة، فهو يخلط بين المفاهيم المالية والقانونية للتعثر.

2 مفاهيم مشابهة للفشل المالي

هناك بعض المفاهيم المتقاربة للفشل المالي ندرجها فيما يلي:

1.2 التعثر المالي

هو حالة عدم القدرة على تسديد الالتزامات وهو الوضع الذي تتعرض فيه المؤسسة لحالة نقص السيولة وتراكم الخسائر، وذلك بسبب ظروف داخل المؤسسة كقرارات إدارية ومالية خاطئة تراكمت آثارها سنة بعد أخرى، أو بسبب قوانين وقرارات خارج المؤسسة لم تكن قادرة على موازنة ظروفها.²

2.2 العسر المالي

يعبر العسر المالي عن حالة عدم توفر السيولة أو النقد الجاهز، وهو ما يعكس عدم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها تجاه الغير في تواريخ الاستحقاق.³

ونميز نوعين من العسر المالي:⁴

¹ نبيل عبد السلام شاكر، الفشل المالي للمشروعات: التشخيص- التنبؤ- العلاج، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر، د.ت، 2006، ص13.

² أبو الفتوح علي فضاضة، إدارة الأموال في مشروعات وشركات قطاع الأعمال، ط2، دار الكتب العالمية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1996، ص236.

³ الزعبي، هيثم محمد، الإدارة والتحليل المالي، ط1، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص37.

⁴ خير الدين قريشي، دور المعلومات المحاسبية المفصح عنها وفق النظام المحاسبي المالي في التنبؤ بخطر الإفلاس، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص محاسبة وجباية، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، الجزائر، 2011-2012، ص- ص: 31-32.

➤ **العسر المالي الفني:** ويحدث عندما تكون المؤسسة غير قادرة على تسديد التزاماتها في الأجل القصير، أي أن المشكلة في الموقف النقدي وليس الموقف المالي، ويمكن التغلب على حالة العسر الفني بوجود إدارة فعالة ورشيطة.

➤ **العسر المالي الحقيقي:** ويحدث عندما تكون المؤسسة غير قادرة على تسديد كافة التزاماتها المستحقة، وفي هذه الحالة تكون القيمة الحقيقية لإجمالي أصول المؤسسة أقل من إجمالي الخصوم.

3.2 الإفلاس

يعتبر خطر الإفلاس من ضمن الأخطار ذات الطبيعة المالية للمؤسسة بل هو أهمها نظرا للآثار الجسيمة التي يخلفها على المؤسسة ومحيطها، كما يعتبر الوصول إلى درجة الإفلاس أقصى درجات الفشل المالي في المؤسسة، ويعتبر ألتمان أول من استخدم تعبير الإفلاس وقد أطلق هذا المصطلح على المؤسسات التي أفلست قانونيا والتي وضعت إما تحت الحراسة القضائية أو أعطت الحق في إعادة تنظيم المؤسسة بموجب أحكام قانون الإفلاس المعمول به.¹

4.2 العجز المالي

اتخذ العجز المالي عدة تعريفات فقد عرف بيفر المؤسسة العاجزة على أنها تلك التي لا تملك القدرة على تسديد ديونها، وتستعمل في ذلك السحب على المكشوف.²

أما كوينغ فقد استخدم سنة 1985 مصطلح الضعف كمرادف للعجز، وعبر عنه وفقا لمعيار الثنائية مردودية_ سيولة، واعتبر المؤسسة العاجزة تلك التي ليس لها مردودية وسيولة، أما بالنسبة للباحثين كاستا وزربيب فقد تحدثا عام 1979 عن عجز المؤسسة وفقا لمقاربة قانونية، اقتصادية، ومالية، حيث ميزا العجز القانوني والعجز الاقتصادي والعجز المالي، أم العجز القانوني فيمثل الإعلان عن الإفلاس المرتبط بوضعية الإعسار، في حين العجز الاقتصادي يعود إلى غياب المردودية وضعف فعالية الجهاز الإنتاجي وإلى تدهور العلاقة منتوجات- أسواق، وأخيرا العجز المالي يرتبط بمشاكل الخزينة وعدم قدرتها على مواجهة الالتزامات المستحقة.³

يوضح الجدول الموالي أهم الفروقات بين الفشل المالي والمصطلحات المتقاربة له.

¹ Edward i, altman, financial ratios, discriminant analysis and the prediction of corporate bankruptcy, the journal of finance , vol: 23, no:4, September 1968, p:589.

² مليكة زغيب، ميلود بوشنقير، مرجع سابق، ص109.

³ Constantin ZOPOUNIDID , evaluation du risque de défaillance de l'entreprise, economica, paris, 1995, p-p :11-13 .

الجدول 10: أهم الفروقات بين الفشل المالي والمصطلحات المتقاربة له.

الإفلاس	العسر المالي	التعثر المالي	الفشل المالي
<ul style="list-style-type: none"> ▪ إجراء رسمي لإعادة تنظيم المؤسسة. ▪ يتم بمقتضى حكم صادر عن المحكمة المختصة. ▪ ثبوت التوقف عن سداد الديون. ▪ يتم بصفة اختيارية أو إجبارية. ▪ المحصلة النهائية للفشل. 	<ul style="list-style-type: none"> ▪ أزمة سيولة حادة. ▪ ارتباك مالي. ▪ العجز المؤقت أو الدائم عن الوفاء بالالتزامات المستحقة. ▪ ينقسم إلى عسر مالي فني (قصير الأجل)، وعسر مالي حقيقي (طويل وقصير الأجل). 	<ul style="list-style-type: none"> ▪ قصير الأجل. ▪ ظروف طارئة. ▪ اضطرابات مالية خطيرة. ▪ التوقف عن سداد الالتزامات في مواعيدها. ▪ تحقيق خسائر متتالية. ▪ حالة سابقة للفشل المالي ولا تؤدي إليه بالضرورة. 	<ul style="list-style-type: none"> ▪ عبر مراحل زمنية طويلة. ▪ تفاعل جملة من الأسباب. ▪ مشاكل مالية وإدارية وتسويقية. ▪ التوقف كلياً عن سداد الالتزامات. ▪ توقف النشاط.

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على طيبب سارة، دور إدارة المخاطر المالية في حماية المؤسسة الاقتصادية من الفشل المالي: دراسة حالة عينة من المؤسسات الصناعية في الجزائر، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث ل م د في العلوم التجارية، تخصص مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2016-2017، ص 65.

3 أنواع الفشل المالي

هناك من يشير إلى أن أنواع الفشل المالي تنقسم إلى:

1.3 الفشل الاقتصادي

ويتمثل في عجز المؤسسة عن تحقيق عائد الاستثمار المطلوب على الأموال المستثمرة، أي أن عائد الاستثمار في المؤسسة أقل من عائد الاستثمار في مجالات أخرى أو أقل من تكلفة الأموال المستثمرة في المؤسسة.¹

¹ محمود عزت اللحام وآخرون، مرجع سابق، ص 400.

2.3 الفشل القانوني

هذا النوع من الفشل قد يتخذ اتجاهين، الاتجاه الأول يتمثل في حالة عدم كفاية السيولة ويقصد به عدم قدرة الشركة على سداد الديون والفوائد المستحقة الدفع، وهو ما قد يحدث حتى لو كانت قيمة الأصول تزيد عن قيمة الخصوم، أما الشكل الثاني فهو يتجه إلى العسر المالي.¹

3.3 الفشل الإداري

هو عدم كفاءة الجهاز الإداري للشركة بما يؤدي إلى تحقيق نتائج أعمال سلبية تساهم في تدهور نشاط الشركة وأرباحها وبالتالي يكون لها الأثر السلبي على قيم أسهمها، حيث يتضمن ضعف كفاءة الإدارة بصفة رئيسية فشلها في تقديرها ما قد يحدث في المستقبل، ومن ثم عدم القدرة على التكيف والمواءمة مع البيئة الخارجية وتعديل خططها لما يطرأ من أحداث غير متوقعة.²

وهناك من يقسم أنواع الفشل المالي حسب مصادره وأسبابه إلى:³

❖ **الفشل المالي الزاحف:** يحدث هذا النوع من الفشل بالتدرج وفقا لمجموعة مراحل الفشل المالي، وهو يرجع في غالب الأحيان إلى أسباب داخلية عديدة، كعدم كفاءة الإدارة، زيادة الاعتماد على الديون والتوسع غير المدروس، الإسراف في استخدام الموارد وتضخم التكاليف النسبية والتي تنعكس في النهاية على اختلال الهيكل المالي بما يحتويه من هيكل الأصول وهيكل التمويل، وكذا انخفاض إنتاجية وظائف إدارة المؤسسة من إنتاج وتسويق.

❖ **الفشل المالي المفاجئ:** يختلف عن الفشل المالي الزاحف في كونه لا يحدث بالتدرج، أي أنه لا يمر بمراحل الفشل المالي، لأنه يحدث بصورة مفاجئة وغير متوقعة نتيجة للمتغيرات الأساسية أو القانونية أو الاقتصادية أو التكنولوجية أو الاجتماعية أو الطبيعية التي لا يكون للمؤسسة أدنى سيطرة عليها.

المطلب الثاني: أسباب ومظاهر الفشل المالي

للفشل المالي مجموعة من الأسباب والمظاهر تتدرج فيما يلي:

¹ أعمار بن مالك، المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء - دراسة حالة شركة اسمنت السعودية - رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2010-2011، ص114.

² المرجع السابق، ص114.

³ منال خلخال، امكانية تبني المؤسسات الاقتصادية الجزائرية نموذجا للتنبؤ بالفشل المالي - دراسة عينة من المؤسسات في قطاع الصناعة الميكانيكية، أطروحة دكتوراه، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2017-2018، ص: 8-9.

أولاً: أسباب الفشل المالي

توجد أسباب متعددة لفشل الشركة تعود كلها في النهاية إلى سوء الإدارة العامة وعدم كفاية السياسات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية المتبعة، أي أن السبب المباشر للفشل هو عدم كفاية التدفقات النقدية الداخلية للشركة مما يؤدي إلى عدم القدرة على سداد الالتزامات المستحقة وبالتالي نقص السيولة، الأمر الذي يترتب عليه الفشل، وتنقسم الأسباب التي تؤدي إلى حدوث الفشل المالي إلى قسمين:

1 الأسباب الداخلية

وتنقسم بدورها إلى قسمين:¹

1.1 أسباب غير مالية

تتمثل فيما يلي:

- ✓ ضعف الإدارة وعدم القدرة على اتخاذ القرارات.
- ✓ عدم توفر الخبرة الإدارية.
- ✓ عدم وجود معايير صحيحة للترقية والترفيح.
- ✓ التوسع والانتشار غير المدروس.
- ✓ عدم كفاءة إدارة المشتريات.
- ✓ عدم كفاءة إدارة المبيعات.
- ✓ عدم كفاءة إدارة الإنتاج.
- ✓ قاعدة ضيقة للعملاء.
- ✓ انخفاض في جودة ونوعية الإنتاج.
- ✓ ضعف الرقابة والسيطرة على المخزون.
- ✓ الاختلاف في العملية الإنتاجية.

2.1 أسباب مالية

وتتمثل فيما يلي:

¹ شيفري نوري موسى، محمود ابراهيم نور، وسيم محمد الحداد، سوزان سمير ذيب، إدارة المخاطر، ط2، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016، ص-ص: 130-131.

- ✓ إدارة مالية ضعيفة.
- ✓ ارتفاع المديونية.
- ✓ التوسع في توزيع الأرباح.
- ✓ استهلاك الآليات وعدم صيانتها بشكل مناسب.
- ✓ التأخر في تحصيل الديون وارتفاع نسبة الديون المعدومة.
- ✓ زيادة فترة دورة الإنتاج وانخفاض معدل دوران رأس المال والمخزون.
- ✓ زيادة الفجوة بين الربح الإجمالي والربح الصافي.

2 الأسباب الخارجية

وهي الأسباب التي تخرج عن سيطرة الشركة وتشمل ما يلي:¹

- ✓ المنافسة الشديدة.
- ✓ ظروف اقتصادية عامة إذ تزداد نسب الفشل في ظل الظروف الاقتصادية الصحيحة.
- ✓ تغير الطلب على منتجات الشركة.
- ✓ التغير في السياسات الحكومية.
- ✓ إتباع البنوك سياسة متشددة في منح الائتمان وارتفاع التكلفة.
- ✓ التوقعات المتشائمة للمستثمرين.
- ✓ عدم مراعاة مراحل الدورة التجارية وخاصة عند مرحلة الاستقرار.
- ✓ حدوث الكوارث الطبيعية.

ثانياً: مظاهر الفشل المالي

إن الفشل المالي لا يحدث فجأة وإنما نتيجة تداعيات أسباب وتراكمات نتائج أفرزت تأثيراتها، ودلت عليها مظاهر عديدة كانت بمثابة التحذير المبكر الذي يعلن عن وجود خطر الفشل ومن بين المظاهر التي تظهر على المؤسسة ما يلي:¹

¹ العايب عبد الرحمان، إدارة المخاطر تعثر القروض المصرفية بين مسؤولية البنوك المقرضة والمؤسسات الاقتصادية المقترضة: دراسة حالة مؤسسة لصناعة مواد التعبئة والتغليف، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الوطني حول المخاطر في المؤسسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 21-22 أكتوبر 2012، ص7.

- الاختلال في تركيبة الهيكل المالي للمنشأة.
- تدني الربحية وتدهورها لفترات زمنية متتالية.
- عدم تمكن بعض المنشآت من مسايرة التقدم التقني الذي يواكب التطور ويقلل تكاليف الأزممة للمنافسة وإتباع الوسائل التقليدية في إنجاز مهامها.
- ضعف الرقابة على رأس المال العامل (الفرق بين الموجودات المتداولة والالتزامات المتداولة)، الأمر الذي يقود لتزايد متواصل في حجم الديون وإعادة جدولتها.
- ضعف الكفاءة المالية والإدارية في إدارة أنشطة المنشأة وعدم ملائمة الهيكل التنظيمي.
- إخفاق المنشأة في التعرف على الأنشطة المربحة، والتأخير في دفع المستحقات.
- انخفاض المبيعات وتزايد المنافسة من المنتجات المستوردة أو المنتجة محليا.
- عدم دقة السياسات المحاسبية المتبعة.
- التأخير في إعداد التقارير المالية الختامية وضعف الإفصاح.
- المنافسة الشديدة التي تواجهها المنشأة.
- التوسع غير المربح في الطاقة الإنتاجية للمنشأة.
- عجز في السيولة الناتجة عن نقصان التدفقات النقدية الداخلية.

المطلب الثالث: مراحل الفشل المالي والعوامل المالية المفسرة لحدوثه

أولاً: مراحل الفشل المالي

تمر عملية الفشل المالي بالعديد من المراحل من أهمها:²

1 مرحلة الحضانة (النشؤ)

من المعلوم أن المؤسسة لا تصبح متدهورة فجأة او بصورة غير متوقعة وإنما توجد بعض المؤشرات التي تتنبأ بوجود اختلالات من الإدارة تتمثل في زيادة التكاليف غير المباشرة وتزايد المنافسة ونقص التسهيلات الائتمانية وتزايد الأعباء وضعف في رأس المال العامل، وغالبا ما تحدث خسارة

¹ عزت هاني عزت أبو شهاب، مدى فاعلية نموذج كيدا بالتنبؤ بالفشل المالي في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان، رسالة مكملة لنيل درجة الماجستير في المحاسبة، قسم المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن، 2018، ص26.

² عباس عبد الله الجنابي، الأسواق المالية والفشل المالي، ط1، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016، ص- ص: 168-169.

اقتصادية في هذه المرحلة، ويفضل أن تكتشف المشكلة في هذه المرحلة إذ أن إعادة التخطيط في هذه المرحلة يكون أكثر فاعلية.

2 مرحلة الضعف المالي

في هذه المرحلة تعاني الشركة من عدم قدرتها على مقابلة التزاماتها الجارية وحاجتها الملحة إلى السيولة النقدية بالرغم من زيادة الأصول الملموسة لديها عن التزاماتها.

3 مرحلة التدهور المالي (الإعسار المالي)

يعرف الإعسار المالي بقوله أن الانخفاض في القوة الإرادية للوحدة سيحدث في نقطة ما، واحتمال غير ضئيل أن الوحدة ستصبح غير قادرة على دفع نفقاتها وبصفة رئيسية أعباء ديونها، وتضطر في هذه الحالة إلى بيع سنداتهما عند معدل عائد أعلى نسبيا عن معدل الفائدة الذي يمكن أن يقبله حامل السند لاستثمار أمواله، وفي هذه المرحلة تصبح الشركة معسرة ماليا.

4 مرحلة الفشل الكلي (الإعسار الكلي)

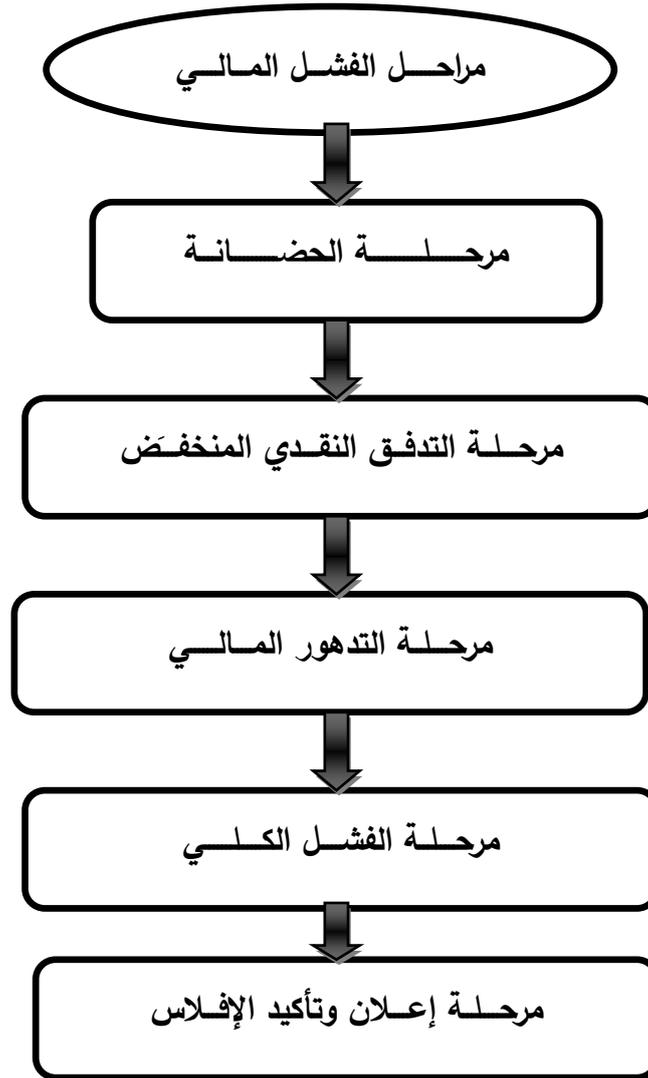
تعد هذه المرحلة نقطة حرجة في حياة الشركة، فلا يمكن للشركة تجنب الاعتراف بالفشل إذ تنتهي كل محاولات الإدارة للحصول على تمويلات إضافية، وفي هذه المرحلة تتجاوز الالتزامات الكلية قيمة أصول الوحدة ويصبح الفشل الكلي والإفلاس محققا بالخطوات القانونية، وهناك مجموعة من المؤشرات التي تدل على احتمالية إفلاس الشركات ومن أهمها:

- تدني الربحية وتدهور مؤشراتهما.
- عدم القدرة على المنافسة.
- ضعف الرقابة على رأس مال العامل والارتفاع المستمر في حجم الديون.
- عدم دقة السياسات المحاسبية المتبعة.
- اختلال هيكل رأس المال وتدهور الموجودات ونسب السيولة.

5 مرحلة إشهار أو تأكيد الإفلاس

تحدث هذه المرحلة عندما تؤخذ الإجراءات القانونية لحماية حقوق المقرضين، وبذلك يجري الإعلان عن إفلاس الشركة، أي بمعنى تصفية الشركة وهي المرحلة النهائية وبذلك تكون الشركة قد وصلت إلى مرحلة الفشل، الشكل الموالي يوضح مراحل الفشل المالي

الشكل 01: مراحل الفشل المالي.



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على عباس عبد الله الجنابي، مرجع سابق، ص 169.

ثانياً: العوامل المفسرة لحدوث الفشل المالي

أكد كوبون وآخرون أن نمو المؤسسة واستمرارها مرتبط بأدائها المالي الجيد أو العالٍ، إذ لم يكن العامل الوحيد ذو الأهمية النسبية في بعض الصناعات، وتعد القوائم المالية أهم الأدوات التي تقدم مؤشرات الأداء المالي الدالة عن تطور أو تدهور الوضعية المالية للمؤسسة وبالتالي تحديد احتمال فشلها أو نجاحها، وتعكس هذه المؤشرات العوامل المالية المتمثلة فيما يلي:¹

¹بوضياف صفاء، دور مؤشرات تقييم الأداء المالي في التنبؤ بالفشل المالي -دراسة تطبيقية على عينة مؤسسات قطاع الحليب ومشتقاته-، مجلة الأبحاث الاقتصادية لجامعة البليدة2، العدد 18، جوان 2018، ص-ص:297-298.

- ❖ **السيولة:** تعبر عن هامش النقدية الدفاعية وشبه النقدية التي تستعملها المؤسسة في مواجهة مدفوعاتها أي أن استفاد هامش السيولة يؤدي إلى ظهور خزينة سالبة ووضعية مالية حرجة قد تهدد استمرار المؤسسة.
- ❖ **المردودية:** تعد عامل حاسم وجوهري مسهل للاستفادة من القروض المتوسطة والطويلة المدى من البنوك، وضمان للمقرضين حول قدرة المؤسسة في تحقيق أرباح ومواجهة التزاماتها وتمويل نموها بمرونة وبالتالي ينخفض احتمال الفشل المالي والتوقف عن الدفع.
- ❖ **المديونية:** إن ارتفاع حجم المديونية عن الحد الأمثل وصعوبات الاستغلال تؤدي إلى تدهور الأداء وهشاشة المؤسسة ماليا، هنا تظهر أعباء الفشل المالي والتمثلة في الفوائد والعلاوات الإضافية للمقرضين وتفتح احتمالية عدم حصول المؤسسة على قروض ويؤثر على فرص الاستثمار المستقبلية.
- ❖ **القدرة على تعويض الديون:** تهدد مديونية استقلالية المؤسسة واستمراريتها خاصة في حالة عدم احترام شروط تعويض الديون بتواريخ استحقاقها، وقد اعتمد مدخلين لتقييم قدرة المؤسسة على استرجاع وتغطية ديونها، الأول تقليدي يركز على قدرة الأصول السائلة لتغطية الالتزامات المالية باعتماد مؤشرات تعكس قدرة التمويل الذاتي للمؤسسة كرأس مال عامل واحتياجات رأس مال العامل، والثاني حديث يركز على التدفقات النقدية التي يولدها المشروع، إذ يحدث الفشل المالي عندما تكون التدفقات النقدية المولدة من المؤسسة غير كافية لتغطية الديون.

المبحث الثاني: عموميات حول التنبؤ بالفشل المالي

يعتبر التنبؤ بالفشل المالي مركز اهتمام المجتمعات المتقدمة لاسيما في ظل المنافسة في البيئة المعاصرة، حيث أن إدراك المؤسسات لأهمية التنبؤ بالفشل المالي ومعرفة أسبابه وتقديم الحلول اللازمة لمعالجته سوف يساعدها على تجاوز الفشل ومن ثم تستطيع التطور والنمو لمدى طويل.

وطالما يمكن التنبؤ بالفشل فإن إمكانية الاستعداد له بوقت مبكر ممكنة، حيث أن الإنذار المبكر والمسبق يمنح إدارة المؤسسة فرصة قوية وكافية للاستعداد ومواجهة العوامل المسببة لذلك، ومن ثم اختيار الطرق والبدائل العلاجية المناسبة.

المطلب الأول: مفهوم التنبؤ بالفشل المالي

نسعى في هذا المطلب إلى تسليط الضوء على تعريف التنبؤ بالفشل المالي وبعض المصطلحات المرتبطة به والخطوات المتبعة للتنبؤ بفشل مؤسسة اقتصادية.

1 تعريف التنبؤ بالفشل المالي

يوجد عدة تعريفات للتنبؤ بالفشل المالي مبينة فيما يلي:

التعريف الأول: يمكن تعريف التنبؤ المالي على أنه عبارة عن مجموعة التقديرات والنتائج المتعلقة بالمستقبل والتي يتم إعدادها بناء على أسس وأساليب رياضية وإحصائية وباستخدام بيانات مالية تاريخية سابقة للوصول إلى معلومات مستقبلية بهدف المساعدة في مواجهة الظواهر والأحداث والنتائج المالية المستقبلية.¹

التعريف الثاني: يعني به محاولة التنبؤ بوضع الشركة مستقبلا من خلال قوائمها المالية ومعرفة مدى إمكانية استمراريتها والأخطار المحتملة التي تواجهها، وتكون عملية التنبؤ حجر الأساس التي تستند عليه في عمليات اتخاذ القرار والتخطيط ويمكن ذلك من خلال التنبؤ في تقدير الاحتياجات المالية لإتمام العمليات التشغيلية.²

¹ محمد يوسف الهباش، استخدام مقاييس التدفق النقدي والعائد المحاسبي للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2006، ص 61.

² هاشم أحمد الرفاعي، التنبؤ بتعثر الشركات باستخدام نموذج التمان-دراسة على الشركات الصناعية المدرجة في سوق بورصة عمان-، رسالة مقدمة لاستكمال الحصول على متطلبات درجة الماجستير في المحاسبة، قسم المحاسبة والتمويل، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن، 2017، ص 24.

التعريف الثالث: يعرف بأنه استخدام المنهج العلمي لاستقراء الأحداث المستقبلية ومحاولة السيطرة على حالة التغير في عوامل البيئة أو التكيف معها لتحقيق الأهداف المنشودة وتجنب الشركة التعرض لحالات التعثر والفشل.¹

من خلال التعريفات السابقة نستنتج أن:

التنبؤ بالفشل المالي هو عبارة عن عملية عرض حالي لقيم مستقبلية باستخدام مشاهدات مستقبلية تاريخية بعد دراسة سلوكها في الماضي.

2 مصطلحات مرتبطة بالتنبؤ المالي

هناك مجموعة من المصطلحات المتعلقة بالتنبؤ نتناولها فيما يلي:

1.2 التقدير

يعرف على أنه عملية إدراك الواقع وصياغته في شكل نموذج رياضي إحصائي، يوضح العلاقة السببية أو الإرتباطية بين المتغيرات المستقلة (x_1, x_2, x_3, \dots) والمتغير التابع Y ، ويأخذ هذا النموذج الشكل التالي:

$$Y = f(x_1, x_2, x_3, \dots) + U$$

حيث U تمثل قيمة عشوائية مهما كانت صغيرة هي التي تعطي الطابع الإحصائي للدالة.

كما يمكن أن يعبر التقدير عن صياغة العلاقة التي تربط ظاهرة معينة بالزمن t ، وتكتب وفق

العلاقة التالية:

$$Y = f(t) + U$$

وبهذا يعني أن التقدير هو عملية تحويل المعارف اللفظية إلى الصياغة الرياضية في شكل نموذج رياضي.²

2.2 التوقع

يعتمد التوقع على النموذج الناتج عن عملية التقدير، وهو يعني الحصول على المستويات المستقبلية للظاهرة المدروسة، وذلك من خلال إحلال قيم مفترضة محل المتغيرات التفسيرية في النموذج،

¹ عوني محمد الصغير، زهواني رضا، التنبؤ بالفشل المالي من خلال دراسة الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية، - دراسة حالة مجمع صيدال-، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، المجلد 5، العدد 1، 2022، ص 478.

² عبد العزيز شرابي، طرق إحصائية للتوقع الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص 9.

ثم حساب قيمة الظاهرة في الفترة المستقبلية، وعادة ما تعطى هذه القيمة في شكل قيمة وسطى ضمن مجال معين.¹

3.2 التنبؤ

يهتم التنبؤ بالتغيرات الطارئة وبالظواهر الاقتصادية والاجتماعية المعقدة، على خلاف التوقع الذي يقتصر على المؤشرات الكمية، فطبيعة موضوع التنبؤ تجعله لا يعتمد على بناء النماذج الرياضية ولا يمتلك بعدا منهجيا علميا دقيقا مثل ما هو الحال بالنسبة للتوقع، فعملية التنبؤ تعتمد على الخبرة الهائلة والمعرفة العلمية والعملية في مجال الظاهرة المدروسة. وبهذا يعرف التنبؤ بأنه فن وعلم التوقع بالأحداث المستقبلية وهو فن لأن الخبرة والحس والتقدير الإداري له دور في التنبؤ وفي اختيار الأسلوب الملائم في التنبؤ، وهو علم لأنه يستخدم الأساليب والطرق الموضوعية الرياضية والإحصائية في التنبؤ.²

3 خطوات التنبؤ بالفشل المالي

إن القيام بعملية التنبؤ يتطلب إتباع مجموعة من الخطوات نذكرها فيما يلي:³

- ✓ تحديد وتعريف موضوع التنبؤ.
- ✓ تحليل موضوع التنبؤ إلى عناصره الأساسية ودراسة العوامل المؤثرة عليه سواء بالزيادة أو النقصان.
- ✓ دراسة العلاقة بين العناصر موضوع التنبؤ والعناصر الأخرى المتعلقة بها.
- ✓ إجراء دراسات عن التطور التاريخي للقيم الرقمية لموضوع التنبؤ للاسترشاد بها في القيم المتوقعة مستقبلا.
- ✓ إجراء دراسات مقارنة بين القيم المتنبأ بها وبين القيم الفعلية الواقعية.

المطلب الثاني: أهمية ومحددات التنبؤ بالفشل المالي

يعد الكشف المبكر عن الصعوبات المالية التي قد تواجهها المؤسسة ضرورة ملحة للعديد من الجهات الاقتصادية الفاعلة، فالمؤسسات بحاجة لفهم وضعيتها المالية، وكذلك الحال بالنسبة لمورديها وزبائنها، كما أن البنوك أيضا تسعى لضمان الجدارة الائتمانية للمقترضين لحماية مصالحها، إضافة إلى هذا فإن السلطات النقدية والاقتصادية مدعوة إلى متابعة تطور المخاطر للحد منها في الوقت المناسب،

¹ عبد العزيز شرابي، مرجع سابق، ص 10.

² نجم عبود نجم، مدخل إلى الأساليب الكمية، ط2، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 311.

³ محمد يوسف الهباش، مرجع سابق، ص 71.

ولذلك فإن التنبؤ بالفشل المالي يحقق مزايا إيجابية كبيرة لمن يتوقعه في الوقت المناسب، وللتنبؤ بالفشل المالي أهمية كبيرة وعدة محددات سندرجها فيما يلي:

أولاً: أهمية التنبؤ بالفشل المالي

هناك الكثير من الفئات المهمة بالمؤسسة الاقتصادية والذين يولون اهتمام كبير لإمكانية التنبؤ بفشلها كالمستثمرون، البنوك، الإدارة، الجهات الحكومية، مراجعو الحسابات وغيرها، وللتنبؤ بالفشل أهمية كبيرة لدى هذه الجهات وفق ما يلي:¹

1 البنوك أو المصارف

يعتبر موضوع التنبؤ بفشل المؤسسات من المواضيع الهامة التي تحظى باهتمام وحدات الجهاز المصرفي وذلك نظراً للآثار التي تترتب على:

- ✓ قروضها القائمة التي منحت لهذه المؤسسات.
- ✓ قروضها قيد الدراسة.
- ✓ أسعار وشروط قروضها.
- ✓ إمكانية التعاون مع المقترضين لمعالجة المشاكل القائمة.

2 المستثمرون

يهتم المستثمرون الحاليون والمرتبون بالتعرف على الوضع المستقبلي للمؤسسات والتنبؤ باحتمالات حدوث الفشل المالي لترشيد قرارات الاستثمار والمفاضلة بين البدائل المتاحة، وتجنب الاستثمارات ذات المخاطر العالية، فالمحدد الرئيسي للمستثمرين في أسهم وسندات المؤسسة توقعاتهم حول العائد والمخاطر المحيطة بتحقيق هذا العائد، ولذلك فهم يهتمون بالتعرف على حقيقة الوضع المالي للمؤسسة والمواقف الحرجة التي واجهتها والأسلوب المتبع في معالجتها، ومستوى ربحيتها وكفاءة نشاطها، وفاعلية سياساتها وقراراتها، وغيرها من الجوانب التي تعتبر سندا قويا لاستمرار المؤسسة ونموها.

¹ وحيد محمود رمو، سيف عبد الرزاق محمد الوتار، استخدام أساليب التحليل المالي في التنبؤ بفشل الشركات المساهمة الصناعية: دراسة على عينة من الشركات المساهمة الصناعية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 32، العدد 100، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، 2010، ص-ص: 15-16.

3 الإدارة

تهتم الإدارة بالتنبؤ بفشل المؤسسات لأجل التعرف على مؤشرات الفشل والتعامل مع مسبباته ومحاولة التحكم فيها، واتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة لمعالجة المؤسسة قبل تفاقم الوضع واستفحال درجة الفشل، فكثيرا ما يكون العارض أو السبب بسيطا، لكن إهمال الإدارة وعدم مبالاتها من شأنه أن يؤدي إلى التغاضي عن الوضع القائم وما يمثله من مخاطر مستقبلية تنعكس على المؤسسة وتهدد وجودها، لذلك يعتبر التنبؤ بالفشل ضرورة حتمية ولازمة على الإدارة لحماية المؤسسة من الفشل النهائي وتجنب الخسائر.

4 الجهات الحكومية

يعود اهتمام الجهات الرسمية والسلطات النقدية والاقتصادية بفشل المؤسسات إلى تمكينها من أداء وظيفتها الرقابية على المؤسسات العاملة في الاقتصاد، حرصا على سلامته وتجنبها لوقوع الأزمات في القطاع الخاص أو القطاع العام وانعكاساتها وتأثيراتها على جهات أخرى.

5 مراجعو الحسابات

ينبع اهتمامهم بالتنبؤ من تلك المسؤولية الكبيرة التي تقع على عاتقهم في تدقيق ومراجعة القوائم المالية لتلك المؤسسات، وإجراء اختبار استمرارية المؤسسة في نشاطها أو إعطاء إنذار مبكر حول فشل المؤسسات.

ثانيا: محددات التنبؤ بالفشل المالي

توجد بعض المحددات التي تؤثر في دقة عملية التنبؤ من أهمها:¹

1 محددات تتعلق بالبيئة المحيطة

وتتمثل هذه المحددات ببعض الظروف المحيطة بالمشروع:

- السلوك الاقتصادي المستقبلي العام المحيط بالمشروع وبعض الأحداث الخارجة عن إرادة المشروع والذي يصعب التحكم بها ومعرفتها، من أمثلة ذلك حالة الحروب أو الكوارث الطبيعية أو الأزمات الاقتصادية.

¹عباس عبد الله الجنابي، مرجع سابق، ص- ص: 183-184.

- كون علم المحاسبة من العلوم الإنسانية فإن عملية التنبؤ بموضوعاته تتأثر بالسلوك الإنساني أكثر من تأثرها بالعلوم الطبيعية المحيطة.

2 محددات تتعلق بالنماذج والأساليب الإحصائية

وتتمثل هذه المحددات بالآتي:

- البيانات المستخدمة وطبيعة هذه البيانات، فقد تكون هذه البيانات موسمية أي لا تعكس الصورة الحقيقية للمشروع والتي تؤثر بدورها في نتائج التنبؤات في المستقبل.
- استخدام بعض الأساليب أو النماذج الإحصائية التي لا تتناسب مع البيانات المتوافرة والتي يتم استخدامها في عملية التنبؤ.

3 محددات تتعلق بالمشروع وطبيعة نشاطه

وتتمثل هذه المحددات بالآتي:

- اختيار الوقت غير المناسب للقيام بعملية التنبؤ، إذ أنها لا تكون متوافقة مع دورة الإنتاج والعمليات في المشروع، إذ أن التنبؤات قصيرة الأجل غير ذات فائدة في الأنشطة ذات دورة الإنتاج الطويلة.
- تتوقف عملية التنبؤ على طبيعة ومدة نشاط المشروع، فالمشروع الذي مدة نشاطه عام تكون أكثر ملائمة للمشروعات التي تكون مدة نشاطها أكثر من عام.
- تلعب الخبرة في عملية التنبؤ للشركة دورا مهما وحيويا في صحة ودقة عمليات التنبؤ التي تقوم بها، فكلما كانت الشركة خبيرة في التنبؤ كان ذلك أكثر دقة والعكس صحيح.

المطلب الثالث: أساليب وطرق التنبؤ بالفشل المالي

يوجد عدة طرق للتنبؤ المالي بعضهما يعتمد على النماذج الكمية والبعض الآخر على النماذج النوعية، وفيما يلي أهم هذه النماذج:

1 النماذج الكمية

تهتم النماذج الكمية للتنبؤ المالي بالمعلومات التي يمكن قياسها كميًا خلال عدد من الفترات وإيجاد العلاقة بين المتغيرات المختلفة، ويمكن تقسيم النماذج الكمية إلى:¹

1.1 السلاسل الزمنية

ويقصد بالسلسلة الزمنية أنها مجموعة من القيم (المشاهدات) التي تأخذ ظاهرة معينة في فترات زمنية غالبًا ما تكون متساوية ومتتالية، والعلاقة الدالية التي تأخذ شكل السلاسل الزمنية عادة ما تضمن متغيرين إحداها يمثل الزمن (المتغير المستقل)، والثاني يمثل الظاهرة (المتغير التابع).

ويهدف هذا النوع من النماذج إلى معرفة التغيرات التي تطرأ على الظاهرة خلال سلسلة زمنية لإجراء التنبؤات لهذه الظاهرة كما يستخدم هذا النموذج في التنبؤات قصيرة الأجل لكون أسلوب الحصول عليها بسيطًا وتتناول الظاهرة بشكلها العام دون الخوض في تفاصيل العوامل المؤثرة في تكوين الظاهرة، ويعتمد هذا النموذج على تجميع البيانات التاريخية خلال سلسلة زمنية معينة بهدف التنبؤ بالفترة المقبلة.

2.1 المؤشرات المالية

تعتبر هذه الطريقة من أكثر الطرق شيوعًا، لأنها توفر مؤشرات مالية يمكن الاستفادة منها في تقييم أداء الشركات وتقييم كفاءة الإدارة، إضافة إلى أنها المؤشرات الهامة التي يستخدمها المحللون الماليون في مجال التنبؤ بحالات الفشل المالي للشركات.

وتقوم هذه الطريقة على أساس أن ما حصل في الماضي يحدث في المستقبل على أنه يمكن الحذف منه أو الإضافة إليه.

ويتمثل الفرض الأساس لهذا الأسلوب هو إمداد المستفيدين أو المحللين الماليين بمؤشرات مالية تساعد في اتخاذ قراراتهم المستقبلية، والتنبؤ بالوضع المالي للمشروع وقدرته على تحقيق أرباح مستقبلاً أو المحافظة على الأرباح المحققة.

3.1 تحليل الانحدار

يعرف بأنه تحليل العلاقة بين المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة، ويتميز بأنه يتسع ليشمل كافة المتغيرات المؤثرة في الظاهرة المدروسة، ويعتبر من أكثر الأساليب التنبؤية وأفضلها خاصة عند استخدام التنبؤات طويلة الأجل.

¹ بن نونة عبد الحميد، حمودي مريم، آليات التنبؤ بالفشل المالي في المؤسسات الاقتصادية- دراسة حالة مؤسسة سونلغاز الانتاجية أدرار-، مذكرة الحصول على شهادة الماستر الأكاديمي في شعبة علوم مالية ومحاسبية، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد درارية أدرار، الجزائر، 2019، 2020، ص13.

4.1 تحليل التعادل

يعتبر تحليل التعادل أحد الأدوات التحليلية التي تستخدمها الإدارة في فهم واستيعاب العلاقة بين التكلفة والحجم والربح ونتيجة تفاعلها على مقدار الأرباح المحققة.

ويكتسب تحليل التعادل أهمية كأسلوب علمي محاسبي له دوره المؤثر في مجال التخطيط واتخاذ القرارات من خلال إسهامه في تحليل العلاقة بين التكلفة والحجم والربح، والتنبؤ بأحد العناصر بمعلومية الآخر.

2 النماذج النوعية

يعتمد هذا النوع من النماذج على آراء المتخصصين وذوي الخبرة من متخذي القرارات واستقاء آرائهم في التنبؤ بالأحداث والقيم والعمليات المستقبلية استناداً إلى أولئك الخبراء، وعادة ما يتم اللجوء إلى مثل هذه النماذج عند تعذر الحصول على بيانات تاريخية أو عدم الثقة بالبيانات التاريخية الموجودة فعلاً.

ويمكن القول أنه على الرغم من أهمية النماذج النوعية في الحياة العملية لأغراض التنبؤ إلا أن معظم الدراسات الحديثة التي تحظى باهتمام عدد كبير من الباحثين والنقاد والدارسين تعتمد على النماذج الكمية والأساليب الرياضية والإحصائية الحديثة، حيث أنها كانت أكثر تفسيراً في فهم واستيعاب الظواهر وأكثر مصداقية ودقة في عمليات التنبؤ، إلا أن هذه النماذج تتوقف صحة نتائجها بدرجة أساسية على القدرة على فهم واستيعاب الظاهرة وعلى صحة البيانات وشفافيتها وعلى دقة وصحة اختيار وتحديد النموذج الرياضي والإحصائي المستخدم في عملية التنبؤ.¹

¹بنونة عبد الحميد، حمودي مريم، مرجع سابق، ص14.

المبحث الثالث: بعض نماذج التنبؤ بالفشل المالي

يحظى موضوع التنبؤ بالفشل المالي اهتمام العديد من الجهات العلمية والعملية لما يقدمه من مزايا إيجابية لمن يتوقعه في الوقت المناسب، لذا كانت الأهداف الرئيسية لكل الأبحاث في هذا المجال موجهة نحو إنشاء جهاز إنذار مبكر لرصد دلائل الإخفاق من بدايات ظهورها لإيجاد الحلول العملية واتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة، وتتبع أهمية التنبؤ بالفشل المالي من اهتمام عديد الجهات ذات العلاقة مع المؤسسة بهذا الموضوع، فعلى سبيل المثال يهتم المستثمر بموضوع التنبؤ بالفشل المالي لاتخاذ قراراته الاستثمارية والمفاضلة بين البدائل المتاحة لتجنب الاستثمارات الخطرة، أما اهتمام الدائنون فمن أجل اتخاذ قرار منح الائتمان أو عدمه.

لقد صنفنا نماذج التنبؤ بالفشل المالي حسب نوعية المعلومات الأولية المستعملة في عملية التنبؤ ضمن مدخلين أولاً النماذج المعتمدة على دراسة الأداء السابق للمؤسسة للحكم على استمراريتها بواسطة المعلومة المحاسبية التقنية من رواد هذا المدخل ألتمان، ثانياً النماذج المعتمدة على الأداء المستقبلي في السوق انطلاقاً من الفرضية الأساسية التي مفادها أن القيم السوقية تحتوي كل المعلومات الملائمة لحاملي رأس المال لحساب خطر التوقف عن الدفع، فيما يلي في هذا المبحث سنعرض بعض النماذج التي تهتمنا في دراستنا.

المطلب الأول: تقديم نموذج ألتمان

1 التعريف بالنموذج

يعتبر هذا النموذج من أول وأهم الأعمال التي تجاوزت الطريقة التقليدية للتحليل المعتمدة على أساليب إحصائية بسيطة مبنية على نسبة مالية واحدة للتمييز بين المؤسسات الفاشلة وغير الفاشلة. حيث اعتمد الباحث نموذج إحصائي أكثر تعقيداً وهو أسلوب التحليل التمييزي الخطي متعدد المتغيرات "MDA" Multiple Discriminant Analysis الذي يشتق معادلة خطية تمييزية مكونة من متغيرات تمييزية مستقلة (النسب المالية) وأخرى تابعة (المؤسسات الفاشلة وغير الفاشلة)، وهو ما يعرف بطريقة التنقيط Methode of scoring، وهي من أهم الطرق الإحصائية المعتمدة على أسلوب التحليل التمييزي للتنبؤ بالحالة المالية للمؤسسة الاقتصادية من خلال منح نقطة خاصة بكل مؤسسة تعبر عن درجة ملاءتها المالية، حيث يتم ترجيح المتغيرات المالية بمعاملات حسب درجتها التمييزية بهدف

الحصول على علاقة خطية تسمح بتحديد النقطة النهائية (Z) لكل مؤسسة لتتم مقارنتها فيما بعد مع النقطة الحرجة لسلم التنقيط.¹

2 الصيغة الرياضية الخاصة بالنموذج

لقد شملت الدراسة عينة مختارة عشوائيا مكونة من ستة وستون (66) مؤسسة صناعية موزعة على مجموعتين، تضم الأولى ثلاثة وثلاثون (33) مؤسسة صناعية غير مفلسة، أما الثانية فتضم ثلاثة وثلاثون (33) مؤسسة أعلنت إفلاسها بين سنتي 1946 و 1965، كما قام الباحث باختبار اثنان وعشرون (22) نسبة مالية تتناول أهم الأبعاد المالية كنسب السيولة، الربحية، الرفع المالي، النشاط.²

ليتوصل بعدها لصياغة معادلة تمييزية تعرف بـ : Z-SCORE MODELE مكونة من خمس متغيرات مالية أساسية كما يلي:³

$$Z = 1.2x_1 + 1.4x_2 + 3.3x_3 + 0.6x_4 + 1x_5.$$

حيث أن:

x_1 : صافي رأس المال العامل / مجموع الأصول working capital/total assets (مؤشر السيولة على المدى القصير).

x_2 : الأرباح المحتجزة / مجموع الأصول Retained earnings/total assets (مؤشر القدرة على التمويل الذاتي).

x_3 : صافي الربح قبل الفوائد والضريبة / مجموع الأصول earning before interest and taxes/total assets (مؤشر الربحية).

x_4 : حقوق المساهمين / مجموع الأصول (مؤشر الملاءة المالية على المدى الطويل والمخاطر المالية).

¹ عبادي محمد، القرض التنقيطي وتحليل الشبكات العصبية الاصطناعية ودورها في تقدير مخاطر القروض البنكية، مقال منشور في مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد 5، جامعة الوادي، الجزائر، 2012، ص86.

² Edward I Altman, Financial Ratios ; Discriminant Analysis And The Prediction Of Corporate Bankruptcy, The Journal Of Finance, VOLUME 23, Number 04, September 1968, The American Finance Association, Haas School Of Business, University Of California, United State Of America, P593.

³ Krishn Awatar Goyal, An Empirical Case Study On Prediction Of Corporate Failure In The Selected Industrial Unit In India, International Journal Of Business Research And Management, volume 04, Issue04, 2013, Computer Science Journals, Malaysia, P135.

x_5 : المبيعات / مجموع الأصول sales/total assets.

Z: المؤشر العام overall index.

وقد حددت معايير تنبؤ النموذج بالفشل المالي كما يلي:¹

- إذا زادت قيمة (Z) عن 2.99 نقطة، فإن المؤسسة الاقتصادية غير معرضة للإفلاس.
- إذا انخفضت قيمة (Z) عن 1.81 نقطة، فإن المؤسسة الاقتصادية في طريقها للإفلاس المالي.
- إذا كانت قيمة (Z) تتراوح بين (1.81 – 2.99) نقطة فإنه من الصعب التنبؤ بالإفلاس المالي.

3 إيجابيات وسلبيات نموذج ألتمان

1.3 إيجابيات نموذج ألتمان

لقد أثبت النموذج فاعلية إلى حد ما في التنبؤ بالإفلاس قبل وقوعه بسنتين فقط وفشل في التنبؤ إلى أكثر من ذلك، حيث بلغت نسبة الخطأ 05%، 28%، 52%، 69%، 64%، في السنوات الخمس السابقة للإفلاس، بالإضافة إلى فاعليته للتنبؤ بربحية الأسهم العادية وتقييم السندات المتداولة في سوق الأوراق المالية.²

ومن إيجابياته ما يلي:³

- استخدام أسلوب التحليل التمييزي متعدد المتغيرات.
- مبني على أساس التعثرات المالية.
- اعتماده على خمس (05) نسب مالية.
- تصنيف الشركات محل البحث إلى ثلاث (03) فئات.
- القيام بالعديد من التعديلات على النموذج.
- مواكبته لاقتصاديات العالم المعاصرة ومراحل تطوره.
- سهولة تطبيقه.

¹ Opcit, P136.

² Edward I Altman, Opcit, p 599.

³ بن نونة عبد الحميد، حمودي مريم، مرجع سابق، ص20.

2.3 سلبيات نموذج ألتمان

- رغم الإيجابيات التي يتمتع بها إلا أنه هناك ما يعيبه، فمن سلبياته ما يلي:¹
- فاعلية النموذج تظهر بثقة كبيرة عند تطبيقه في المؤسسات الصناعية مقارنة بالمؤسسات التجارية والخدمية، كما تختلف فاعليته أيضاً من صناعة لأخرى.
 - كان قبل التعديل يعتمد على حسابه على القيم السوقية لأسهم المؤسسات وهذا لعدم إمكانية تطبيقه على المؤسسات التي لا يتم تداول أسهمها في السوق.
 - ينتج عن تطبيق التحليل التمييزي والتي تمثل معادلة الخطي علامة خطية.

المطلب الثاني: تقديم نموذج كيدا وشيرود

سيتم في هذا المطلب التعرف على كلا النموذجين كيدا وشيرود وفق ما يلي:

أولاً: نموذج كيدا

1 التعريف بالنموذج

يعتبر نموذج كيدا من النماذج الكمية المهمة للتنبؤ بالفشل المالي والذي توصل إليه عام 1980، بعد دراسة اختار من خلالها خمس نسب مالية اشتملت على كل جوانب الأداء التشغيلي في المؤسسة، وذلك باستخدام أسلوب التحليل التمييزي على عينة مكونة من (20) مؤسسة فاشلة و(20) مؤسسة ناجحة خلال الفترة مابين (1974 – 1975)، وقد استطاع النموذج أن يتنبأ باحتمالات الفشل بدقة وصلت إلى 90% قبل سنة من حدوث الفشل.²

ووفق هذه النسب تمكن كيدا من صياغة نموذج التنبؤي الموضح في المعادلة التالية:³

$$Z = 1.042x_1 + 0.42x_2 + 0.461x_3 + 0.463x_4 + 0.271x_5.$$

حيث أن:

¹ Suzanne k , hayes and others, a study of the efficacy of altman's z to predict bankruptcy of specialty retail firms doing business in contemporary times, economics and business journal: inquiries and perspectives, volume 03, number 01, October 2010, university of Nebraska Kearney, united states of America, p p 125-126

² حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، ط2، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص351.

³ المرجع السابق، ص351.

x_1 : الربح الصافي / مجموع الأصول.

x_2 : مجموع حقوق الملكية / مجموع الخصوم.

x_3 : النقدية / الخصوم المتداولة.

x_4 : الإيرادات (المبيعات) / مجموع الأصول.

x_5 : النقدية / مجموع الأصول.

ويتم الاعتماد على التنبؤ بالفشل المالي للشركات في هذا النموذج حسب قيم (Z)، فكلما كانت النتيجة سالبة كلما كانت احتمالية الفشل أكبر، وكلما اتجهت نحو الموجب كلما زادت الشركة استقراراً.

2 متغيرات النموذج

تتمثل متغيرات النموذج فيما يلي:¹

x_1 : صافي الأرباح قبل الضرائب إلى مجموع الموجودات.

يقيس هذا المتغير معدل الأرباح الصافية التي تحققها المنشأة من كل دولار مستثمر في الموجودات قبل سداد كل من الفوائد وضرائب دخل أرباح الأعمال، فإذا كان هذا المؤشر مرتفع فإن وضع المنشأة يعتبر جيداً، والعكس صحيح في حالة انخفاض هذا المؤشر.

x_2 : مجموع حقوق الملكية إلى المطلوبات.

يعتبر هذا المتغير مؤشراً لكفاية حقوق الملكية في تغطية الالتزامات المالية المستحقة على المنشأة، وأن ارتفاع هذا المؤشر يعتبر دليلاً على مقدرة المنشأة على الوفاء بديونها وبالتالي تقل احتمالية تعرضها للفشل المالي، أما إذا كان هذا المؤشر منخفض فيعتبر دليلاً على عدم مقدرة المنشأة على الوفاء بديونها مما يؤدي إلى احتمالية تعرضها للفشل المالي.

x_3 : الموجودات السائلة إلى المطلوبات المتداولة.

يقيس هذا المتغير مدى قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها المالية قصيرة الأجل من خلال مجموع موجوداتها النقدية وشبه النقدية، وكلما ارتفع هذا المؤشر يدل على قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها المالية قصيرة الأجل، وكلما انخفض هذا يعني أن المنشأة غير قادرة على الوفاء بتلك الالتزامات مما يجعلها عرضة للفشل المالي، وأن النسبة النمطية للسيولة السريعة هي (1:1) أي ينبغي أن تكون قيمة الموجودات النقدية وشبه النقدية مساوية لقيمة الخصوم المتداولة.

¹ عزت هاني عزت أبو شهاب، مرجع سابق، ص- ص: 48-49.

x_4 : الإيرادات إلى مجموع الموجودات.

يقيس هذا المتغير كفاءة إدارة الشركة في استغلال موجوداتها لتوليد الإيرادات.

x_5 : النقدية إلى مجموع الموجودات.

يقيس هذا المتغير حجم النقدية المتاحة للمنشأة مقارنة بإجمالي استثماراتها في الموجودات، فكلما ارتفع هذا المؤشر يعتبر دليلاً على توفر السيولة اللازمة للوفاء بالالتزامات المالية المستحقة عليها وبالتالي ينعدم تعرض المنشأة للفشل المالي، أما إذا انخفض فإنه يعتبر مؤشر على عدم توفر السيولة لدى المنشأة للوفاء بديونها مما يؤدي إلى احتمال تعرضها للفشل المالي.

ومن خلال النسب المحاسبية ومعامل الأوزان غير الثابتة المحددة في النموذج إذا كانت قيمة موجبة يعني الوحدة الاقتصادية في حالة أمان من الفشل المالي أما إذا كانت سالبة فيعني أن الشركة مهددة بالفشل المالي.

ثانياً: نموذج شيرود

1 التعريف بالنموذج

يتميز نموذج شيرود باستخدامه كأداة لتقييم مخاطر الائتمان عند منح القروض المصرفية في البنك إضافة إلى دوره في التنبؤ بإمكانية استمرارية المؤسسة في مزاولة نشاطه الاقتصادي، ويعتمد هذا النموذج على ست (06) نسب رئيسية كل نسبة لها وزن نسبي خاص بها.¹

وتكتب معادلة النموذج وفق الصيغة التالية:²

$$Z = 17x_1 + 9x_2 + 3.5x_3 + 20x_4 + 1.2x_5 + 0.1x_6$$

حيث أن:

x_1 : صافي رأس المال العامل / مجموع الأصول.

x_2 : الأصول النقدية / مجموع الأصول.

x_3 : حقوق المساهمين / مجموع الأصول.

¹ منال خلخال، مرجع سابق، ص، 107.

² المرجع السابق، ص 107.

x_4 : صافي الربح قبل الضريبة / مجموع الأصول.

x_5 : مجموع الأصول / مجموع الخصوم.

x_6 : حقوق المساهمين / الأصول الثابتة.

2 تصنيف المؤسسات باستعمال النموذج حسب درجة المخاطر

بناءً على عدد نقاط (Z) تصنف المؤسسات حسب قدرتها على الاستمرار إلى خمس فئات كما

يلي:

الجدول 11: تصنيف المؤسسات باستعمال النموذج حسب درجة المخاطر.

الفئة	درجة المخاطرة	مؤشر (Z) بالنقاط
01	المؤسسة غير معرضة لمخاطر الفشل	$Z \geq 25$
02	احتمال قليل للتعرض لمخاطر الفشل	$25 \geq Z \geq 20$
03	يصعب التنبؤ بمخاطر الفشل	$20 \geq Z \geq 5$
04	المؤسسة معرضة لمخاطر الفشل	$5 \geq Z \geq -5$
05	المؤسسة معرضة بشكل كبير لمخاطر الفشل	$Z < -5$

المصدر: فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، ط1، رام الله، فلسطين، 2008، ص 102.

المطلب الثالث: المقارنة بين نسب النماذج الثلاث، ألتمان، كيدا وشيروود

يمكن المقارنة بين هذه النسب من خلال الجدول الموالي:

الجدول 12: المقارنة بين نسب النماذج الثلاث، ألتمان، كيدا وشيروود.

النسبة	ألتمان	كيذا	شيروود
x_1	صافي رأس المال العامل / مجموع الأصول	الربح الصافي / مجموع الأصول	صافي رأس المالي العامل / مجموع الأصول
x_2	الأرباح المحتجزة / مجموع الأصول	حقوق المساهمين / مجموع الخصوم	النقدية / مجموع الأصول
x_3	صافي الربح قبل الضريبة / مجموع الأصول	الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة	حقوق المساهمين / مجموع الأصول
x_4	حقوق المساهمين / مجموع الديون	المبيعات / مجموع الأصول	صافي الربح قبل الضريبة / مجموع الأصول
x_5	المبيعات / مجموع الأصول	النقدية / مجموع الأصول	مجموع الأصول / مجموع الديون
x_6	/	/	حقوق المساهمين / الأصول الثابتة

المصدر: من إعداد الطالبتين.

المقارنة: من خلال الجدول نجد أن نموذج ألتمان يشترك مع نموذج شيروود في النسبة x_1 ويختلفان في نفس النسبة مع نموذج كيدا، وتختلف النماذج الثلاثة في النسبة x_2 ولكن يتفق نموذج شيروود في النسبة x_2 مع نموذج كيدا في النسبة x_5 ، ويتفق نموذج ألتمان في النسبة x_3 مع نموذج شيروود في النسبة x_4 ، وأيضاً يتفق نموذج كيدا في النسبة x_4 مع نموذج ألتمان في النسبة x_5 .

خلاصة الفصل

يعتبر خطر الفشل المالي بمثابة الشبح الذي يطارد المؤسسات الاقتصادية الغافلة عن حقيقة وضعها المالي، فإذا لم تتدارك المؤسسات حالة الفشل المالي في مراحله الأولى فحتمًا ستصل تدريجياً إلى نقطة النهاية بانتهيارها وإشهار إفلاسها.

لقد زاد الاهتمام بشكل كبير بمسألة التنبؤ بالفشل المالي قبل وقوعه منذ الستينات، حيث ظهرت العديد من الدراسات الهادفة إلى تحديد المؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها في التنبؤ باحتمال الفشل المالي، ومن ذلك الحين إلى عصرنا الحالي سعى الكثير من الباحثين لتطوير نماذج جديدة للتنبؤ ومن ثم تطوير القدرة التنبؤية بها سواء من جهة تحديث الأساليب والمناهج المتبعة في بناءها أو من جهة المتغيرات التي تتكون منها.

وعلى الرغم من خطورة ظاهرة الفشل المالي وتعاضم أضرارها ليس على المؤسسة فقط بل أيضاً على مختلف أصحاب المصالح، إلا أن وقوعها لا يؤدي بالضرورة إلى الخروج من دنيا الأعمال وإشهار الإفلاس، فمن الممكن إيجاد الحلول التي من شأنها معالجة الاختلالات التي تختلف حسب درجة الفشل المالي التي وصلت إليه المؤسسة وهو ما يتطلب دراسة مستيقظة لأسباب ومراحل الفشل المالي ومختلف نماذجه.

الفصل الثالث

تمهيد

بعدما تعرفنا في الفصلين النظريين على كل من القوائم المالية، التحليل المالي، الفشل المالي، التنبؤ بالفشل المالي وبعض نماذجه سيتم في هذا الفصل تطبيق كل ماسبق على مجمع صيدال من تحليل للقوائم المالية وبعض النسب والمؤشرات المالية وكذا نماذج التنبؤ وذلك خلال الفترة من 2018-2022.

قمنا بتقسيم هذا الجانب التطبيقي إلى ثلاثة مباحث كل مبحث بثلاثة مطالب، حيث سنتعرف في المبحث الأول على مجمع صيدال من خلال إعطاء نظرة شاملة عنه من نشأة وأهداف ومهام وهيكل تنظيمي، ثم سنتطرق في المبحث الثاني إلى تحليل القوائم المالية الخاصة بمجمع صيدال خلال الفترة 2018_2022، أما المبحث الثالث فسنطبق فيه أهم النسب المالية، المؤشرات المالية إضافة إلى النماذج الثلاثة التي تطرقنا إليها في الجانب النظري وذلك اعتماداً على البيانات المالية والمحاسبية لمجمع صيدال خلال فترة دراستنا 2018_2022.

تم تقسيم هذا الفصل كما يلي:

- المبحث الأول: نظرة عامة حول مجمع صيدال.
- المبحث الثاني: تحليل القوائم المالية لمجمع صيدال.
- المبحث الثالث: تطبيق النسب المالية، المؤشرات المالية وبعض نماذج التنبؤ بالفشل المالي على مجمع صيدال.

المبحث الأول: نظرة عامة حول مجمع صيدال

يعتبر مجمع صيدال الرائد الوطني في مجال إنتاج المنتجات الصيدلانية والأدوية بمختلف أنواعها، فهي لوحدها تغطي 40 من السوق الجزائرية وتشبع 70 من الطلب لـ 300 منتج صيدلاني. كما يعتبر صيدال المؤسسة الوطنية المنبثقة عن إعادة الهيكلة للصيدلية المركزية نموذجا لمستقبل صناعة الدواء في الجزائر باعتبارها التواجد العمومي الوحيد في سوق الدواء الجزائري.

المطلب الأول: نشأة وتطور مجمع صيدال

تعود جذور صيدال إلى الصيدلية المركزية التي أنشأت سنة 1969، والتي أوكل لها مهمة ضمان استيراد، تصنيع وتسويق المنتجات الصيدلانية الموجهة للاستعمال البشري عبر التراب الوطني، حيث استطاعت هذه المؤسسة أن تستحوذ على سوق الدواء بالجزائر بشكل تدريجي، ولغرض الاضطلاع على مهمتها الإنتاجية أسست سنة 1971 وحدة الإنتاج بالحراش من خلال الاستفادة من سياسة عمليات التأمين التي شهدتها الجزائر آنذاك، إذ تم تأميم مخبرين فرنسيين لإنتاج الأدوية بالجزائر هما: BAZ الذي تأسس سنة 1964 وتم تأميمه سنة 1971 بنسبة 51 ليتم تأميمه بشكل كامل سنة 1977 وهو يمثل فارمال حاليا، ومخبر MERELL TROUDE الذي تأسس سنة 1954 وتم تأميمه عام 1971 بنسبة 51 ليتم تأميمه كليا سنة 1977 والذي يمثل بيوتيك حاليا.

في سنة 1982 تم تحويل وحدة الإنتاج إلى مؤسسة وطنية للإنتاج الصيدلاني بعد إعادة الهيكلة التي مست الصيدلية المركزية الجزائرية.

وتمثلت ممتلكات المؤسسة الوطنية للإنتاج الصيدلاني في وحدات الإنتاج بالجزائر العاصمة، بالإضافة لمشروع المضادات الحيوية بالمدينة (انتيببوتيك) الذي كان بحوزة الشركة الوطنية للصناعات الكيماوية الذي تم ضمه إليها رسميا سنة 1988.

وفي سنة 1989 وفي إطار قانون استقلالية المؤسسات تم تغيير تسمية المؤسسة الوطنية للصناعة الصيدلانية لتصبح تحت اسم "صيدال"، مؤسسة ذات أسهم، وهي مؤسسة عمومية ذات استقلالية في التسيير، حيث تخضع للمراقبة من قبل صندوق المساهمة ببيروكيميا وصيدلة، وهي الفترة التي كان فيها لصناديق المساهمة دور في مراقبة المؤسسات العمومية، باعتبارها الجهة التي تمثل ملكية الدولة على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

وفي 1993 طرأت تحويلات على هياكل المؤسسة مكنتها من المشاركة في العمليات الصناعية والتجارية من شأنها خدمة الهدف الاجتماعي، سواء بإنشاء شركات جديدة أو فروع تابعة للمؤسسة، وفي هذا العام تحملت الدولة جميع ديونها وخسائرها في إطار الإصلاح المالي لمؤسسات القطاع العمومي.

واستنادا لمخطط إعادة الهيكلة الصناعية في بداية سنة 1997 والذي تم بموجبه تقييم المؤسسات بتشخيصها داخليا وخارجيا، تحولت المؤسسة في 1998/2/2 بموجب عقد رقم 97/085 إلى "المجمع الصناعي صيدال"، وكان الهدف من هذه الهيكلة تمكين المجمع من البحث في مجال الطب البشري والبيطري، بالإضافة إلى لامركزية القرارات، حيث طرأت أولى التحويلات على الصعيد التنظيمي الذي كان مركزيا في السابق.

وتم إعادة تنظيم المؤسسة إلى ثلاث فروع: Antibiotic، Bidic، و Pharmal وهذا ما يسمى بالتنظيم الأفقي، بينما تم إحداث تنظيم عمودي بالشركة مع الجزائر مثل Pfizer وغيرها من المؤسسات العالمية.

وفي مارس 1999 وبعد أن قرر المجلس الإداري فتح 20 من رأس ماله للمساهمين الخواص، دخل مجمع صيدال بورصة الجزائر وقدرت قيمة السهم الواحد بـ 800 دج وكان أول تسعيرة لأسهم المجمع، ومن خلال مسيرته تمكن المجمع من تحقيق نتائج هامة واستمرار نشاطه بتطور ملحوظ على المستوى الوطني والمغربي.

في 2002 تم افتتاح وحدة إنتاج في باتنة تابعة لفروع Biotic، متخصصة في تصنيع التحاميل (Supposition).

وفي سنة 2003 حصلت صيدال على شهادة الإيزو التي أكدت مجهودها في تحقيق الجودة الكاملة ودليل ذلك فوزها بالجائزة الأولى للجودة على المستوى الوطني في اليوم الوطني الثاني للتقييس المنظم من طرف وزارة الصناعة.

في عام 2005 تم إنشاء مصنع الأنسولين في قسنطينة التابع لفروع فارما، وفي 16 أبريل 2006 تم افتتاحه من طرف السيد رئيس الجمهورية.

وفي 2006/03/12 تم اختيار المجمع الصناعي صيدال مع 54 مؤسسة أخرى من بين 145 مؤسسة كبرى من أجل خوصصتها واستكمال فتح رأس مالها.

المطلب الثاني: تقديم مجمع صيدال

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى معرفة ما هو مجمع صيدال وما هي مختلف أهدافه والمهام التي يقوم بها.

1 التعريف بمجمع صيدال

يعتبر مجمع صيدال مؤسسة ذات أسهم يقدر رأس مالها ب 2500 مليون دج، ويتكون من عدة مديريات مركزية وثلاث فروع، إضافة إلى مركز البحث والتطوير وثلاث وحدات توزيع ومديرية التسويق والإعلام الطبي، وتتجلى في ذلك نشاطات صيدال فيما يلي:

- صناعة المواد والمنتجات الصيدلانية، حيث تتمثل المهمة الرئيسية له في تطوير، إنتاج وتسويق المواد الصيدلانية الموجهة للاستطباب البشري والبيطري.
- إنتاج واستيراد وتصدير وتسويق كل المنتجات الصيدلانية والمواد الكيميائية على شكل مواد أولية ومنتجات نصف مصنعة ومنتجات تامة الصنع الموجهة للاستطباب.
- تقديم كل الخدمات المتعلقة بنشاط المؤسسة.
- النشاطات الترويجية والتسويقية المتعلقة بالمؤسسة.
- المشاركة في كل العمليات الصناعية أو التجارية التي لها علاقة بنشاط المؤسسة عن طريق إنشاء وإنتاج فروع جديدة.

2 أهداف مجمع صيدال

تطمح شركة صيدال في إنتاج الأدوية والمنتجات الصيدلانية في السوق الجزائرية إلى تعزيز وضعيتها في السوق المحلي والعمل على ترقيتها إلى المستوى الدولي، وذلك من خلال السعي نحو تحقيق الأهداف التالية:

- ✓ العمل على تحقيق الأمن الدوائي assurance médical.
- ✓ العمل على تغطية أكبر نسبة ممكنة من الاحتياجات الوطنية من الأدوية، بغرض تقليص فاتورة الاستيراد التي تقارب ما قيمته 600 مليون سنويا.
- ✓ الحد من حجم الواردات ومجال المنتجات الصيدلانية وذلك من خلال توسيع حجم الاستثمارات وترقيتها.

- ✓ تقديم أدوية مناسبة من حيث الجودة والسعر.
- ✓ تكثيف الجهود في ميدان التسويق والإعلان الطبي وفي الميدان التجاري بهدف رفع الإنتاجية والعمل على تحسين النوعية.
- ✓ التركيز على الاستفادة من البحث العلمي بالتعاون مع كليات الصيدلة ومراكز البحوث الأجنبية.
- ✓ الاعتماد على سياسة الشراكة والتحالف، من خلال إقامة مشاريع مع مخابر ذات سمعة عالمية لنقل التكنولوجيا.
- ✓ الاهتمام بالعنصر البشري من خلال الرفع من المستوى التعليمي والقيام بدورات تكوينية بهدف تطوير الموارد البشرية للمجمع.
- ✓ الحفاظ والرفع من حصص السوق الوطنية لضمان استمرارية المجمع في السوق الوطني والعمل على دخول الأسواق الخارجية والبحث الدائم على النمو الاقتصادي والمالي.

3 مهام مجمع صيدال

من أهم المهام التي يقوم بها مجمع صيدال نجد:

- ✓ إنتاج الأدوية ذات الاستعمال البشري، إضافة إلى المواد الأولية المختلفة المستخدمة في الإنتاج الصيدلاني.
- ✓ التسويق للمنتجات الصيدلانية خاصة التي ينتجها المجمع عن طريق مختلف الوحدات التجارية التي يمتلكها.
- ✓ الاستيراد والتصدير لكل ما يتعلق بالمواد الصيدلانية والكيميائية سواء على شكل مواد أولية أو منتجات نصف مصنعة أو تامة الصنع.
- ✓ البحث والتطوير في المجال الطبي وصناعة المستحضرات الدوائية.
- ✓ العمل على تلبية احتياجات السوق الوطني للأدوية بمختلف ما يحتاجه.
- ✓ إنتاج مواد مخصصة لصناعة الدواء.
- ✓ إنتاج الأساس الفعال للمضادات الحيوية.
- ✓ الاهتمام أكثر بالمهام التجارية، التوزيع والتسويق لمنتجات المجمع عبر كامل التراب الوطني لتغطية السوق الوطنية والسعي لاختراق الأسواق الدولية.
- ✓ تأمين الجودة ومراقبة تحليل وتركيب الدواء.

✓ إنتاج منتجات التعبئة والتغليف.

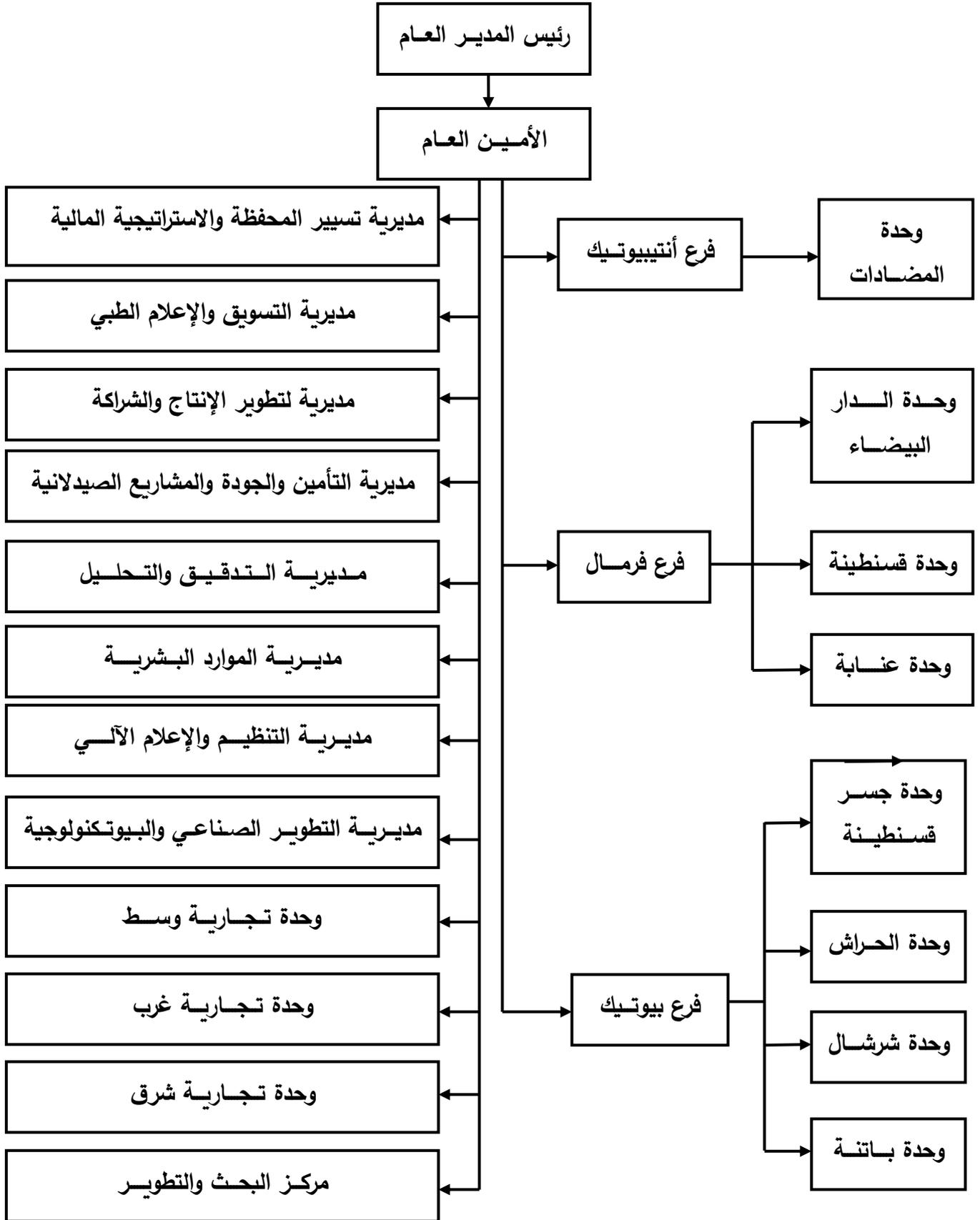
✓ صيانة ذاتية لتجهيزات الإنتاج والعمل على تطوير التقنيات المستعملة في الإنتاج من أجل ضمان النوعية ورفع الطاقة الإنتاجية.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمجمع صيدال

من أجل التكيف مع المحيط الذي ينشط في مجمع صيدال والتجارب والتطورات الراهنة والمستمرة في سوق الدواء قام المجمع بوضع مخطط تنظيمي يتناسب مع هذه المتطلبات حيث يتصف بالاتزان والتناسق بين مختلف فروعها.

والشكل الموالي يوضح الهيكل التنظيمي لمجمع صيدال:

الشكل 02: الهيكل التنظيمي لمجمع صيدال.



المصدر: صيدال، المديرية العامة.

ويتم تعريف بعض وحدات المجمع كما يلي:

❖ **المؤسسة الأم la société mère** : وهي تشمل الإدارة العامة للمجمع، الوحدة التجارية للوسط، مركز التوزيع بباتنة ووهران ومركز البحث والتطوير ويمكن تعريف هذه المديرية والمراكز فيما يلي:

❖ **المدير العام**: وهو المسؤول الأول على تسيير المجمع، ومن مهامه:

- تحديد الاستراتيجية ووضع السياسات التي تتبعها وتوجيه القرارات إلى المديرين المركزيين.
- تمثيل المجمع داخليا وخارجيا.
- الاجتماع بمجلس الإدارة للبحث والتطورات الجارية على مستوى المجمع، هذا المجلس الذي يتكون من تسع أعضاء من مهامه معالجة الأمور التالية:
 - أنشطة المجمع في نهاية السنة.
 - مخطط السنة الحالية والقادمة.
 - تنظيم المجمع ونشاطات الشراكة.

❖ **الأمين العام**: وهو المسؤول الثاني على تسيير المجمع بتوليه مهمة التنسيق والمساعدة في عملية اتخاذ القرارات.

❖ **المصالح الوظيفية**: وتتمثل فيما يلي:

- مديرية تسيير المحفظة والإستراتيجية المالية: تقوم هذه المديرية بالمهام التالية:
- إعداد السياسات المالية للمجمع وعرضها على لجنة الإستراتيجية.
- تحريك الإجراء المالي.
- التركيز على جدول حسابات النتائج التقديري ومخطط تمويل مركز البحث والتطوير.
- ❖ **مديرية التسويق والإعلام الطبي**: وهي التي تتولى مهام التسويق بالدرجة الأولى ثم الإعلام الطبي وذلك من خلال دراسات السوق، توجيه المجمع في سياسته الإنتاجية والبيعية، انشاء شبكة للمندوبين الطبيين عبر كامل التراب الوطني، بالإضافة إلى مهمة إصدار المجلات التالية: info saidal، صيدال للصحة saidal santé ، وصدى صيدال saidal écho .
- ❖ **مديرية تطوير الإنتاج والشراكة**: وهي التي تتولى مهمة تطوير أساليب الإنتاج وترقية الشراكة والمخابر العالمية من أجل الوصول إلى الأهداف المسطرة.

- ❖ **مديرية التأمين والجودة والمشاريع الصيدلانية:** تتولى بالاهتمام بضمان ومراقبة وترقية الجودة لمنتجات صيدال.
- ❖ **مديرية التدقيق والتحليل:** تتمثل مهام مديرية التدقيق والتحليل المالي فيما يلي:
 - القيام بتقارير أسبوعية وشهرية عن المبيعات والإنتاج والمخزون بالكمية والقيمة.
 - إعداد تقارير التسيير.
 - تحريك الإجراءات متوسطة المدى للمجمع وللفروع المتعلقة بالمخطط السنوي.
- ❖ **مديرية الموارد البشرية:** حيث تتولى وضع سياسة الموارد البشرية للمجمع وفروعه، والاهتمام بالإجراءات الخاصة بالأفراد والتكوين.
- ❖ **مديرية التنظيم والإعلام الآلي:** تهتم هذه المديرية بالعمليات التالية:
 - وضع مخطط إدارة نظام المعلومات.
 - تحديد السياسات المعلوماتية للمجمع.
 - ضمان كفاءة مخطط التسيير.
- ❖ **مديرية التطوير الصناعي والبيوتكنولوجية:** تأسست هذه المديرية في 27/08/2006، وهذا من أجل تطوير سوق الدواء الموجه أكثر نحو الأدوية الناتجة عن البيوتكنولوجية.
- ❖ **مركز البحث والتطوير:** تأسس هذا المركز سنة 1975 وله أهمية بالنسبة للأبحاث والتطوير ويمثل جهازا استراتيجيا لربط قنوات الاتصال بين المجمع وعالم الأبحاث في المجال الصيدلاني.

المبحث الثاني: تحليل القوائم المالية لمجمع صيدال خلال الفترة 2018_2022

إن المجمع الطبي صيدال يتكون من قائمتين ماليتين هما قائمة الدخل وقائمة الميزانية سيتم في هذا المبحث تحليل كل قائمة منهما والتعليق على نتائجها خلال فترة الدراسة المطلوبة.

المطلب الأول: تحليل قائمة الدخل (جدول حسابات النتائج)

الجدول 13: قائمة جدول حسابات النتائج الخاص بمجمع صيدال خلال الفترة 2018-2020.

2020	2019	2018	البيان
9809929760.98	9392750935.10	10317577775.54	رقم الأعمال
264531468.40	1085935007.08	272122098.95	إنتاج مخزن إنتاج مثبت إعانات الاستغلال
10074461229.38	10478685942.18	10589699874.49	إنتاج السنة المالية(01)
-4245356684.94	-4577729592.68	-4624142242.57	المشتريات المستهلكة الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى
-910765524.13	-1113922480.89	-1067499186.54	
-5156122209.07	-5691652073.57	-5691641429.11	استهلاك السنة المالية(02)
4918339020.31	4787033868.61	4898058445.38	القيمة المضافة للاستغلال(01-02)
-3609396024.60	-3514951683.35	-3329762210.93	أعباء المستخدمين الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة
-201768850.04	-154310399.06	-169982582.04	
1107174145.67	1117771786.20	1398313652.41	الفائض الإجمالي عن الاستغلال(04)

205038628.28	687941345.57	1159167515.64	المنتجات العملياتية
-109057603.07	-75628723.04	-188852963.84	الأعباء العملياتية
-1088338701.82	-1399508839.03	-1454793798.08	المخصصات
			للاهلاك والمؤونات
			الاستئناف عن
214605132.80	664533494.03	380039983.32	خسائر القيمة
			والمؤونات
329421601.86	995270118.85	1293874398.45	النتيجة
			العملياتية(05)
129016705.12	152968301.58	200013164.65	المنتجات المالية
-154762522.08	-343123098.91	-254951764.57	الأعباء المالية
-25745816.96	-190154797.33	-54938599.92	النتيجة المالية(06)
303675784.90	805954266.41	1238935789.53	النتيجة العادية قبل
			الضريبة(05+06)
-88374651.00	-77823533.00	-127206062.00	الضرائب الواجب
			دفعها عن النتائج
			العادية
-19069142.98	5579922.73	-21232781.46	الضرائب المؤجلة
			حول النتائج العادية
10623121695.58	11984129083.37	12328920538.10	مجموع منتجات
			الأنشطة العادية
			مجموع أعباء
-10388751418.70	-11262578272.69	-11195958029.11	الأنشطة العادية
234370274.88	721550810.68	1132962508.99	النتيجة الصافية

			للأنشطة العادية
			العناصر غير العادية- المنتجات العناصر غير العادية- الأعباء
			النتيجة غير العادية
234370276.88	721550810.68	1132962508.99	النتيجة الصافية للسنة المالية
-592334.84	19736411.44	44778352.30	نتائج الأقلية
-43841600.71	52226781.96	-3526470.31	صافي نتاج الشركات
189936341.33	793514004.08	1174214390.98	النتيجة الصافية للسنة المالية

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الموقع:

https://www.sgbv.dz/?page=info_cote&lang=fr#

الجدول 14: قائمة جدول حسابات النتائج الخاص بمجمع صيدال لسنتي 2021-2022.

2022	2021	البيان
15518343549.99	10211439983.73	رقم الأعمال
1916701144.87	997900766.87	إنتاج مخزن إنتاج مثبت إعانات الاستغلال
17435044694.86	11209340750.60	إنتاج السنة المالية (01)
-10304903076.96	-4999154719.75	المشتريات المستهلكة الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى
-1250061996.09	-1067885794.68	

-11554965073.05	-6067040514.43	استهلاك السنة المالية(02)
5880079621.81	5142300236.17	القيمة المضافة للاستغلال(01-02)
-3943686171.43	-3944240090.42	أعباء المستخدمين
-136922185.18	-162116139.62	الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة
1799471265.29	1035944006.13	الفائض الإجمالي عن الاستغلال(04)
111250981.17	175408940.73	المنتجات العملية الأعباء العملية
-157427854.84	-75130256.23	المخصصات للاهلاك والمؤونات
-4476289679.29	-1036215417.74	الاستئناف عن خسائر القيمة والمؤونات
261601989.89	326911529.02	
-2461393297.78	426918801.91	النتيجة العملية(05)
145902545.02	177090776.00	المنتجات المالية
-520845400.17	-105692416.20	الأعباء المالية
-374942855.15	71398359.80	النتيجة المالية(06)
-2836336152.93	498317161.71	النتيجة العادية قبل الضريبة(05+06)

-20000.00	-100897797.00	الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية
1525656.79	25670878.24	الضرائب المؤجلة حول النتائج العادية
17953800210.94	11888751996.35	مجموع منتجات الأنشطة العادية.
-20791682020.66	-11517003509.88	مجموع أعباء الأنشطة العادية.
-2837881809.72	371748486.47	النتيجة الصافية للأنشطة العادية.
		العناصر غير العادية- المنتجات
		العناصر غير العادية- الأعباء
		النتيجة غير العادية.
-2837881809.72	371748486.47	النتيجة الصافية للسنة المالية.
-2178182.54	19855956.80	نتائج الأقلية
-147099719.36	-342909738.46	صافي نتاج الشركات
-2987159711.62	48694704.82	النتيجة الصافية للسنة المالية.

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الموقع:

https://www.sgbv.dz/?page=info_cote&lang=fr#

التعليق على النتائج

من خلال جدول حسابات النتائج لمجمع صيدال في الفترة 2018-2022 نلاحظ:

- إنتاج السنة المالية: سجلت انخفاض سنّي 2019 و2020 مقارنة بالسنوات 2018، 2021 و2022 وهذا راجع إلى انخفاض قيمة المبيعات سنّي 2019 و2020 مع ارتفاعه في السنوات الأخرى بسبب ارتفاع نشاط المؤسسة نتيجة الوضعية الوبائية التي عرفت الجزائر والعالم ككل "كوفيد19".
- استهلاك السنة المالية: سجلت انخفاض خلال سنوات الدراسة من 2018-2022 وهذا الانخفاض راجع إلى انخفاض في الخدمات الخارجية والاستهلاكية الأخرى وارتفاع في المشتريات المستهلكة.
- القيمة المضافة للاستغلال: سجلت انخفاض سنة 2019 مقارنة بالسنوات الأخرى وهذا الانخفاض راجع إلى الانخفاض في إنتاج السنة المالية.
- إجمالي فائض الاستغلال: سجل انخفاض في سنة 2019-2020-2021 مقارنة بسنة 2018 وهذا راجع إلى التغير الحاصل في القيمة المضافة للاستغلال، في حين ارتفع سنة 2022 وذلك لارتفاع القيمة المضافة للاستغلال بنسبة كبيرة.
- النتيجة العمليّاتية: سجلت انخفاض خلال السنوات 2019-2020-2021-2022 مقارنة بسنة 2018 وذلك راجع إلى الزيادة في الأعباء العمليّاتية الأخرى ومخصصات الاهتلاكات والمؤنات، وانخفاض في المنتجات العمليّاتية.
- النتيجة الصافية: حقق مجمع صيدال ربح خلال فترة الدراسة حيث عرف انخفاض موجب خلال السنوات 2018-2021 إلى أن حقق خسارة سنة 2022 وسجل قيمة سالبة.

المطلب الثاني: تحليل قائمة المركز المالي (الميزانية)

الجدول 15: جانب الأصول لقائمة المركز المالي لمجمع صيدال خلال الفترة 2018-2020.

2020	2019	2018	الأصول
أصول غير جارية			
141648564.00	141648564.00	115414200.00	فارق الإقتناء
174057244.76	174057244.76	139733986.51	تثبيّات معنوية
			تثبيّات عينية
4398481823.42	3805721423.42	2391687791.42	أراضي

7417264109.47	7492164949.94	2312989288.09	مباني
5416183100.77	5632128168.46	3976090139.77	تثبيتات عينية أخرى
			تثبيتات بموجب الإمتياز
3523900855.21	3580260802.98	10759890495.72	تثبيتات قيد التنفيذ
			تثبيتات مالية
2134015175.22	2960993718.84	1433217458.23	سندات موضوعة
276523546.57	48760055.87	223859928.10	مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها
2002300000.00	2500000000.00	3000000000.00	سندات أخرى مثبتة
14614749.45	107512187.56	152869240.73	قروض وأصول مالية غير جارية
352717927.73	329960563.53	324860044.51	ضرائب مؤجلة على الأصل
25802976942.60	26773207679.36	24830612573.08	مجموع الأصول غير الجارية
أصول جارية			
6550453532.15	6887530621.19	6288271950.21	منتجات ومخزونات قيد التنفيذ
			حسابات دائنة

4024729980.18	3177533740.40	3681013225.61	استخدامات مماثلة زبائن المدينون الآخرون
1316376598.39	1436859091.79	1391490814.49	الضرائب وماشابهها
188887081.60	222336344.63	228705651.05	الحسابات الجارية الأخرى
18559989.19	18559989.19	18559989.19	الموجودات وماشابهها الأموال الموظفة والأصول المالية الخزينة
2785566352.32	1918151410.71	3135689758.29	
14884573533.83	13660971197.91	14743731388.84	مجموع الأصول الجارية
40687550476.43	40434178877.27	39574343961.92	إجمالي الأصول

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الموقع:

https://www.sgbv.dz/?page=info_cote&lang=fr#

الجدول 16: جانب الخصوم لقائمة المركز المالي لمجمع صيدال خلال الفترة 2018-2020.

2020	2019	2018	الخصوم
رأس المال الخاص			
2500000000.00	2500000000.00	2500000000.00	رأس مال تم إصداره
			رأس مال غير مستعان به
411677000.00	411677000.00	411677000.00	حقوق الملكية الأخرى
14634151624.90	14047153641.65	13461406696.77	علاوات واحتياطيات
3063429710.86	2686777592.57	1272192408.65	فوارق إعادة التقييم
1408146175.93	1905284336.88	1016986928.55	فارق المعادلة
189936341.33	793514004.08	1174214390.98	النتيجة الصافية
			رؤوس أموال خاصة
-797268702.03	-1178074235.34	-866679031.92	أخرى - ترحيل من جديد
			حقوق الأقلية
824482635.96	609971657.90	826612003.56	
22234554786.95	21776278416.42	19796410396.58	مجموع رؤوس الأموال
خصوم غير جارية			
10404842508.14	10403266267.81	10923905958.66	قروض وديون مالية
24094670.27	21011203.32	19887217.01	ضرائب مؤجلة ومخصصة
0.00	593645268.24	593645268.24	ديون أخرى غير جارية
			مؤونات ومنتجات

1626040712.04	1446788017.73	1433885167.65	مسبقا
12054977890.45	12464710757.10	12971323611.56	مجموع الخصوم غير الجارية
الخصوم الجارية			
1247407073.70	1556885668.31	2249615538.04	موردون وحسابات ملحقة
175915917.23	116625268.50	201334246.61	ضرائب
4052684542.80	3708972235.69	3734753856.30	ديون أخرى
922010265.30	810706531.25	620906312.83	الخبزينة
6398017799.03	6193189703.75	6806609953.78	مجموع الخصوم الجارية
40687550476.43	40434178877.27	39574343961.92	إجمالي الخصوم

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الموقع:

https://www.sgbv.dz/?page=info_cote&lang=fr#

الجدول 17: جانب الأصول لقائمة المركز المالي لسنتي 2021-2022.

2022	2021	الأصول
أصول غير جارية		
141648564.00	141648564.00	فارق الإقتناء
122062837.32	74170413.60	تثبيات معنوية
		تثبيات عينية
4398481823.42	4398481823.42	أراضي
7334722260.58	7342094769.19	مباني
5628621109.75	5503675138.29	تثبيات عينية أخرى
316872000.00	322740000.00	تثبيات بموجب الإمتياز

4410193665.04	3850372946.09	تثبيات قيد التنفيذ تثبيات مالية
2218965232.68	2418384302.29	سندات موضوعة
-108983412.24	44667575.00	مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقه بها
1000000000.00	2001000000.00	سندات أخرى مثبتة
33330823.74	51251159.52	قروض وأصول مالية غير جارية
244260019.92	244899794.64	ضرائب مؤجلة على الأصل
25740174924.21	26393386486.04	مجموع الأصول غير الجارية
أصول جارية		
6453249221.43	9804951484.95	منتوجات ومخزونات قيد التنفيذ
		حسابات دائنة واستخدامات مماثلة
7072433343.72	3350908815.99	زبائن
1468499117.14	1302856167.38	المدينون الآخرون
335215938.20	170411184.88	الضرائب وماشابهها
		الحسابات الجارية الأخرى
0.00	0.00	الموجودات وماشابهها
18559989.19	18559989.19	الأموال الموظفة والأصول المالية
3792667765.85	3770411504.24	الخزينة

19140625375.53	18418099146.63	مجموع الأصول الجارية
44880800299.74	44811485632.67	إجمالي الأصول

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الموقع:

https://www.sgbv.dz/?page=info_cote&lang=fr#

الجدول 18: جانب الخصوم لقائمة المركز المالي لسنتي 2021-2022.

2022	2021	الخصوم
رأس المال الخاص		
2500000000.00	2500000000.00	رأس مال تم إصداره
411677000.00	411677000.00	رأس مال غير مستعان به
0.00	0.00	حقوق الملكية الأخرى
15796006288.78	15318040327.17	علاوات واحتياطات
3055720451.96	3055720451.96	فوارق إعادة التقييم
146082352.04	1838063594.82	فارق المعادلة
-2987159711.62	48694704.82	النتيجة الصافية
-2092312082.35	-1097023529.49	رؤوس أموال خاصة أخرى - ترحيل من جديد
818357587.56	837395665.76	حقوق الأقلية
18965371886.37	22912568215.05	مجموع رؤوس الأموال
خصوم غير جارية		
14259371288.67	13825430092.80	قروض وديون مالية
7110987.15	7112411.32	ضرائب مؤجلة ومخصصة
316872000.00	32274000.00	ديون أخرى غير جارية
1028540134.63	1021362673.15	مؤونات ومنتجات مسبقا
15611894410.45	15176645177.27	مجموع الخصوم غير الجارية

الخصوم الجارية		
3293487276.35	2207198255.47	موردون وحسابات ملحقة
125547764.68	121945175.14	ضرائب
5080009086.77	4038233979.11	ديون أخرى
1804489875.23	354894830.63	الخبزينة
10303534002.92	6722272240.35	مجموع الخصوم الجارية
4488080029974	44811485632.67	إجمالي الخصوم

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الموقع:

https://www.sgbv.dz/?page=info_cote&lang=fr#

التعليق على النتائج

من خلال الميزانية الخاصة بمجمع صيدال في الفترة 2018-2022 نلاحظ:

➤ الأصول الجارية لمجمع صيدال كانت في حالة غير مستقرة، حيث انخفضت سنة 2019 ثم ارتفعت مرة أخرى سنة 2020، 2021 و2022 و هذا الانخفاض والارتفاع الغير مستقر راجع إلى عدم استقرار المخزونات، في حين الأصول غير الجارية هي الأخرى في حالة عدم استقرار ويعود ذلك إلى الانخفاض والارتفاع الغير ثابت للتثبيبات العينية والمالية.

➤ نلاحظ أن مجمع صيدال سجل ارتفاع في الأموال الخاصة في الفترة 2018-2021 في حين نجده حقق انخفاض سنة 2022 ويعود هذا التغير إلى تغير في النتيجة الصافية حيث كانت منخفضة في السنوات من 2018-2021 حتى أصبحت سالبة سنة 2022، أما الخصوم غير الجارية فنلاحظ أنها انخفضت في سنتي 2019 و2020 في حين عادت للارتفاع سنتي 2021 و2022، أما الخصوم الجارية سجلت انخفاض سنة 2019 مقارنة بالسنوات الأخرى التي كانت مرتفعة وذلك راجع إلى الانخفاض والارتفاع المستمر في قيمة ديون الموردين.

المبحث الثالث: تحليل النسب المالية، المؤشرات المالية وبعض نماذج التنبؤ بالفشل على مجمع صيدال في الفترة 2018-2022

ظهرت العديد من النماذج الإحصائية للتنبؤ بالفشل المالي والمظاهر المرتبطة به وذلك لمحاولة الوصول إلى نموذج إحصائي يمكننا من معرفة الوضعية المالية للمؤسسة، من بين هذه النماذج التي سيتم دراستها في هذا المبحث تطبيقاً على مجمع صيدال هي: نموذج ألتمان، كيدا و نموذج شيرودا إضافة لحساب بعض النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي والتعليق عليها للحد من خطر الفشل المالي.

المطلب الأول: التحليل بواسطة المؤشرات المالية وفق مجمع صيدال

سنقوم في هذا المطلب بعرض مؤشرات التوازن المالي والتعليق عليها اعتماداً على مجمع صيدال خلال الفترة 2018-2022.

1 رأس المال العامل (FR)

يحسب رأس المال العامل من أعلى الميزانية كما يلي:

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول الثابتة}$$

الجدول 19: رأس المال العامل لمجمع صيدال خلال الفترة 2018-2020.

البيان	2018	2019	2020
الأموال الدائمة	32767734008.14	34240989173.52	34289532677.40
الأصول الثابتة	24830612573.08	26773207679.36	25802976942.60
رأس المال العامل (FR)	7937121435.06	7467781494.16	8486555743.80

المصدر: من إعداد الطالبتين.

الجدول 20: رأس المال العامل لمجمع صيدال لسنتي 2021-2022.

2022	2021	البيان
34577266296.82	38089213392.32	الأموال الدائمة
25740174924.21	26393386486.04	الأصول الثابتة
8837091372.61	11695826906.28	رأس المال العامل (FR)

المصدر: من إعداد الطالبتين.

التعليق على النتائج

نلاحظ من خلال الجدول أن رأس المال العامل موجب في سنوات الدراسة 2018-2022 ($FR > 0$)، يعني ذلك أن الأموال الدائمة كافية لتغطية الأصول غير الجارية (الثابتة) أي أن مجمع صيدال قد حقق فائض مالي لدورة الاستثمار وهذا الفائض يعبر عن هامش أمان يستخدمه المجمع في تمويل اختلالات دورة استغلاله الناتجة عن كون الخصوم الجارية غير كافية لتغطية الأصول الجارية.

2 الإحتياج في رأس المال العامل (BFR)

يحسب الإحتياج في رأس المال العامل كما يلي:

$$\text{الإحتياج في رأس المال العامل} = \text{الأصول الجارية} - (\text{القيم الجاهزة} + \text{الخصوم الجارية})$$

الجدول 21: الإحتياج في رأس المال العامل لمجمع صيدال خلال الفترة 2018-2020.

2020	2019	2018	البيان
148845573533.83	13660971197.91	14743731388.84	أصول جارية
2785566352.32	1918151410.71	3135689758.29	قيم جاهزة
6398017799.03	6193189703.75	6806609953.78	خصوم جارية
5700989382.51	5549630083.45	4801431676.77	الإحتياج في رأس المال العامل (BFR)

المصدر: من إعداد الطالبتين.

الجدول 22: الاحتياج في رأس المال العامل لمجمع صيدال لسنتي 2021-2022.

البيان	2021	2022
أصول جارية	18418099546.63	19140625375.53
قيم جاهزة	3770411504.24	3792667765.85
خصوم جارية	6722272240.35	10303534002.92
الاحتياج في رأس المال العامل (BFR)	7925415402.04	5044423606.76

المصدر: من إعداد الطالبتين.

التعليق على النتائج

نلاحظ من الجدول أن الاحتياج في رأس المال العامل موجب في سنوات الدراسة 2018-2022 ($BFR > 0$)، وذلك يدل على أن احتياج الدورة المالية غير مغطاة بمواردها، كما نلاحظ أنه كان مرتفع جدا خلال سنة 2021 وهذا راجع إلى الارتفاع الكبير في الأصول الجارية.

3 الخزينة الصافية (TN)

تحسب الخزينة الصافية كما يلي:

$$\text{الخزينة} = \text{رأس المال العامل} - \text{الاحتياج في رأس المال العامل}$$

الجدول 23: الخزينة الصافية لمجمع صيدال خلال الفترة 2018-2020.

البيان	2018	2019	2020
رأس المال العامل (FR)	7937121435.06	7467781494.16	8486555743.80
الاحتياج في رأس المال العامل (BFR)	4801431676.77	5549630083.45	5700989382.51
الخزينة (TN)	3135689758.29	1918151410.71	2785566352.29

المصدر: من إعداد الطالبتين.

الجدول 24: الخزينة الصافية لمجمع صيدال لسنتي 2021-2022.

2022	2021	البيان
8837091372.61	11695826906.28	رأس المال العامل (FR)
5044423606.76	7925415402.04	الاحتياج في رأس المال العامل (BFR)
3792667765.85	37770411504.24	الخزينة (TN)

المصدر: من إعداد الطالبتين.

التعليق على النتائج

نلاحظ من خلال الجدول أن الخزينة الصافية موجبة في سنوات الدراسة 2018-2022 ($TN > 0$) ، ويعود ذلك إلى وجود فائض يجب على المؤسسة أن تحسن استغلاله، كما يدل ذلك على أن رأس المال العامل يغطي الاحتياج في رأس المال العامل وبالتالي تحقيق توازن مالي أي وضع المجمع المالي مستقر.

المطلب الثاني: التحليل بواسطة النسب المالية وفق مجمع صيدال

في هذا المطلب سنقوم بتطبيق بعض النسب المالية التي تطرقنا لها في الجانب النظري اعتماداً على المعلومات المالية الخاصة بمجمع صيدال خلال الفترة 2018-2022.

1 نسب السيولة

الجدول 25: نسب السيولة لمجمع صيدال خلال الفترة 2018-2022.

2022	2021	2020	2019	2018	النسبة
1.85	2.73	2.32	2.20	2.16	السيولة العامة
2.48	1.28	3.35	3.31	3.08	السيولة السريعة
0.36	0.56	0.43	0.30	0.46	السيولة الجاهزة

المصدر: من إعداد الطالبتين.

التعليق على النتائج

من خلال الجدول نلاحظ أن:

- ❖ **السيولة العامة:** هذه النسبة قد حققت قيم أكبر من 01 في كل السنوات كما يلي: 2.16، 2.20، 2.32، 2.73، 1.85 على التوالي، حيث نلاحظ أنها كانت مرتفعة من سنة 2018 إلى سنة 2021 ثم انخفضت سنة 2022 ويعود ذلك إلى انخفاض الأصول الجارية وارتفاع الخصوم الجارية، ويدل ذلك الارتفاع على أن المجمع قد مكن من تلبية التزاماته قصيرة الأجل باستخدام أصوله الجارية.
- ❖ **السيولة السريعة:** هذه النسبة قد حققت القيم التالية: 3.08، 3.31، 3.35، 1.28، 2.48 على التوالي، من الملاحظ أنها قيم قد تجاوزت جميعا ال01 مما يشير إلى قدرة المجمع على سداد ديونه قصيرة الأجل باستخدام الأصول المتاحة.
- ❖ **السيولة الجاهزة:** حققت هذه النسبة القيم: 0.46، 0.30، 0.43، 0.56، 0.36 على التوالي، نلاحظ أنها قيم كلها أقل من ال01، حيث أنها كانت مرتفعة سنة 2018 ثم انخفضت سنة 2019 بسبب انخفاض النقدية ثم عادت للارتفاع سنتي 2020 و2021 بارتفاع النقدية لتتخف سنة 2022 بسبب ارتفاع الخصوم الجارية، وتشير هذه النسبة إلى عجز في السنوات الخمسة وهذا يدل على أن المجمع لا يمتلك ما يكفي من النقدية السائلة لسداد ديونه قصيرة الأجل.

2 نسب النشاط

الجدول 26: نسب النشاط لمجمع صيدال خلال الفترة 2018-2022.

النسبة	2018	2019	2020	2021	2022
معدل دوران مجموع الأصول	0.26	0.23	0.24	0.22	0.34
معدل دوران الأصول المتداولة	0.69	0.68	0.65	0.55	0.81
معدل دوران الأصول الثابتة	0.41	0.35	0.38	0.386	0.60

المصدر: من إعداد الطالبتين.

التعليق على النتائج

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن:

- ❖ **معدل دوران مجموع الأصول:** إن معدل دوران مجموع الأصول لمجمع صيدال خلال فترة دراستنا سجل كما يلي: 0.26، 0.23، 0.24، 0.22، 0.34 على التوالي أي أن كل واحد دينار مستثمر في المجمع يساهم في تحقيق 0.26، 0.23، 0.24، 0.22، 0.34 دينار من المبيعات، فارتفاعها في سنتي 2018 و 2022 راجع إلى ارتفاع رقم الأعمال (المبيعات).
- ❖ **معدل دوران الأصول المتداولة:** نلاحظ من الجدول أن هذا المعدل قد حقق القيم التالية: 0.69، 0.68، 0.65، 0.55، 0.81 على التوالي وهو في انخفاض مستمر من 2018 إلى 2021 ثم ارتفع سنة 2022 وهذا راجع إلى الزيادة في المبيعات.
- ❖ **معدل دوران الأصول الثابتة:** نلاحظ من الجدول أن هذا المعدل قد حقق القيم التالية: 0.41، 0.35، 0.38، 0.386، 0.60 على التوالي حيث نجد أنه كان مرتفع سنة 2018 ثم انخفض سنة 2019 ليرتفع مرة أخرى في السنوات الباقية يدل هذا الارتفاع على الزيادة في رقم الأعمال من سنة لأخرى.

3 نسب الربحية

الجدول 27: نسب الربحية لمجمع صيدال خلال الفترة 2018-2022.

النسبة	2018	2019	2020	2021	2022
نسبة صافي الربح	0.11	0.08	0.019	0.004	-0.19
معدل العائد على الأصول	0.029	0.018	0.004	0.004	-0.006
معدل العائد على حقوق الملكية	0.05	0.03	0.008	0.002	-0.15

المصدر: من إعداد الطالبتين.

التعليق على النتائج

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن:

- ❖ **نسبة صافي الربح:** هذه النسبة قد حققت القيم التالية: 0.11، 0.08، 0.019، 0.004، -0.19 على التوالي وهي في انخفاض مستمر حتى أصبحت سالبة سنة 2022 ويعود ذلك الانخفاض إلى ارتفاع المبيعات وانخفاض في النتيجة الصافية.
- ❖ **معدل العائد على الأصول:** حققت هذه النسبة القيم التالية: 0.029، 0.018، 0.004، 0.004، -0.006 على التوالي وهي في تراجع طيلة فترة الدراسة لتصبح سالبة سنة 2022 وهذا بسبب انخفاض صافي الأرباح في السنوات الخمسة.
- ❖ **معدل العائد على حقوق الملكية:** هذه النسبة قد حققت القيم التالية: 0.05، 0.03، 0.008، 0.002، -0.15 على التوالي حيث نلاحظ أنها في تراجع مستمر طيلة فترة الدراسة لتحقيق قيمة سالبة سنة 2022 وذلك راجع إلى انخفاض حقوق الملكية.

4 نسب المديونية

الجدول 28: نسب المديونية لمجمع صيدال خلال الفترة 2018-2022.

النسبة	2018	2019	2020	2021	2022
نسبة الديون إلى حقوق الملكية	0.34	0.28	0.28	0.29	0.54
حقوق الملكية إلى الأصول الثابتة	1.52	1.74	1.84	1.50	1.84
نسبة الديون إلى حقوق المساهمين	1.99	1.85	1.82	1.95	2.36

المصدر: من إعداد الطالبتين.

التعليق على النتائج

من خلال الجدول نلاحظ أن:

- ❖ **نسبة الديون إلى حقوق الملكية:** هذه النسبة قد سجلت القيم التالية: 0.34، 0.28، 0.28، 0.29، 0.54 على التوالي نلاحظ أنها انخفضت سنة 2019 و2021 مقارنة بالسنوات الأخرى وذلك الانخفاض راجع لانخفاض الخصوم الجارية وارتفاع حقوق الملكية.
- ❖ **حقوق الملكية إلى الأصول الثابتة:** سجلت هذه النسبة القيم التالية: 1.52، 1.74، 1.84، 1.50، 1.84 على التوالي حيث نلاحظ أنها في ارتفاع مستمر في السنوات الثلاثة الأولى

لتتخفص سنة 2021 وذلك راجع لارتفاع الموجودات الثابتة سنة 2021 ثم ارتفع مرة أخرى سنة 2022 لانخفاض الأصول الثابتة.

❖ نسبة الديون إلى حقوق المساهمين: سجلت هذه النسبة القيم التالية: 1.82، 1.85، 1.99، 1.95، 2.36 على التوالي حيث نلاحظ أنها انخفضت سنة 2019 و2020 ثم ارتفعت مرة أخرى سنة 2021 و2022 ويعود ذلك الارتفاع والانخفاض إلى الارتفاع والانخفاض في حقوق المساهمين.

المطلب الثالث: تحليل بعض نماذج التنبؤ بالفشل المالي لمجمع صيدال

في دراستنا هذه سيتم تطبيق كل من نموذج ألتمان، كيدا وشيروود وفق مجمع صيدال خلال الفترة 2022-2018.

1 نموذج ألتمان

الجدول 29: نموذج ألتمان لمجمع صيدال خلال الفترة 2022-2018.

المتغير	2018	2019	2020	2021	2022
X1	0.20	0.18	0.20	0.26	0.19
X2	0.34	0.34	0.35	0.34	0.35
X3	0.03	0.01	0.007	0.01	0.06
X4	0.50	0.53	0.54	0.51	0.42
X5	0.26	0.23	0.24	0.22	0.34
Z	1.375	1.273	1.317	1.347	1.508

المصدر: من إعداد الطالبتين.

التعليق على قيمة Z

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيم Z وفق نموذج ألتمان أعطى النتائج التالية: 1.375، 1.273، 1.317، 1.347، 1.508 على التوالي وهي قيم أقل من 1.81، وبالتالي فإن مجمع صيدال يكون في هذه الحالة عرضة لخطر الفشل المالي.

2 نموذج كيدا

الجدول 30: نموذج كيدا لمجمع صيدال خلال الفترة 2018-2022.

المتغير	2018	2019	2020	2021	2022
X1	0.029	0.019	0.004	0.001	-0.06
X2	0.5	0.53	0.54	0.51	0.42
X3	0.46	0.30	0.43	0.56	0.36
X4	0.26	0.23	0.24	0.22	0.34
X5	0.07	0.04	0.06	0.08	0.08
Z	0.58	0.48	0.55	0.59	0.45

المصدر: من إعداد الطالبتين.

التعليق على قيمة Z

نلاحظ من خلال الجدول أن قيم Z وفق نموذج كيدا قد حققت النتائج التالية: 0.48، 0.55، 0.59، 0.45 على التوالي وهي قيم جميعها موجبة، يعني أن مجمع صيدال في حالة أمان من الفشل المالي.

3 نموذج شيروود

الجدول 31: نموذج شيروود لمجمع صيدال خلال الفترة 2018-2022.

المتغير	2018	2019	2020	2021	2022
X1	0.20	0.18	0.20	0.26	0.19
X2	0.07	0.04	0.06	0.08	0.08
X3	0.5	0.53	0.54	0.51	0.42
X4	0.03	0.01	0.007	0.01	0.06
X5	1	1	1	1	1
X6	0.79	0.81	0.86	0.86	0.86
Z	7.659	6.756	7.256	8.411	7.893

المصدر: من إعداد الطالبتين.

التعليق على قيمة Z

نلاحظ من خلال الجدول أن قيم Z وفق نموذج شيرود قد حققت النتائج التالية: 6.756، 7.659، 7.256، 8.411، 7.893 على التوالي ومن الملاحظ أنها قيم محصورة بين 5 و 20 أي $(5 \leq Z \leq 20)$ ويعني ذلك أنه يصعب التنبؤ بمخاطر المجمع أي أنه لا يوجد خطر الإفلاس.

خلاصة الفصل

بعد الدراسة التطبيقية التي قمنا بها على مستوى مجمع صيدال، ومن خلال تحليلنا لمجموعة القوائم المالية المتمثلة في جدول حسابات النتائج والميزانية وذلك خلال الفترة 2018-2022 وبعد حساب مختلف النسب المالي كنسب السيولة، الربحية، النشاط والمديونية وكذا مؤشرات التوازن المالي تبين لنا أن المجمع قد حقق توازن مالي على مدار سنوات الدراسة بتحقيقه لخزينة موجبة، وكذلك من خلال تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة باستخدام مجموعة من نماذج التنبؤ بالفشل المالي توصلنا إلى أن المؤسسة أو مجمع صيدال بعيد عن الفشل المالي لكن ذلك لا يعني أنه في منطقة أمان من خطر الفشل الأمر الذي يحتم عليها الإسراع في اتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة أي خطر محتمل حدوثه.

خالد بن الوليد

خاتمة

من خلال دراستنا النظرية تبين لنا أن التحليل المالي هو مرآة عاكسة للوضع المالي للمؤسسة وأنه يستعمل بجدية في المؤسسات الاقتصادية لما له من أهمية بالغة، ويعتبر كذلك الأداة التي يستطيع المقيم من خلالها تشخيص حالة المؤسسة من خلال التنبؤ بالفشل المالي لها، هذا ما دفعنا للبحث في مجال التحليل المالي وبصفة عامة تحليل القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية كونها الجزء الأنسب للتنبؤ بفشل المؤسسة لما تشمله من نماذج خاصة نموذج ألتمان، كيدا وشيرود، ومن مؤشرات ونسب مالية التي تساهم بشكل كبير في تحسين أداء المؤسسة لمنعها من الوقوع في خطر الفشل المالي وينعكس هذا على تحسين جودة القوائم المالية.

أما دراستنا التطبيقية فجاءت كجزء مكمّل للدراسة النظرية حيث اخترنا كميدان تطبيقي المجمع الطبي "صيدال"، وقد تم في هذا الجانب تحليل كل قوائم من القوائم المالية المتاحة للمجمع والمتمثلة في جدول حسابات النتائج والميزانية، إضافة إلى حساب مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية وبعض نماذج التنبؤ بالفشل المالي ثم التعليق على كل مؤشر، نسبة ونموذج حسب ما توصلت له نتائج الدراسة لمعرفة ما إذا المجمع فاشل أو ناجح.

1 نتائج الدراسة

توصلت دراستنا إلى مجموعة من النتائج صنفت كالتالي:

1.1 النتائج النظرية

- ✓ تعتبر عملية التحليل المالي للقوائم المالية المنبّه الأساسي للمسؤولين للحد من الوقوع في الفشل المالي.
- ✓ تساعد كل من المؤشرات والنسب المالية في تشخيص الحالة المالية للمجمع.
- ✓ أن عملية التنبؤ بالفشل المالي عملية مهمة جدا كونها تمنع حدوث الأزمات بتوقعها للفشل ثم اتخاذ الإجراءات اللازمة.

2.1 النتائج التطبيقية

- ✓ حققت المؤسسة طوال فترة الدراسة نتائج موجبة في كل من المؤشرات والنسب المالية.
- ✓ أسفرت النتائج أن المجمع معرض لخطر الفشل المالي وفق نموذج ألتمان.
- ✓ أظهرت النتائج أن المجمع غير مهدد بالفشل المالي وفق نموذج كيدا.

- ✓ صنف شيروود المجمع ضمن الفئة الثالثة مما يفسر صعوبة التنبؤ بالفشل المالي له.
- ✓ رغم أن المجمع سليم حسب نتائج مختلفة مطبقة خلال فترة الدراسة إلا أن هذا لا يعني أن المؤسسة بعيدة عن الفشل المالي، هذا ما يحتم عليها ضرورة الإسراع في اتخاذ الحلول الوقائية لمواجهة أي حدث محتمل.

2 اختبار صحة الفرضيات

- إن القوائم المالية هي الوسيلة الرئيسية أمام المحاسبة في توصيل المعلومات إلى من هم خارج وداخل المؤسسة وتقوم بتقديم صورة واضحة عن الوضع المالي للمؤسسة، إذن فالفرضية الأولى صحيحة.
- إن التحليل المالي أداة من أدوات الرقابة الفعالة وهي أشبه بجهاز الإنذار المبكر للمؤسسة لاسيما إذا استخدم بفعالية، وبذلك يعطي صورة واضحة عن المجمع من خلال استخدام مجموعة من النسب والمؤشرات المالية التي تستخرج من القوائم المالية للمؤسسة محل الدراسة، هذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.
- كل من رأس المال العامل، الاحتياج في رأس المال العامل والخزينة الصافية هي مؤشرات جيدة وفعالة لوضعية المجمع، وبالتالي الفرضية الثالثة صحيحة.
- الفرضية الأخيرة هي فرضية صحيحة نسبيا، وذلك لأن نماذج التنبؤ بالفشل المالي كنموذج ألتمان، كيدا وشيروود تختلف نتائجها باختلاف النموذج ويكون أيضا حسب نوع المؤسسة وهذا يعني أن الحكم على فشل أو نجاح المؤسسة لا يكون بالضرورة بالاعتماد على النماذج فقط بل يحتاج عملية تحليل مالي دقيقة أيضا.

3 التوصيات والاقتراحات

- ❖ ضرورة الأخذ بعين الاعتبار تحليل القوائم المالية باستخدام مختلف المؤشرات، النسب والنماذج.
- ❖ ضرورة اعتماد المجمع على التحليل المالي في التنبؤ بالفشل المالي.
- ❖ لا بد من إيجاد نسب مالية سهلة لكي لا تكون أي صعوبات عند حساب نماذج التنبؤ بالفشل المالي.
- ❖ الاهتمام بموضوع التنبؤ بالفشل المالي وإعطاءه نصيبه من الدراسات والبحوث من أجل تجنب الوقوع في خطر الفشل المالي.

4 آفاق الدراسة

من خلال إجراءنا لهذه الدراسة تبين لنا أن هناك بعض الجوانب المكملة لا زالت تحتاج إلى المزيد من التحليل والبحث، فلكل دراسة قصور ونقص، لذلك نقترح بعض الآفاق لمواصلة الدراسة والمتمثلة فيما يلي:

- ❖ إدراج أساليب إحصائية مغايرة للدراسة.
- ❖ هذه الدراسة اقتصررت على المجمع الطبي "صيدال" لذلك يمكن توسيعها لتشمل عدة مؤسسات مغايرة وطنية أو اقتصادية أخرى.
- ❖ تقييم خطر الفشل المالي باستخدام نماذج أخرى مختلفة.
- ❖ بناء نماذج للتنبؤ بالفشل المالي في قطاعات اقتصادية متخصصة.

قائمة المراجع والمصادر

قائمة المراجع والمصادر

المراجع والمصادر باللغة العربية

أولاً: الكتب

1. أبو الفتوح علي فضاضة، إدارة الأموال في مشروعات وشركات قطاع الأعمال، ط2، دار الكتب العالمية للنشر والتوزيع ، القاهرة، مصر، 1996.
2. إلياس بن ساسي، يوسف قرعيشي، التسيير المالي (الإدارة المالية)، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
3. أوجين، بريجهام، ميشيل ايرهاردت، تعريب سرور علي إبراهيم، الإدارة المالية-النظرية والتطبيق العملي-، ج1، دار المريخ للنشر ، المملكة العربية السعودية، 2009.
4. حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، ط2، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
5. خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية، دار إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
6. خلدون إبراهيم الشديقات، إدارة وتحليل مالي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
7. حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000.
8. خالد توفيق الشهيري، التحليل المالي والاقتصادي في دراسات تقييم وجدوى المشاريع، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
9. خالد حجال جهارات، محمود عمر الطبري، جمال علي الطرايرة، بلال فايز عمر، مبادئ المحاسبة المالية الجزء الأول، ط1، دار لإثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
10. شيفري نوري موسى، محمود ابراهيم نور، وسيم محمد الحداد، سوزان سمير ذيب، إدارة المخاطر، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016.
11. عباس عبد الله الجنابي، الأسواق المالية والفشل المالي، ط1، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016.

12. عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
13. محمد المبروك أبو زيد، التحليل المالي شركات وأسواق مالية، ط2، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2009.
14. محمد عزت اللحام، محمود ابراهيم نور، مصطفى يوسف كافي، أنس علي القضاة، الإدارة المالية المعاصرة، ط1، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.
15. محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية، ط3، دار وائل للنشر والطباعة، عمان، الأردن، 2010.
16. منير شاكر، اسماعيل اسماعيل، عبد الناصر نور، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، ط3، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
17. مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي، ط1، ط2، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2006 - 2009.
18. عبد الناصر إبراهيم نور، وليد زكرياء صيام، حسام الدين مصطفى الخداش، أصول المحاسبة المالية الجزء الثاني، ط3، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2005.
19. رضوان حلوة حنان، تطور الفكر المحاسبي مدخل نظرية المحاسبة، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2001.
20. ريتشارد شرويد وآخرون، نظرية المحاسبة، دار المريخ للنشر الرياضي، المملكة العربية السعودية، 2007.
21. الزعبي، هيثم محمد، الإدارة والتحليل المالي، ط1، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000.
22. سامي محمد الوقار، نظرية المحاسبة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2011.
23. عبد الحليم كراجة، ياسر السكران، علي ربابعة، موسى مطر، توفيق عبد الرحيم يوسف، الإدارة والتحليل المالي، ط2، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.
24. عبد العزيز شرابي، طرق إحصائية للتوقع الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.

25. فاتح ساحل ويوسف بومدين، تسيير التسيير المالي للمؤسسة، ط1، دار بلقيس للنشر والتوزيع، الجزائر، 2016.
26. فايز سليم حداد، الإدارة المالية، ط2، دار الحامد للنشر، الأردن، 2009.
27. فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، ط1، رام الله، فلسطين، 2008.
28. مليكة زغيب وبوشنغير ميلود، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2010.
29. نبيل عبد السلام شاكر، الفشل المالي للمشروعات: التشخيص - التنبؤ - العلاج، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر، د، ت، 2006.
30. نجم عبود نجم، مدخل إلى الأساليب الكمية، ط2، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.

ثانيا: الأطروحات والمذكرات

1. بن نونة عبد الحميد، حمودي مريم، آليات التنبؤ بالفشل المالي في المؤسسات الاقتصادية - دراسة حالة مؤسسة سونلغاز الانتاجية أدرار-، مذكرة الحصول على شهادة الماستر الأكاديمي في شعبة علوم مالية ومحاسبية، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد درارية أدرار، الجزائر، 2019، 2020.
2. خير الدين قريشي، دور المعلومات المحاسبية المفصح عنها وفق النظام المحاسبي المالي في التنبؤ بخطر الإفلاس، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص محاسبة وجباية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2011-2012.
3. طياب صباح، القراءة المالية لخطر الإفلاس باستخدام القوائم المالية_دراسة حالة مجمع صيدال، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، الجزائر، 2022-2023.
4. عبد الخالق أودينة، أثر الإفصاح عن التثبيات وفق القيمة العادلة على جودة القوائم المالية_دراسة ميدانية لآراء عينة من الأكاديميين والمهنيين المحاسبين في ولاية الجزائر، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه (ل.م.د)، علوم التسيير، العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ميلة، الجزائر، 2020، 2021.

5. عزت هاني عزت أبو شهاب، مدى فاعلية نموذج كيدا بالتنبؤ بالفشل المالي في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان، رسالة مكملة لنيل درجة الماجستير في المحاسبة، قسم المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن، 2018.
6. عمار بن مالك، المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء - دراسة حالة شركة اسمنت السعودية-، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2010-2011.
7. قجيط فريد، مكرود حسنى، أثر التضخم على القوائم المالية في ظل اعتماد معايير المحاسبة الدولية_دراسة حالة مؤسسة مطاحن بني هارون-القرارم قوقة، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، الجزائر، 2022-2023.
8. مجدوب علاء الدين، استخدام النسب المالية في التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات الاقتصادية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه (ل.م.د) في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 2021-2022.
9. محمد يوسف الهباش، استخدام مقاييس التدفق النقدي والعائد المحاسبي للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2006.
10. منال خلخال، إمكانية تبني المؤسسات الاقتصادية الجزائرية نموذجا للتنبؤ بالفشل المالي - دراسة عينة من المؤسسات في قطاع الصناعة الميكانيكية، أطروحة دكتوراه، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2017-2018.
11. هاشم أحمد الرفاعي، التنبؤ بتعثر الشركات باستخدام نموذج التمان: دراسة على الشركات الصناعية المدرجة في سوق بورصة عمان، رسالة مقدمة لاستكمال الحصول على متطلبات درجة الماجستير في المحاسبة، قسم المحاسبة والتمويل، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن، 2017.
12. هلا بسام عبد الله الغصين، استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر الشركات، دراسة تطبيقية على قطاع المقاولات في قطاع غزة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2004.

ثالثا: المحاضرات

1. د. مداحي عثمان، القوائم المالية: محدداتها ومميزاتها، موجهة لطلبة العلوم الاجتماعية، جامعة البلدية، الجزائر.

رابعا: المجلات

1. بوضياف صفاء، دور مؤشرات تقييم الأداء المالي في التنبؤ بالفشل المالي -دراسة تطبيقية على عينة مؤسسات قطاع الحليب ومشتقاته-، مجلة الأبحاث الاقتصادية لجامعة البلدية، العدد 18، جوان 2018.
2. الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 19، قرار يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجزائر، 2009.
3. خالد سيف الإسلام بوخلخال، علال بن ثابت، قياس وتقييم الأداء المالي باستخدام المؤشرات الحديثة والتقليدية ودراسة فعاليتها في خلق القيمة- دراسة حالة مجمع صيدال خلال الفترة 2009-2019، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 12، العدد 1، 2011.
4. د. عوني محمد الصغير، د. زهواني رضا، التنبؤ بالفشل المالي من خلال دراسة الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية،- دراسة حالة مجمع صيدال-، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، المجلد 5، العدد 1، 2022.
5. سمروود زبيدة، سحنون جمال الدين، دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي عن طريق مؤشرات التوازن- دراسة حالة المؤسسة الوطنية للسكك الحديدية للفترة (2017-2018)، مجلة الريادة اقتصاديات الأعمال، المجلد 6، العدد 3، جانفي 2020.
6. طالب عبد العزيز، بلمداني محمد، مساهمة حوكمة الشركات في تحسين جودة القوائم المالية، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة، المجلد 4، العدد 2، أكتوبر 2020.
7. عبادي محمد، القرض التنقيطي وتحليل الشبكات العصبية الاصطناعية ودورها في تقدير مخاطر القروض البنكية، مقال منشور في مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد 5، 2012، جامعة الوادي، الجزائر.
8. فوزي الحاج أحمد، رحيمة العيفة، سارة بوضياف، المنظور الأخلاقي للمحاسبة الإبداعية وأثره على القوائم المالية، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، المجلد 6، العدد 1، 2021.

9. وحيد محمود رمو، سيف عبد الرزاق محمد الوتار، استخدام أساليب التحليل المالي في التنبؤ بفشل الشركات المساهمة الصناعية: دراسة على عينة من الشركات المساهمة الصناعية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 32، العدد 100، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، 2010.

خامسا: الملتقيات

1. العايب عبد الرحمان، إدارة المخاطر تعثر القروض المصرفية بين مسؤولية البنوك المقرضة والمؤسسات الاقتصادية المقترضة: دراسة حالة مؤسسة لصناعة مواد التعبئة والتغليف، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الوطني حول المخاطر في المؤسسات الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 21-22 أكتوبر 2012.

سادسا: المواقع الالكترونية

1. [http://www.wafeq.com/ar/consulté le 01/03/2024,à 18 :25](http://www.wafeq.com/ar/consulté%20le%2001/03/2024,%C3%A0%2018%3A25)
2. https://www.sgbv.dz/?page=info_cote&lang=fr#

المراجع باللغة الأجنبية

1. Castagna A D and matolcsy Z P, the prediction of corporate failure: testing the Australian experience, Australian journal of management, vol: 1, no:06, 1981.
2. Constantin ZOPOUNIDID , evaluation du risque de défaillance de l'entreprise, economica, paris, 1995.
3. Edward I Altman, Financial Ratios ; Discriminant Analysis And T he Prediction Of Corporate Bankruptcy, The Journal Of Finance, VOLUME 23, Number 04, September 1968, The American Finance Association, Haas School Of Business, University Of California, United State Of America.
4. Edward i, altman, financial ratios, discriminant analysis and the prediction of corporate bankruptcu, the journal of finance , vol: 23, no:4, September 1968
5. Krishn Awatar Goyal, An Empirical Case Study On Prediction Of Corporate Failure In The Selected Industrial Unit In India, International Journal Of

Business Research And Management, volume 04, Issue04, 2013, Computer Sciene Journals, Malaysia.

6. Suzanne k , hayes and others, a study of the efficacy of altman's z to predict bankruptcy of specialty retail firms doing business in contemporary times, economics and business journal: inquiries and perspectives, volume 03, number 01, October 2010, university of Nebraska Kearney, united states of America .

فائمة الملاحق

2.1. Actif du Bilan (Consolidé Groupe)

Unit : DA

ACTIF	31/12/2018			31/12/2017
	MONTANTS BRUTS	AMORTIS OU PROVISIONS	MONTANTS NETS	
ACTIF NON COURANT				
Écart d'acquisition (ou goodwill)	115 414 200,00	0,00	115 414 200,00	115 414 200,00
Immobilisations incorporelles	378 857 436,59	239 123 450,08	139 733 986,51	13 643 850,95
Immobilisations corporelles	0,00	0,00	0,00	0,00
Terrains	2 391 687 791,42	0,00	2 391 687 791,42	10 383 338 837,77
Bâtimens	7 584 297 976,37	5 271 308 688,28	2 312 989 288,09	1 766 306 904,14
Autres immobilisations corporelles	18 277 440 502,83	14 301 350 363,05	3 976 090 139,77	1 351 564 152,29
Immobilisations en concession	0,00	0,00	0,00	276 361 487,38
Immobilisations en cours	10 759 890 495,72	0,00	10 759 890 495,72	13 501 512 857,53
Immobilisations financières	0,00	0,00	0,00	0,00
Titres mis en équivalences - entreprises associées	1 433 217 458,23	0,00	1 433 217 458,23	1 466 608 492,92
Autres participations et créances rattachées	685 893 175,00	462 033 246,90	223 859 928,10	630 537 294,94
Autres titres immobilisés	3 000 000 000,00	0,00	3 000 000 000,00	4 000 000 000,00
Prêts et autres actifs financiers non courants	152 869 240,73	0,00	152 869 240,73	157 814 646,73
Impôts différés actif	324 860 044,51	0,00	324 860 044,51	296 251 741,16
TOTAL ACTIF NON COURANT	45 104 428 321,40	20 273 815 748,32	24 830 612 573,08	33 959 354 465,81
ACTIF COURANT				
Stocks et encours	6 956 065 304,74	667 793 354,53	6 288 271 950,21	4 883 145 010,78
Créances et emplois assimilés	0,00	0,00	0,00	0,00
Clients	5 578 018 580,28	1 897 005 360,67	3 681 013 219,61	3 192 081 776,57
Autres débiteurs	1 391 498 314,49	7 500,00	1 391 490 814,49	1 357 618 287,35
Impôts	240 704 481,51	11 998 830,46	228 705 651,05	169 292 263,58
Autres actif courant	0,00	0,00	0,00	0,00
Disponibilités et assimilés	0,00	0,00	0,00	0,00
Placements et autres actifs financiers courants	18 559 989,19	0,00	18 559 989,19	18 559 989,19
Trésorerie	3 218 125 424,65	82 435 666,36	3 135 689 758,29	4 738 892 796,95
TOTAL ACTIF COURANT	17 402 972 100,86	2 659 240 712,02	14 743 731 388,84	14 359 550 124,42
TOTAL GÉNÉRAL ACTIF	62 507 400 422,26	22 933 056 460,34	39 574 343 961,92	48 318 944 590,23

2.2. Passif du Bilan (Consolidé Groupe)

PASSIF	31/12/2018	31/12/2017
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	2 500 000 000,00	2 500 000 000,00
Dotation de l'état	0,00	0,00
Autres fonds propres	411 677 000,00	8 721 856 492,20
Primes et réserves (réserves consolidées)	13 461 406 696,77	12 991 033 164,36
Ecart de réévaluation	1 272 192 408,65	1 585 712 860,28
Ecart d'équivalence	1 016 986 928,55	955 727 524,41
Résultat Net	1 174 214 300,98	1 376 295 647,88
Autres capitaux propres -report à nouveau	-866 679 031,92	-1 080 714 611,43
Intérêts minoritaires	826 612 003,56	881 619 980,04
TOTAL I	19 796 410 396,58	27 931 531 057,74
PASSIF NON COURANT		
Emprunts et dettes financières	10 923 905 958,66	10 894 562 658,08
Impôts (différés et provisionnés)	19 887 217,61	17 509 965,00
Autres dettes non courantes	593 645 268,24	1 059 992 788,80
Provisions et produits comptabilisés d'avance	1 433 885 167,65	1 346 632 170,47
TOTAL PASSIF NON COURANT II	12 971 323 611,56	13 318 697 612,35
PASSIF COURANT		
Fournisseurs et comptes rattachés	2 249 615 538,04	1 436 731 269,94
Impôts	201 334 246,61	726 697 526,43
Autres dettes	3 734 753 856,30	4 107 579 876,69
Trésorerie passif	620 906 112,83	797 707 247,08
TOTAL PASSIF COURANT III	6 806 609 953,78	7 068 715 920,14
TOTAL GENERAL PASSIF	39 574 343 961,92	48 318 944 590,23

2.3. Tableau de Compte de Résultats (Consolidé Groupe)

TABLEAU DES COMPTES DE RESULTAT	31/12/2018	31/12/2017	R/O	Evol. 2018/2017
Chiffre d'affaires	10 317 577 775,54	10 265 897 771,06	88,10%	0,50%
Variation stocks produits finis et en cours	272 122 098,95	-538 329 961,16	52,76%	148,74%
Production immobilisée	0,00	0,00	/	/
Subvention d'exploitation	0,00	0,00	/	/
I - PRODUCTION DE L'EXERCICE	10 589 699 874,49	9 707 567 809,90	86,61%	9,09%
Achats consommés	-4 624 142 242,57	-3 755 793 245,73	109,60%	23,12%
Services extérieurs et autres consommations	-1 067 499 186,54	-1 002 621 754,72	100,13%	6,47%
II - CONSOMMATIONS DE L'EXERCICE	-5 691 641 429,11	-4 758 415 000,45	107,69%	19,61%
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)	4 898 058 445,38	4 949 152 809,45	70,56%	-1,03%
Charges de personnel	-3 329 762 210,93	-2 866 108 087,05	104,82%	16,18%
Impôts, taxes et versements assimilés	-169 882 582,04	-167 524 872,66	94,54%	1,47%
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	1 398 313 652,41	1 915 519 849,74	39,00%	-27,00%
Autres produits opérationnels	1 159 167 515,64	120 876 666,93	7416,71%	858,97%
Autres charges opérationnelles	-188 852 963,84	-58 405 988,66	319,38%	223,35%
Dotations aux amortissements provisions et pertes de valeur	-1 454 793 798,08	-868 249 692,56	89,39%	67,55%
Reprises sur pertes de valeurs et provisions	380 039 983,32	370 500 844,60	559,38%	2,57%
V - RESULTAT OPERATIONNEL	1 293 874 389,45	1 480 241 680,05	65,27%	-12,59%
Produits financiers	200 013 164,65	163 571 611,87	199,85%	22,28%
Charges financières	-254 951 764,57	-164 840 374,12	194,88%	54,67%
VI - RESULTAT FINANCIER	-54 938 599,92	-1 268 762,25	178,72%	4230,09%
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT (V + VI)	1 238 935 789,53	1 478 972 917,80	63,48%	-16,23%
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	-127 206 062,00	-277 583 318,00	1180,37%	-54,17%
Impôts différés (variation) sur résultat ordinaires	-21 232 781,46	7 032 819,01	571,46%	-401,91%
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES	12 328 920 538,10	10 362 516 933,30	99,34%	18,98%
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	-11 195 958 029,11	-9 168 160 152,51	106,98%	22,12%
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES	1 132 962 508,99	1 194 356 780,79	58,26%	-5,14%
Éléments extraordinaires (produits) (à préciser)	0,00	0,00	/	/
Éléments extraordinaires (charges) (à préciser)	0,00	0,00	/	/
IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE	0,00	0,00	/	/
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE	1 132 962 508,99	1 194 356 780,79	58,26%	-5,14%
Résultats minoritaires	44 778 352,30	85 189 898,58	/	-47,44%
Part dans le Résultat des Sociétés mises en équivalence	-3 526 470,31	96 748 968,51	/	-103,64%
RESULTAT NET DE L'EXERCICE	1 174 214 390,98	1 376 295 647,88	60,38%	-14,68%

Bilan consolidé des Filiales du Groupe et Participation Minoritaires au 31/12/2019 – ACTIF –
« APRES RETRAITEMENTS »

ACTIF	31/12/19			31/12/18
	MONTANTS BRUTS	AMORTIS OU PROVISIONS	MONTANTS NETS	
ACTIFS NON COURANTS				
Écart d'acquisition (ou goodwill)	141 648 564.00		141 648 564.00	115 414 200.00
Immobilisations incorporelles	465 669 052.05	291 611 807.29	174 057 244.76	139 733 986.51
Immobilisations corporelles				
Terrains	3 805 721 423.42		3 805 721 423.42	2 391 687 791.42
Bâtiments	13 199 283 086.61	5 707 118 136.67	7 492 164 949.94	2 312 989 288.09
Autres Immobilisations corporelles	20 621 201 809.67	14 989 073 641.21	5 632 128 168.46	3 976 090 139.77
Immobilisations en concession				
Immobilisations en cours	3 580 260 802.98		3 580 260 802.98	10 759 890 495.72
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalences - entreprises associées	2 960 993 718.84		2 960 993 718.84	1 433 217 458.23
Autres participations et créances rattachées	102 167 575.00	53 407 519.13	48 760 055.87	223 859 928.10
Autres titres immobilisés	2 500 000 000.00		2 500 000 000.00	3 000 000 000.00
Prêts et autres actifs financiers non courants	107 512 187.56		107 512 187.56	152 869 240.73
Impôts différés actif	329 960 563.53		329 960 563.53	324 860 044.51
TOTAL ACTIFS NON COURANTS	47 814 418 783.68	21 041 211 104.30	28 773 207 679.38	24 830 812 673.08
ACTIFS COURANTS				
Stocks et en cours	7 449 789 735.69	562 259 114.50	6 887 530 621.19	6 288 271 950.21
Créances et emplois assimilés				
Clients	5 073 699 027.73	1 896 165 287.33	3 177 533 740.40	3 681 013 225.61
Autres débiteurs	1 436 866 591.79	7 500.00	1 436 859 091.79	1 391 490 814.49
Impôts	222 336 344.63		222 336 344.63	228 705 651.05
Autres actif courant				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants	18 559 989.19		18 559 989.19	18 559 989.19
Trésorerie	2 000 587 077.07	82 435 666.36	1 918 151 410.71	3 135 689 758.29
TOTAL ACTIFS COURANTS	18 201 838 788.18	2 640 887 688.19	13 880 971 187.91	14 743 731 388.84
TOTAL GENERAL ACTIF	64 016 257 548.78	23 682 078 872.49	40 434 178 877.27	39 574 543 981.92

Bilan consolidé des filiales du Groupe et Participation Minoritaires au 31/12/2019 – PASSIF –
« APRES RETRAITEMENTS »

PASSIF	31/12/2019	31/12/2018
<u>CAPITAUX PROPRES</u>		
Capital émis	2 500 000 000.00	2 500 000 000.00
Dotation de l'état		
Autres fonds propres	411 677 000.00	411 677 000.00
Primes et réserves -(réserves consolidées)	14 047 153 641.65	13 461 406 696.77
Ecart de réévaluation	2 686 777 592.57	1 272 192 408.65
Écart d'équivalence	1 905 284 336.88	1 016 986 928.55
Résultat Net	793 514 004.08	1 174 214 390.98
Autres capitaux propres -report à nouveau	-1 178 074 235.34	-866 679 031.92
Intérêts minoritaires	609 971 657.90	826 612 003.56
TOTAL I	21 778 278 418.42	18 788 410 388.58
<u>PASSIFS NON COURANTS</u>		
Emprunts et dettes financières	10 403 266 267.81	10 923 905 958.66
Impôts (différés et provisionnés)	21 011 203.32	19 887 217.01
Autres dettes non courantes	593 645 268.24	593 645 268.24
Provisions et produits comptabilisés d'avance	1 446 788 017.73	1 433 885 167.65
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II	12 464 710 757.10	12 971 323 611.56
<u>PASSIFS COURANTS</u>		
Fournisseurs et comptes rattachés	1 556 885 668.31	2 249 615 538.04
Impôts	116 625 268.50	201 334 246.61
Autres dettes	3 708 972 235.69	3 734 753 856.30
Trésorerie passif	810 706 531.25	620 806 312.83
TOTAL PASSIF COURANT III	6 193 189 703.75	6 808 808 953.78
TOTAL GENERAL PASSIF	40 434 178 877.27	38 574 343 961.92

**Bilan consolidé des filiales du Groupe et Participation Minoritaires au 31/12/2019 – TCR –
« APRES RETRAITEMENTS »**

TABEAU DES COMPTES DE RESULTAT	31/12/2019	31/12/2018
Chiffre d'affaires	9 392 750 935.10	10 317 577 775.54
Variation stocks produits finis et en cours	1 085 935 007.08	272 122 098.95
Production immobilisée		
Subvention d'exploitation		
I - PRODUCTION DE L'EXERCICE	10 478 685 942.18	10 589 699 874.49
Achats consommés	-4 577 729 592.68	-4 624 142 242.57
Services extérieurs et autres consommations	-1 113 922 480.89	-1 067 499 186.54
II - CONSOMMATIONS DE L'EXERCICE	-5 691 652 073.57	-5 691 641 429.11
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)	4 787 033 868.61	4 898 058 445.38
Charges de personnel	-3 514 951 683.35	-3 329 762 210.93
Impôts, taxes et versements assimilés	-154 310 399.05	-169 982 592.04
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	1 117 771 788.20	1 398 313 652.41
Autres produits opérationnels	687 941 345.57	1 159 167 515.64
Autres charges opérationnelles	-75 628 723.04	-188 852 963.84
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur	-1 399 508 639.03	-1 454 793 798.08
Reprises sur pertes de valeurs et provisions	664 533 494.03	380 039 993.32
V - RESULTAT OPERATIONNEL	886 270 118.35	1 283 874 388.45
Produits financiers	152 968 301.58	200 013 164.65
Charges financières	-343 123 098.91	-254 951 754.57
VI - RESULTAT FINANCIER	-180 154 787.33	-54 838 588.82
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT (V + VI)	806 064 288.41	1 238 936 788.63
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	-77 823 533.00	-127 206 062.00
Impôts différés (variation) sur résultats ordinaires	5 579 922.73	-21 232 781.45
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES	11 984 129 083.37	12 328 920 538.10
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	-11 262 578 272.69	-11 195 958 029.11
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES	721 550 810.68	1 132 962 508.99
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)		
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)		
IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE		
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE	721 550 810.68	1 132 962 508.99
Résultat minoritaires	19 736 411.44	44 778 352.30
part dans les Résultats nets des sociétés mises en équivalence	52 226 781.95	-3 526 470.31
RESULTAT NET DE L'EXERCICE	793 514 004.08	1 174 214 390.98

GROUPE INDUSTRIEL SAIDAL SPA
 Direction des Finances et Comptabilité
 DATE DE CLOTURE : 31/12/2020

BILAN CONSOLIDÉ DES FILIALES DU GROUPE ET PARTICIPATIONS MINORITAIRES

ACTIF	31/12/2020			31/12/2019
	MONTANTS BRUTS	AMORTISSEMENT PROVISIONS	MONTANTS NETS	
ACTIFS NON COURANTS				
Écart d'acquisition (ou goodwill)	141 648 564,00	0,00	141 648 564,00	141 648 564,00
Immobilisations incorporelles	468 578 191,02	343 249 100,28	125 327 090,76	174 057 244,76
Immobilisations corporelles	0,00	0,00	0,00	0,00
Terrains	4 398 481 823,42	0,00	4 398 481 823,42	3 805 721 423,42
Bâtiments	13 261 407 322,31	5 844 143 212,84	7 417 264 109,47	7 492 164 948,94
Autres immobilisations corporelles	20 778 518 111,59	15 362 335 010,82	5 416 183 100,77	5 632 128 168,46
Immobilisations en concession	0,00	0,00	0,00	0,00
Immobilisations en cours	3 523 900 855,21	0,00	3 523 900 855,21	3 580 280 802,98
Immobilisations financières	0,00	0,00	0,00	0,00
Titres mis en équivalences - entreprises associées	2 134 015 175,22	0,00	2 134 015 175,22	2 960 993 718,84
Autres participations et créances rattachées	335 839 575,00	68 416 028,43	278 523 546,57	48 780 055,87
Autres titres immobilisés	2 002 300 000,00	0,00	2 002 300 000,00	2 500 000 000,00
Prêts et autres actifs financiers non courants	14 614 749,45	0,00	14 614 749,45	107 512 187,56
Impôts différés actif	352 717 927,73	0,00	352 717 927,73	329 980 563,63
TOTAL ACTIFS NON COURANTS	47 442 120 294,95	12 708 043 241,35	34 734 077 053,60	26 734 077 519,38
ACTIFS COURANTS				
Stocks et encours	7 191 992 789,17	641 539 237,02	6 550 453 552,15	6 887 530 621,18
Créances et emplois assimilés	0,00	0,00	0,00	0,00
Clients	5 911 859 706,26	1 867 229 728,08	4 024 729 980,18	3 177 533 740,40
Autres débiteurs	1 316 394 088,39	7 500,00	1 316 376 588,39	1 438 858 091,79
Impôts	188 887 081,60	0,00	188 887 081,60	222 336 344,63
Autres actif courant	0,00	0,00	0,00	0,00
Disponibilités et assimilés	0,00	0,00	0,00	0,00
Placements et autres actifs financiers courants	18 558 888,19	0,00	18 558 888,19	18 558 888,19
Trésorerie	2 868 002 018,68	82 435 666,35	2 785 566 352,32	1 918 151 410,71
TOTAL ACTIFS COURANTS	17 495 332 732,29	731 020 293,45	16 764 316 352,32	13 552 070 175,51
TOTAL GÉNÉRAL ACTIF	64 937 453 027,24	13 439 063 534,80	51 498 392 704,62	40 286 147 694,89



GROUPE INDUSTRIEL SAIDAL SPA
Direction des Finances et Comptabilité
DATE DE CLOTURE : 31/12/2020

BILAN CONSOLIDE DES FILIALES DU GROUPE ET PARTICIPATIONS MINORITAIRES

PASSIF	31/12/2020	31/12/2019
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	2 500 000 000,00	2 500 000 000,00
Dotation de l'état	0,00	0,00
Autres fonds propres	411 677 000,00	411 677 000,00
Primes et réserves -(réserves consolidées)	14 634 151 624,90	14 047 153 641,65
Ecart de réévaluation	3 063 429 710,86	2 686 752 011,24
Écart d'équivalence	1 408 146 175,93	1 906 284 336,88
Résultat Net	189 936 341,33	793 514 004,08
Autres capitaux propres -report à nouveau	-797 268 702,03	-1 178 074 235,34
Intérêts minoritaires	824 482 635,96	609 971 657,90
TOTAL I	22 234 554 785,95	21 979 279 416,42
PASSIFS NON COURANTS		
Emprunts et dettes financières	10 404 842 508,14	10 403 266 267,81
Impôts (différés et provisionnés)	24 094 670,27	21 011 203,32
Autres dettes non courantes	0,00	593 645 268,24
Provisions et produits comptabilisés d'avance	1 626 040 712,04	1 446 788 017,73
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II	12 054 977 890,45	12 647 009 757,10
PASSIFS COURANTS		
Fournisseurs et comptes rattachés	1 247 407 073,70	1 556 885 668,31
Impôts	175 915 917,23	116 625 268,50
Autres dettes	4 052 684 542,80	3 706 972 235,69
Trésorerie passif	922 010 285,30	810 706 531,25
TOTAL PASSIF COURANT III	6 398 017 818,83	6 190 189 703,75
TOTAL GENERAL PASSIF	30 687 550 495,23	30 454 178 877,27

Direction des Finances et Comptabilité
DATE DE CLOTURE : 31/12/2020

BILAN CONSOL DE DES FILIALES DU GROUPE ET PARTICIPATIONS MINORITAIRES

TITRE	31/12/2020	31/12/2019
I. TABLEAU DES COMPTES DE RESULTAT		
Chiffre d'affaires	9 808 829 760,98	9 392 750 935,10
Variation stocks produits finis et en cours	264 531 468,40	1 085 935 007,08
Production immobilisée	0,00	0,00
Subvention d'exploitation	0,00	0,00
II. PRODUITS DE L'EXERCICE	10 073 361 229,38	10 478 685 942,18
Achats consommés	-4 245 356 684,84	-4 577 729 562,88
Services extérieurs et autres consommations	-910 765 524,13	-1 113 922 480,89
III. CONSOMMATIONS DE L'EXERCICE	5 156 122 269,77	5 691 652 043,77
IV. VALEURS AJOUTÉES D'EXPLOITATION	4 917 238 959,61	4 787 033 898,41
Charges de personnel	-3 609 396 024,60	-3 514 951 683,35
Impôts, taxes et versements assimilés	-201 768 850,04	-154 310 389,06
V. EXCÉDENT BRUT D'EXPLOITATION	1 106 074 084,97	1 117 771 825,20
Autres produits opérationnels	205 038 628,28	687 841 345,58
Autres charges opérationnelles	-109 057 603,07	-75 628 723,04
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur	-1 088 338 701,82	-1 399 508 838,03
Reprises sur pertes de valeurs et provisions	214 606 132,80	684 533 494,03
VI. RESULTAT OPERATIONNEL	328 266 539,16	323 009 053,74
Produits financiers	129 016 705,12	152 968 301,58
Charges financières	-154 762 522,08	-343 123 088,91
VII. RESULTAT FINANCIER	102 259 888,16	132 813 514,21
VIII. RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS	430 526 427,32	455 822 567,95
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	-88 374 651,00	-77 823 533,00
Impôts différés (variation) sur résultat ordinaires	-19 069 142,96	5 579 922,73
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES	323 082 633,36	373 578 957,68
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	-10 388 751 418,70	-11 262 578 272,60
IX. RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES	-10 065 668 785,34	-10 888 999 314,92
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)		
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)		
X. RESULTAT NET ORDINAIRE	-10 065 668 785,34	-10 888 999 314,92
XI. RESULTAT NET DE L'EXERCICE	-10 065 668 785,34	-10 888 999 314,92
Résultat minoritaires	-592 334,84	19 736 411,44
part dans le Résultat dans Stes mises en équivalence	-43 841 600,71	52 226 781,98
RESULTAT NET DE L'EXERCICE	-10 657 604 116,89	-10 810 051 121,50



GROUPE INDUSTRIEL SAIDAL SPA
 Direction des Finances et Comptabilité
 DATE DE CLÔTURE : 30/06/2021
BILAN CONSOLIDÉ DES FILIALES DU GROUPE ET PARTICIPATIONS MINORITAIRES

ACTIF	2020/21			
	MONTANTS BRUTS	AMORTIS. OU PROVISIONS	MONTANTS NETS	2019/20
ACTIFS NON COURANTS				
Ecarts d'acquisition (ou goodwill)	141 648 964,90	0,00	141 648 964,90	141 648 964,90
immobilisations incorporelles	488 576 191,02	585 821 628,98	50 744 561,64	148 383 700,04
immobilisations corporelles	0,00	0,00	0,00	0,00
Terreins	4 388 481 823,42	0,00	4 388 481 823,42	3 803 721 403,42
Bâtiements	13 289 718 891,79	6 145 509 025,49	7 113 919 870,30	7 232 808 782,16
Autres immobilisations corporelles	25 747 728 213,76	15 207 575 160,77	5 494 049 198,98	5 507 105 758,63
immobilisations en cours	322 740 000,00	0,00	322 740 000,00	0,00
immobilisations en cours	3 707 826 193,34	0,00	3 701 028 193,34	3 648 197 303,98
immobilisations financières	0,00	0,00	0,00	0,00
Titres mis en équivalence - entreprises associées	2 020 141 333,37	0,00	2 020 141 333,37	755 680 094,80
Autres participations et coentreprises rattachées	323 084 575,00	58 416 028,49	263 648 546,57	792 577 142,57
Autres titres immobilisés	2 002 300 000,00	0,00	2 002 300 000,00	2 000 000 000,00
Prêts et autres actifs financiers non courants	19 338 749,45	0,00	19 338 749,45	113 402 187,06
Impôts différés actif	298 226 080,20	0,00	298 226 080,20	363 503 847,64
TOTAL ACTIFS NON COURANTS	47 887 804 705,35	21 881 723 744,87	26 006 078 971,28	24 506 423 476,18
ACTIFS COURANTS				
Stocks et encours	6 932 872 922,14	580 638 296,79	6 321 664 875,36	7 388 237 000,18
Créances et emplois assimilés	0,00	0,00	0,00	0,00
Clients	4 924 898 890,24	1 881 381 866,98	3 073 637 223,26	3 062 245 088,25
Autres débiteurs	1 342 387 030,01	7 590,00	1 342 379 830,01	1 343 788 475,10
Impôts	189 744 639,68	0,00	189 744 639,68	210 799 089,38
Autres actif courant	0,00	0,00	0,00	0,00
Disponibilités et assimilés	18 559 889,18	0,00	18 559 889,18	18 559 889,18
Placements et autres actifs financiers courants	3 637 926 923,28	62 435 898,26	3 575 490 295,92	3 048 233 145,87
Trésorerie	0,00	0,00	0,00	0,00
TOTAL ACTIFS COURANTS	17 043 099 894,43	2 546 413 080,03	14 656 686 329,42	15 019 919 784,97
TOTAL GENERAL ACTIF	64 730 901 109,80	24 228 135 814,87	40 504 766 289,79	39 226 389 263,15



GRUPE INDUSTRIEL SAIDAL SPA
 Direction des Finances et Comptabilité
 DATE DE CLOTURE : 30/06/2021

BILAN CONSOLIDE DES FILIALES DU GROUPE ET PARTICIPATIONS MINORITAIRES

	PASSIF	30/06/21	30/06/20
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		2 500 000 000,00	2 500 000 000,00
Dotation de l'état		411 677 000,00	411 677 000,00
Autres fonds propres		0,00	0,00
Primes et réserves -(réserves consolidées)		15 318 040 827,17	14 834 151 624,90
Ecart de réévaluation		3 063 429 710,86	2 686 752 011,24
Ecart d'équivalence		1 367 841 253,37	495 975 978,88
Résultat Net		426 192 433,81	219 540 218,60
Autres capitaux propres -report à nouveau		-1 329 771 879,42	-793 079 369,19
Intérêts minoritaires		819 364 454,05	803 798 078,17
TOTAL I		22 608 773 189,84	20 768 813 838,57
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		10 718 529 011,25	10 465 431 779,36
Impôts (différés et provisionnés)		24 620 982,15	24 094 064,68
Autres dettes non courantes		322 740 000,00	0,00
Provisions et produits comptabilisés d'avance		1 156 802 715,28	1 543 847 443,69
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		12 222 772 708,68	12 033 373 287,63
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		1 197 185 726,38	1 370 448 977,79
Impôts		113 539 110,30	43 364 596,73
Autres dettes		4 063 695 783,09	4 359 126 849,72
Trésorerie passif		280 798 787,41	661 261 892,70
TOTAL PASSIF COURANT III		5 675 219 387,18	6 434 202 416,94
TOTAL GENERAL PASSIF		40 504 765 285,70	39 226 389 243,14



Direction des Finances et Comptabilité

DATE DE CLOTURE : 36/06/2021

BILAN CONSOLIDE DES FILIALES DU GROUPE ET PARTICIPATIONS MINORITAIRES

TABEAU DES COMPTES DE RESULTAT	30/06/21	30/06/20
Chiffre d'affaires	4 454 905 710.22	4 659 981 241.20
Variation stocks produits finis et en cours	431 550 576.48	913 777 996.60
Production immobilisée	0.00	0.00
Subvention d'exploitation	0.00	0.00
I - PRODUCTION DE L'EXERCICE	4 886 456 286.70	5 572 759 237.80
Achats consommés	-1 908 427 686.70	-2 250 076 593.95
Services extérieurs et autres consommations	-454 296 060.24	-389 691 858.80
II - CONSOMMATIONS DE L'EXERCICE	2 442 723 746.94	2 639 768 452.75
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)	2 443 730 639.76	2 932 990 785.05
Charges de personnel	-1 911 234 944.28	-1 853 162 844.42
Impôts, taxes et versements assimilés	-70 292 469.71	-74 446 531.47
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	462 203 425.77	1 005 181 411.45
Autres produits opérationnels	101 089 022.97	33 111 621.72
Autres charges opérationnelles	-26 853 430.60	-18 172 040.27
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur	-547 402 892.98	-879 557 306.59
Rprises sur pertes de valeurs et provisions	498 757 599.81	61 297 599.41
V - RESULTAT OPERATIONNEL	475 673 414.97	201 861 283.72
Produits financiers	49 479 739.30	44 481 725.80
Charges financières	-58 638 233.02	-59 642 597.33
VI - RESULTAT FINANCIER	-9 158 493.72	-15 400 871.53
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT (V + VI)	466 514 921.25	186 460 412.19
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	-10 000.00	0.00
Impôts différés (variation) sur résultat ordinaires	68 298 037.97	-14 736 266.74
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES	5 523 762 639.76	5 711 850 184.82
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	-5 123 463 725.50	-5 510 513 505.89
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES	400 298 913.26	201 336 678.93
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)		
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)		
IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE	0.00	0.00
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE	400 298 913.26	201 336 678.93
Résultat minoritaires	19 304 040.53	8 175 581.74
part dans le Résultat dans Stes mises en équivalence	6 589 480.00	12 227 867.93
RESULTAT NET DE L'EXERCICE	426 192 433.81	219 540 218.60



2.3. Actif du Bilan (Consolidé Groupe)

UM : DA

ACTIF	31/12/2022			31/12/2021
	MONTANTS BRUTS	AMORTS OU PROVISIONS	MONTANTS NETS	
ACTIF NON COURANT				
Écart d'acquisition (ou goodwill)	141 648 564,00	0,00	141 648 564,00	141 648 564,00
Immobilisations incorporelles	568 181 071,69	446 119 234,37	122 062 837,32	74 170 413,60
Immobilisations corporelles				
Terrains	4 398 481 823,42	0,00	4 398 481 823,42	4 398 481 823,42
Bâtimens	13 528 529 989,50	6 193 807 728,92	7 334 722 260,58	7 342 094 769,19
Autres immobilisations corporelles	21 173 669 435,11	15 545 048 325,36	5 628 621 109,75	5 503 675 138,29
Immobilisations en concession	316 872 000,00	0,00	316 872 000,00	322 740 000,00
Immobilisations en cours	4 410 193 665,04	0,00	4 410 193 665,04	3 850 372 946,09
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalences - entreprises associées	2 218 965 232,68	0,00	2 218 965 232,68	2 418 384 302,29
Autres participations et créances rattachées	44 667 575,00	153 650 987,24	-108 983 412,24	44 667 575,00
Autres titres immobilisés	1 000 000 000,00	0,00	1 000 000 000,00	2 001 000 000,00
Prêts et autres actifs financiers non courants	33 330 823,74	0,00	33 330 823,74	51 251 159,52
Impôts différés actif	244 260 019,32	0,00	244 260 019,32	244 899 794,64
TOTAL ACTIF NON COURANT	48 078 801 200,10	22 338 626 275,89	25 740 174 924,21	26 393 386 486,04
ACTIF COURANT				
Stocks et encours	10 529 211 735,74	4 075 962 514,31	6 453 249 221,43	9 804 951 484,95
Créances et emplois assimilés				
Clients	9 256 533 457,23	2 184 100 113,51	7 072 433 343,72	3 350 908 815,99
Autres débiteurs	1 468 505 617,14	7 500,00	1 468 499 117,14	1 302 856 167,38
Impôts	335 215 938,20	0,00	335 215 938,20	170 411 184,88
Autres actif courant	0,00	0,00	0,00	0,00
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants	18 559 989,19	0,00	18 559 989,19	18 559 989,19
Trésorerie	3 875 103 432,23	82 435 666,36	3 792 667 765,85	3 770 411 504,24
TOTAL ACTIF COURANT	25 483 131 169,71	6 342 505 794,18	19 140 625 375,53	18 418 099 146,63
TOTAL GENERAL ACTIF	73 561 932 369,81	28 681 132 070,07	44 880 800 299,74	44 811 485 632,67



2.4. Passif du Bilan (Consolidé Groupe)

UM : DA

PASSIF	31/12/2022	31/12/2021
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	2 500 000 000,00	2 500 000 000,00
Dotations de l'état	411 677 000,00	411 677 000,00
Autres fonds propres	0,00	0,00
Primes et réserves (réserves consolidées)	15 795 006 288,78	15 318 040 327,17
Écarts de réévaluation	3 055 720 451,96	3 055 720 451,96
Écart d'équivalence	1 463 082 352,04	1 838 063 594,82
Résultat net	-2 987 159 711,62	48 694 704,82
Autres capitaux propres-report à nouveau	-2 092 312 082,35	-1 097 023 529,49
Intérêts minoritaires	818 357 587,56	837 395 865,76
TOTAL I	18 965 371 888,37	22 912 568 215,05
PASSIF NON COURANT		
Emprunts et dettes financières	14 259 371 288,67	13 825 430 092,80
Impôts (différés et provisionnés)	7 110 987,15	7 112 411,32
Autres dettes non courantes	316 872 000,00	322 740 000,00
Provisions et produits comptabilisés d'avance	1 028 540 194,63	1 021 362 673,15
TOTAL PASSIF NON COURANT II	15 611 894 410,45	15 176 645 177,27
PASSIF COURANT		
Fournisseurs et comptes rattachés	3 293 487 276,35	2 207 198 255,47
Impôts	125 547 764,68	121 945 175,14
Autres dettes	5 080 009 086,66	4 018 233 979,11
Trésorerie passif	1 804 489 875,23	354 894 830,63
TOTAL PASSIF COURANT III	10 303 534 002,92	6 722 272 240,35
TOTAL GENERAL PASSIF	44 880 800 299,74	44 811 485 632,67



2.5. Tableau de Compte de Résultats (Consolidé Groupe)

UM : DA

TABEAU DES COMPTES DE RESULTAT	31/12/2022	31/12/2021	Evolution 2022/2021
Chiffre d'affaires	15 518 343 549,99	10 211 439 983,73	51,97%
Variation stocks produits finis et en cours	1 916 701 144,87	997 900 766,87	92,07%
Production immobilisée	0,00	0,00	/
Subvention d'exploitation	0,00	0,00	/
I - PRODUCTION DE L'EXERCICE	17 435 044 694,86	11 209 340 750,60	55,54%
Achats consommés	-10 304 903 076,96	-4 999 154 719,75	106,13%
Services extérieurs et autres consommations	-1 250 061 996,09	-1 067 885 794,68	17,06%
II - CONSOMMATIONS DE L'EXERCICE	-11 554 965 073,05	-6 067 040 514,43	90,45%
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)	5 880 079 621,81	5 142 300 236,17	14,35%
Charges de personnel	-3 943 686 171,34	-3 944 240 090,42	-0,01%
Impôts, taxes et versements assimilés	-136 922 185,18	-162 116 139,62	-15,54%
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	1 799 471 265,29	1 035 944 006,13	73,70%
Autres produits opérationnels	111 250 981,17	175 408 940,73	-36,58%
Autres charges opérationnelles	-157 427 854,84	-75 130 256,23	109,54%
Dotations aux amortissements provisions et pertes de valeur	-4 476 289 679,29	-1 036 215 417,74	331,98%
Reprises sur pertes de valeurs et provisions	261 601 989,89	326 911 529,02	-19,98%
V - RESULTAT OPERATIONNEL	-2 461 393 297,78	426 918 801,91	-676,55%
Produits financiers	145 902 545,02	177 090 776,00	-17,61%
Charges financières	-520 845 400,17	-105 692 416,20	392,79%
VI - RESULTAT FINANCIER	-374 942 855,15	71 398 359,80	-625,14%
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT (V + VI)	-2 836 336 152,93	498 317 161,71	-669,18%
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	-20 000,00	-100 897 797,00	-99,98%
Impôts différés (variation) sur résultat ordinaires	1 525 656,79	25 670 878,24	-94,06%
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES	17 953 800 210,94	11 888 751 996,35	51,02%
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	-20 791 682 020,66	-11 317 003 509,88	80,53%
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES	-2 837 881 809,72	371 748 486,47	-863,39%
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)	0,00	0,00	/
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)	0,00	0,00	/
IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE	0,00	0,00	/
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE	-2 837 881 809,72	371 748 486,47	-863,39%
Résultats minoritaires	-2 178 182,54	19 855 956,80	-110,97%
Part dans le résultat des Sociétés mises en équivalence	-147 099 719,36	-342 909 738,46	-57,10%
RESULTAT NET DE L'EXERCICE	-2 987 159 711,62	48 694 704,82	-6 234,47%

Désignation	Ratios 2022	Ratios 2021	Evol 2022/2021
Valeur ajoutée / Chiffre d'affaires	37,89%	50,36%	-24,76%
Excédent brut d'exploitation/ Chiffre d'affaires	11,60%	10,14%	14,30%
Charges du personnel /Chiffre d'affaires	25,41%	38,63%	-34,21%
Charges du personnel/ Valeur ajoutée	67,07%	76,70%	-12,56%
Résultat opérationnel / Chiffre d'affaires	-15,86%	4,18%	-479,38%



ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى مساهمة تحليل القوائم المالية في التنبؤ بالفشل المالي على مستوى المجمع الطبي "صيدال" خلال الفترة 2018-2022.

حيث قمنا بتحليل كل قائمة من القوائم المالية الخاصة بالمجمع (جدول حسابات النتائج والميزانية) وكذلك حساب المؤشرات والنسب المالية لمعرفة الوضعية المالية للمجمع بالإضافة إلى دراسة بعض نماذج التنبؤ بالفشل المالي المتمثلة في نموذج ألتمان، كيدا وشيرود، وذلك من أجل تقييم الأداء المالي للمجمع ومعرفة إذا كان معرض لخطر الفشل المالي وهذا باستخدام المنهج الوصفي في الجانب النظري، والمنهج التحليلي في الجانب التطبيقي.

ومن خلال دراستنا توصلنا إلى عدة نتائج وأهم نتيجة مفادها أن عملية التنبؤ بالفشل المالي لا تعتمد فقط على النماذج بل يجب تدعيمها بمجموعة من أدوات التحليل المالي كالمؤشرات والنسب المالية لمعرفة ما إذا كانت المؤسسة في أمان أو في خطر الفشل المالي، ويتم هذا عن طريق القوائم المالية المعتمدة باعتبارها مجموعة كاملة من الوثائق المالية والمحاسبية التي تسمح بتقديم صورة عادلة عن المؤسسة محل الدراسة والتي تمثلت في مجمع "صيدال" الذي تبين لنا أنه ليس مهدد بخطر الفشل المالي لكن لا يعني أنه لا يجب عليه اتخاذ الإجراءات اللازمة في حالة حدوث أي طارئ.

الكلمات المفتاحية: القوائم المالية، تحليل القوائم المالية، الفشل المالي، نماذج التنبؤ بالفشل المالي.

Abstarct

This study aims at knowing to what extent do the financial lists analysis contribute at predicting the financial failure of the medical complex “Saidal” between 2018-2022.

We have analysed and reviewed each list of them separately (the table of the results’s accounts), the budget and the calculation of ratios and finance indicators in order to know the complex’s finance situation. Also, we made a study to some financial failure prediction modes like:” Altman, kida and Sherrod” are some samples of these modes. They were used to assess the complex’s financial performance and to know whether it is under the risk of a financial failure or not. This is done using the descriptive approach on the theoretical side, and the analytical approach on the applied side .

Through our study, we reached several results, the most important of which is that the process of predicting financial failure doesn’t depend only on models, but must be supported by a set of financial analysis tools such as financial indicators and ratios to know whether the institution is safe or in danger of financial failure, and this is done through financial statements. Approved as a complete set of financial and accounting documents that allow presenting a fair picture of the institution under study, which was represented by the “Saidal” complex, which we found to be not threatened by the risk of financial failure, but that doesn’t mean that it doesn’t have to take the necessary measures in the event of any emergency.

Key words: The financial lists, The financial lists analysis, Financial failure, Financial failure prediction modes.